وثبة في العراق

و

سقوط صالح جبر



محمود شبيب

منشورات دار الثقافة بغداد

وثبة في العراق
وسقوط صالح جبر

محمود شبيب

وثبة في العراق
وسقوط صالح جبر

منشورات دار الثقافة - بغداد

عنوان المؤلف: ص. ب ٥١٦٥
بغداد/العراق

الى

الشعب العراقي البطل

وشهداء وثبته الجبارة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تتخذ الاحداث البالغة العنف التي شهدتها «بغداد» وباقي مدن العراق في شهر كانون الثاني ، ١٩٤٨ ، سمة ذات اهمية خاصة في تاريخ بلادنا المعاصر ؛ فللمرة الأولى تتمكن الجماهير الشعبية ، بذراعها العارية ، اذا صح التعبير ، من الاطاحة بواحدة من اعتى الحكومات وأشدها طغياناً منذ قيام الحكم الوطني عام ١٩٢١ وبالتالي الغاء المعاهدة المعروفة باسم «معاهدة بورتسماوث» التي كان قد تم التوقيع عليها بين الجانبين البريطاني العراقي في ذلك الميناء . لقد كان رئيس الوزراء «صالح جبر» ومن خلفه سائر تكتل الطبقة الحاكمة وعلى رأسها «نوري السعيد» والوصي «عبد الاله» واثقاً من نفسه ومن متانة مركزه الى اقصى حد يتصوره انسان ؛ ولا غرابة في ذلك فقد تولى منصب وزير الداخلية في حكومات «السعيد» المتعاقبة طوال سني الحرب العالمية الثانية بعد ثورة مايس ١٩٤١ حيث عرف عنه البطش والشدة تجاه ابسط خصوم السلطة ، وهو كان على استعداد تام للقيام بنفس الدور ، وربما أقسى ، هذه المرة .

ومن جانب آخر ، كانت جماهير الشعب العراقي تعرف هدفها جيداً ومصممة بشكل أكيد على تحقيقه مهما كانت التضحيات ، ولهذا حفلت احداث الشهر التي عرفت بأسم «الوثبة» ببطولات قل أن يكون لها نظير ، ففي اليوم الحاسم (٢٧ كانون الثاني) تقدمت جموع هائلة صاخبة من جانب الكرخ تروم الوصول من فوق جانب الكرخ الى الرصافة للانضمام الى باقي المظاهرات ، فتصدى لها افراد الشرطة من فوق مآذن المسجدين القائمين عند رأس الجسر في الرصافة يطلقون عليها النار من مدافعهم الرشاشة فسقط العشرات بين شهيد وجريح وتراجعت الجموع الى الوراء بانتظار فرصة أخرى . وهنا وقع مالم يكن في الحسبان ، فقد أنطلقت فتاة تلوح بعباءتها وهي تهزج وتزغرد غير مبالية بالرصاص مما الهب حماس الجماهير التي عاودت اندفاعها غير مبالية بالضحايا حتى أجتازت الجسر وارغمت الشرطة على الفرار ، وعرفت هذه الفتاة المجهولة في ادبيات الوثبة فيما بعد باسم «فتاة الجسر» .

بعد أن أستطاع هذا العزم الأسطوري تحطيم القوة العاتية والسيطرة على الشوارع والساحات ، فكر الحاكمون بالاستعانة بالجيش ، لكنهم سرعان ما ادركوا خطل رأيهم اذ كان افراد الجيش وضباطه ، وهم من أبناء الشعب الكادح ، مع الوثبة واهدافها فصار واضحاً أن العاقبة ستكون وخيمة بشكل لا يمكن تصوره .

لقد كانت وثبة ٤٨ بزخمها وتسارعها وعزمها ووضوح اهدافها وشهدائها وبطولاتها بداية التفكير في تشكيل تنظيم للضباط الاحرار . وجاءت كارثة فلسطين في نفس العام لتجعل العمل من أجل ذلك حقيقة واقعة حتى أثمر ثورة الشعب والجيش العظيمة في ١٤ تموز .

محمود شبيب

الفصل الاول

مناورات سياسية

في الثلاثين من حزيران ، ١٩٣٠ ، عقد رئيس الوزراء «نوري السعيد» معاهدة معروفة بنفس التاريخ مع الانكليز ، قوبلت بمعارضة واسعة النطاق ، وصلت حد المظاهرات والاصطدام الدموي ، تولى قيادتها حزب «الاخاء» الذي تزعمه «ياسين الهاشمي» و «رشيد عالي الكيلاني» و «جعفر ابو التمن» و «حكمت سليمان» .

وقد شعر العراقيون بأن المعاهدة العراقية ، البريطانية الجديدة لا تخلوا من مآخذ كثيرة بحيث أن المشرفين على صيغ المعاهدات في عصبة الأمم[1] شعروا بمثل شعورهم . ولهذا قابلوها بالسخط وعدم الارتياح . واخذ الشعب العراقي يطالب بتعديلها بين الفينة والفينة حتى لاتثلم السيادة العراقية ولاتشوه معاني الاستقلال التام ، فقد :

١- نصت المادة الاولى من المعاهدة موضوع البحث على أن تجري بين الفريقين المتعاقدين «مشاورة تامة وصريحة في جميع الشؤون السياسية الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحها المشتركة» .

٢ -ونصت المادة الثانية منها على أن : «يمثل كلا الفريقين المتعاقدين لدى بلاط الفريق الثاني المتعاقد الاخر ممثل سياسي دبلوماسي يعتمد وفقاً للاصول المرعية على أن يمنح سفراء بريطانيا الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول أمتياز التقدم «على ممثلي باقي الدول» كما جاء في الكتاب الأول الملحق بالمعاهدة .

٣ - نصت المادة الخامسة من المعاهدة على أن يكون «من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين أن مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق ، وأيضاً - بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة

ملك العراق . ومع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساية بصورة دائمة في جميع الاحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك . فمن اجل ذلك ، وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة الرابعة اعلاه(٢) يتعهد جلالة ملك العراق بان يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها(٣) وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات(٤) وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الاراضي العراقية فى الاماكن الانفة الذكر وفقاً لاحكام ملحق هذه المعاهدة على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالاً ، ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق» .

عبرة

لقد أنهارت «عصبة الامم» عندما شبت نيران الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) وأنهار بانهيارها – نظام الانتداب الذي ابتدعه الجنرال «سمطس» رئيس وزراء جنوب أفريقيا وفرض على الاقطار العربية المنسلخة من الامبراطورية العثمانية ، وقامت مقام العصبة هيئة الامم المتحدة فكانت العوبة بيد الامريكان كما كانت الاولى العوبة بيد الانكليز والفرنسيين ، وبذلك فقدت هاتان المؤسستان العالميتان الاهمية التي كان العالم يعلقها عليهما في أنصاف الأمم المظلومة والشعوب الرازحة تحت ظلم الاجانب .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد تضمن ميثاق الامم المتحدة أحكاماً هي على جانب كبير من الاهمية ومن ذلك مانصت عليه المادة ١٠٣ وهو :

«أذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء الأمم المتحدة ، وفقاً لاحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق» .

وكان من احكام الميثاق ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى منه وهو :

«أنماء العلاقات الودية بين الأمم المتحدة على اساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، أتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .»

وكذا الفقرة الاولى من المادة الثانية وهي :

«تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها .»

كما نصت الفقرة الاولى من المادة ٤٣ من هذا الميثاق على أن :

«يتعهد جميع اعضاء الأمم المتحدة ، في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن – التابع للأمم المتحدة – بناء على طلبه ، وطبقاً لاتفاق أو أتفاقات خاصة ، مايلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدوليين ومن ذلك حق المرور .»

فيتضح من نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن الفقرة الأولى من المادة الثانية منه ، ان الدول المنضوية تحت لوائه تتمتع كلها بحقوق متساوية فلا سيد ولا مسود . أما المادة ٤٣ من الميثاق فتنص على أن القوات المسلحة وأماكنها وعددها لاتوضع في أية بقعة من بقاع الدول الاعضاء الا بقرار صادر من مجلس الامن الدولي ، فلا يجوز والحالة هذه أن تكون قواعد وأماكن عسكرية لهذه القوات في ارض دولة من دول الأمم المتحدة لمصلحة دولة أخرى من هذه الدول .

وضع داخلي جديد

ولما كان العراق وبريطانيا من جملة اعضاء الامم المتحدة ، وكانت معاهدة ٣٠ حزيران لاتضمن التساوي في الحقوق والواجبات ، وأنها تثلم السيادة العراقية ولاسيما في موادها الأولى والثانية والخامسة ، وقداوردنا نصوصها اعلاه ، فقد كان موضوع علاقات التحالف بين الدولتين موضوع بحث ومناقشة بين الطرفين في اثناء الحرب العالمية الثانية وبعد أنتهائها ، حتى استقر الرأي على وجوب ابدال المعاهدة موضوع البحث بغيرها .

بعد أن خضع العراق الى ظروف الحرب الصعبة ، وعانى ماعاناه من ضيق في العيش وكبت للحرية ، تشكلت وزارة توفيق السويدي الثانية[٥] في ٢٣ شباط ١٩٤٦ لتصفية مخلفات الحرب واعادة الامور الى مجاريها الطبيعية ، طبقاً للوضع الداخلي الجديد بفعل تطورات الحرب وتأثيرها على العالم بأسره واشتداد تيار التحرر الوطني بين شعوب العالم الثالث ، فالغت الاحكام العرفية المعلنة في البلاد منذ أوائل الحرب ، واغلقت المعتقلات التي أنشئت بعد فشل ثورة مايس ١٩٤١ ، والغت الرقابة على الصحف والمراسلات واستصدرت الارادة الملكية المرقمة ١١٦ لسنة ١٩٤٦ والتي تقضي «بانهاء حالة الحرب» . ثم التفتت الى الحلف العراقي – البريطاني فسجلت في الفقرة «ا» من منهاجها الوزاري هذا النص : «أن علاقاتنا الودية مع حليفتنا بريطانيا العظمى ترتكز على معاهدة التحالف العراقية – البريطانية ولما كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة

عشر عام[٦] قطع فيها العراق شوطاً بعيداً في سبيل التقدم والانشاء ، مسايراً في ذلك مواكب الأمم الناهضة ، فقد أصبح من الضروري تعديلها لجعل الحلف القائم متناسباً مع تقدمه ومتسقاً مع التطورات العالمية ضمن روح ميثاق الأمم المتحدة لذلك ستقوم الوزارة بمفاوضة الحليفة بريطانيا العظمى بهذا الشأن»[٧]

المهمة الاولى

وهنا تألفت لجنة وزارية من : توفيق السويدي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، واسماعيل نامق وزير الدفاع ، وعلي ممتاز الدفتري وزير المواصلات والاشغال ، وسعد صالح وزير الداخلية لمفاتحة الجهة البريطانية في موضوع تعديل المعاهدة لا الغائها . وبعد أن درست هذه اللجنة ظروف عقد تلك المعاهدة ، والاحوال التي اسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ، وصنعت التعديلات والمقترحات في مذكرة مطولة .

وما كادت اللجنة تشرع في المفاوضات حتى جوبهت بمعارضة من جانب الساسة الذين وجدوا في منهاج الوزارة خطراً على مصالحهم ، وتحدياً لنفوذهم ؛ واذا بسبعة من اعضاء مجلس الاعيان هم : صادق البصام ومصطفى العمري وحمدي الباجه جي ويوسف غنيمة وارشد العمري والشيخ احمد الداود وعبد المهدي المنتفكي يقاطعون جلسات المجلس ويرغمون الوزارة على الاستقالة في ٣٠ مايس ١٩٤٦ ، ولم يكن قد مرّ على تأليفها اكثر من ثلاثة اشهر وبضعة ايام .

ثم قامت في البلاد وزارتان . ترأس الاولى منهما ارشد العمري (١ حزيران – ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٦) وتولى «نوري السعيد» رئاسة الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ – ٢٩ آذار ١٩٤٧) . وفي ايام وزارة ارشد العمري جرت حوادث ومضايقات كثيرة ابرزها حادثة «كاورباغي» الدامية بين عمال شركة نفط العراق المضربين والشرطة ، بادر «نوري» الى حل مجلس النواب القائم واجرى انتخابات عامة جديدة لمجلس نواب يكون مهيئاً لتأليف وزارة جديدة يرأسها «صالح جبر» وتكون اولى مهامها عقد معاهدة اخرى تحل محل المعاهدة العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ .

رد الجميـــل

ألف «جبر» وزارته الوحيدة في ٢٩ اذار ١٩٤٧ فجاء في منهاج وزارته :

«العمل على تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الندّ والندّ وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة ، وتعزيزاً للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانيا العظمى .»[٨]

وصالح جبر رجل انتقل من الحاكمية الى النيابة الى الادارة فالوزارة وعضوية مجلس الاعيان ليصبح في نهاية المطاف رئيساً للوزارة .[٩] وكان قد شاع في الاوساط ان معاهدة جديدة قد وضعت اسسها بين الحكومة العراقية وبعض المتسللين خفية من موظفي الحكومة البريطانية باسماء شتى حتى وصل الطرفان الى نوع من التفاهم على النصوص .

بدأت المفاوضات التمهيدية بين ممثلي الحكومتين العراقية والبريطانية بصورة سرية ، واستمرت من ٨ الى ١٧ مايس ١٩٤٧ . وفي غضون هذه المدة عقدت في قصر الرحاب الملكي ، وتحت اشراف الوصي ، ثلاثة اجتماعات بتواريخ ٨ و ١٥ و ١٧ من الشهر المذكور ، حضرها كامل اعضاء الوفدين المفاوضين ، وثلاثة اجتماعات في ١٠ و ١١ مايس ١٩٤٧ حضرها اعضاء اللجنة الفرعية العسكرية التي تألفت خصيصاً للنظر في شؤون الجيش العراقي بغية اعادة تنظيمه .

وشعر «عبد الاله» ان المفاوضات التمهيدية الجارية في بغداد بين الحكومتين العراقية والبريطانية لا يمكن ان تسفر عن نتائج ايجابية وحاسمة ، بالنظر الى الظروف السائدة ، فسافر الى لندن في الخامس عشر من تموز ١٩٤٧ وفاتح وزير الخارجية البريطانية «انورين بيفان» في مساء اليوم الثامن عشر من آب في أمر تعديل المعاهدة . وكان مهتماً اهتماماً زائداً بهذا الأمر ومتحمساً لتحقيق هذا التعديل ؛ لأنه لم ينس الدور الذي لعبته «الحليفة» لارجاعه الى العراق على أسنة الحراب بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ ، حتى اذا شعر برغبة الحكومة البريطانية وتصميمها على عقد المعاهدة الجديدة ، ابرق الى بغداد هذه البرقية :

عزيزي صالح جبر　　　　　　　　　　لندن ١٨ اب ١٩٤٧

تمنياتي الطيبة لكم راجياً من المولى تعالى ان يمتعكم جميعاً بالصحة العامة .

لقد وصلنا ظهر يوم ١٤ الجاري ، وكانت السفرة ولله الحمد مريحة ولم نجد خلالها اية

صعوبة ، ولاريب انكم قد اطلعتم على تنقلاتنا منذ سفرنا الى العراق .

«لقد حضر الجنرال رنتن رئيس البعثة العسكرية البريطانية الاستشارية (١٠) لمواجهتي غداة وصولي الى لندن ، ورفع التقرير الذي ارسله اليكم في طيه ، والذي ارغب في ان تعرضوه على وزير الدفاع (١١) لدرسه وانني اشارك الجنرال المشار اليه في ضرورة حضور هيئة عسكرية برئاسة شخصية كبيرة الى لندن لاعطاء قرار نهائي بعدد التجهيزات المطلوبة . وأرى من الانسب حضور وزير الدفاع كرئيس لهذه الهيئة خاصة وان وزارة الحربية البريطانية مستعدة الآن لتزويد الهيئة . عند حضورها الى هنا ، بخبراء عسكريين بريطانيين ليبدوا لها المساعدات المقتضية كما أن وجودي هنا الآن سيسهل للهيئة عملها وستتمكن من الحصول على التجهيزات بصورة اسهل . واجهت عصر الامس المستر بيفن والسكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية مواجهة قصيرة ، وتباحثنا بصورة مبدئية في المعاهدة ، وقد رغب في أن يجري البحث عن ذلك خلال مدة وجودي هنا .

ولاحظت في هذا الاجتماع وجود الرغبة لحل القضية واجراء المفاوضات قبل اجتماع مجلس الأمة العراقي . وقد ذكر لي بيفن بهذا الخصوص عبارة هذه ترجمتها :«نحن مستعدون لعقد اتفاقية (يقصد بها معاهدة شريفة طويلة الأمد .»

كما رغب بيفن في أن يطلع منذ الآن على مطالبنا بصورة تمهيدية ، وعليه فسيحضر السكرتير الدائم لمواجهتي لهذا الغرض قبل الشروع بالمفاوضات نفسها ، والتي سوف لايتمكن بيفن من الشروع فيها خلال شهر ايلول لأنشغاله وهو لذلك يرى ان تأتي الى لندن في أواخر شهر أيلول او في الاسبوع الاول من شهر تشرين الأول ، كما أنه يرغب -كرغبتنا- في كتمان كل مايتعلق باجراء المفاوضات . ولهذا اقترح انا أن لاتسافروا الى انكلتره مباشرة بل الافضل -كما سبق أن اخبرتني- ان تذهب الى سويسرا او غيرها لمدة اسبوع او اسبوعين تتوجه بعدها لمواجهتي في لندن فتصل في خلال الاسبوع الاول من تشرين الأول، وتبدأ باذن الله بالمفاوضات مع بيفن خلال الاسبوع الثاني والثالث من الشهر المذكور. أرجو ان تبلغوا تحياتي الى كافة زملائكم راجياً من الله تعالى أن يسدّد خطواتنا، وان يوفقنا جميعاً الى ما فيه الخير ودمتم.» (١٢)

عبد الاله

والذي يظهر من هذه البرقية ، ان الوصي كان يشاطر وزير خارجية بريطانيا رغبته في اجراء المفاوضات اللازمة لعقد المعاهدة الجديدة في «لندن» وبحضوره ، كما أن الحكومة البريطانية كانت قد شعرت بالثغرات التي ظهرت في بعض مواد المعاهدة وسببت لها بعض المضايقات

فقررت ان تسدّ هذه الثغرات في صيغة الحلف الجديد . وفي الوقت نفسه ، كان الوطن العربي مشغولاً بقضية فلسطين فقررت بريطانيا صرف انظار العراقيين عن الاهتمام بهذه القضية الحساسة ، وحصر جهودهم في مسألتهم المصيرية واذا بالوصي يفاجئ رئيس وزرائه في الثامن من تشرين الأول ١٩٤٧ بهذه البرقية :

«في اثناء المذاكرة مع المستر بيفن ومعاون وزير الخارجية للشرق الاوسط حول تعديل المعاهدة والغاء القواعد الجوية البريطانية في العراق ، ظهر أن لديهم مقترحات بهذا الخصوص . طلب مني بيفن اول امس التريث في اخباركم بمقترحاته حتى يتم تأييدها من رؤساء اركان القوات المحاربة ومجلس الوزراء البريطاني . علمنا ان رؤساء اركان القوات المحاربة قد ايدوا مقترحات الخارجية وأرسلوها الى مجلس الوزراء ، وقد تأخر بحثها فيه لأنشغالهم في التبدلات الوزارية . اخبرني بيفن اول امس ٧ تشرين الاول أنها ستعرض يوم ٩ تشرين الاول على مجلس الوزراء وسنبلغكم بعد هذا بقرارهم . موعد عودتي الى بغداد يتوقف على معرفة رأيكم في أن ارسل هذه المقترحات اليكم بالبريد لتبحثوها خلال وجودي في انكلترا أو في أن أجلبها معي الى العراق لتبحثوها وأنا في بغداد . انني أفضّل الحل الأول لأنني أرى أن من المفيد أن اكون في لندن ، بعد دراستكم لمقترحاتهم ، كي اذلّل الصعوبات التي قد تظهر بين المقترحات البريطانية ورأيكم فيها ، ففي حالة اشتراككم معي في هذا الرأي ، أرغب في تمديد مدة إبقائي في خارج العراق الى آخر هذا الشهر .»[١٣]

اريـــد رأيكـــم

وبعد مرور سويعات على هذه البرقية ، وردت البرقية الآتية :

«قابلت المستر بيفن في الساعة الحادية عشرة والنصف اليوم وبعد مقدمة عن المعاهدة الحالية ، وعدم انتهاء مدتها ، ورغبتهم في اجابة طلباتنا ، وأهمية العراق الدولية الآن وفي المستقبل ذكر لي مايأتي :

اولاً : عدم الغاء القواعد نهائيا .

ثانياً : ابقاء مطاري الحبانية والشعيبة تحت سيطرتهم .

ثالثاً : اشتراكنا والانكليز في استعمال واشغال المطارين في وقت واحد ؛ اي وجود قوات الطرفين فيهما بوقت واحد .

رابعاً : ينظر في بحث التفاصيل عند موافقة الحكومة العراقية على الدخول في مفاوضات على هذا الاساس من قبل السلطات العسكرية العراقية وبعثة بريطانية مشابهة للبعثة التي وصلت بغداد في شهر مايس الماضي .

عندما سألته حول ترك القيادة في المطارين للعراق، مع اشتراك القطعات البريطانية في الاشغال، بين لي ما يلي:

اولاً: من الضروري ان يدار المطاران بكفاءة تامة.
ثانياً: في حالة ترك القيادة للعراق يخشى حدوث اهمال من الجانب البريطاني في حالة ترك المسؤولية لأن ذلك من الطبيعة البشرية.
ثالثاً: ان خطتنا اليوم هي عدم اذاعة اسرارنا الفنية العسكرية لأحد سوى لاصدقائنا الذين نعتبرهم الآن من العائلة، ولكننا نعتبركم - رغم انكم مستقلون - من العائلة وان اشتراككم معنا في اشغال المطارات سيتيح لكم الاطلاع على هذه الاسرار وان تكونوا في المستوى الفني الذي نحن فيه الآن.
رابعاً: ارغب أن اوضح لكم شيئاً اعتقد انكم تعلمونه وهو: لانرغب بالبقاء للدفاع عنكم وعن انفسنا في وقت واحد، ولو كان بأمكاننا الخروج لخرجنا الآن. المصلحة الدولية تتطلب بقاء القواعد هنا وادارتها بأيدٍ أمينة ولا أقصد بالايدي الأمينة اننا لانأمن جانبكم، بل الامينة من وجهة الكفاءة الفنية.
خامساً: لقد قررنا من جهة التسليح والتدريب ان تكونوا في مستوانا.

سألني عن رأيي أخيراً في هذا الصدد، فأخبرته بعدم امكاني الجزم بشئ مالم أعرف رأي الحكومة في بغداد. وبعد ذلك جرى بحث مواضيع اخرى سأذكرها لكم في بغداد. قبل انتهاء الاجتماع سألني عن موعد عودتي فأجبته في آخر الشهر الحالي. وقد رغب في أن يأخذ الجواب على مقترحاتهم المذكورة اعلاه قبل عودتي الى بغداد فأخبروني رأيكم سريعاً.»[١٤]

اسبـــــاب

رد رئيس الوزراء على برقية الوصي بأخرى تاريخها ١٣ / ١٠ / ١٩٤٧ هذا نصها:

«تعلمون سموّكم ان المباحثات التي اجريناها مع البعثة العسكرية البريطانية في شهر مايس الماضي، كانت تدور حول ضرورة تخلي الحكومة البريطانية عن مطاري الحبانية والشعيبة، وضرورة تسليمها الى السلطات العسكرية العراقية، على أن تقوم هذه السلطات بصيانتها وجعلها صالحين للأستعمال في جميع الاوقات، الامر الذي يضمن استفادة القوات البريطانية منها في حالة الدفاع المشترك ضد العدو المشترك.[١٥] وقد بينا باسهاب الاسباب السياسية والادبية التي تبرر طلبنا، ولهذا ارى ان مابينه المستر بيفن لسموكم من ضرورة الاحتفاظ

بالمطارين ، وادارتهما ادارة مشتركة ، أمر لا يمكن الموافقة عليه ، والاسباب التي بينها لاتبرر ذلك مطلقاً . ولهذا فلا يسعنا الدخول فى المفاوضة على هذه الاسس ، لأن هذا ليس من مصلحتنا في شيئ ، بل يلحق بنا أضراراً بليغة ، خاصة والوضع في مصر وفي البلاد العربية المجاورة كما تعلمون ؛ الأمر الذي كنا نتوقع ان تتدبره الحكومة البريطانية ، وتساعدنا لا لأن نكون بوضع ليس أقل من هؤلاء الجيران على الاقل . اما اذا ارادت ان تتجاهل اخلاصنا في صداقتنا لها ، ذلك الاخلاص الذي كلفنا تضحيات كثيرة ، تعلمها هي قبل غيرها (مع العلم باننا غير نادمين على ذلك) اقول اذا تريد ان تتجاهل كل هذا ، وتضعنا في وضع حرج جداً ، تضرب به عزتنا وكرامتنا في الداخل والخارج ، وخاصة بين الاقطار العربية ، فهذا ليس من الوفاء في شيئ ، ولايمكن أن نرضاه لانفسنا ، هذا رأيي اعرضه على سموكم بكل اخلاص وصراحة .»

تهـــديد بالاستقـــالة

وعزز رئيس الوزاراء برقيته هذه بثانية في ١٧ / ١٠ / ١٩٤٧ هذا نصها :

«لاشك أن سموكم تشعرون قبل كل أحد ، ان تعديل المعاهدة بأقر[illegible]ت ممكن اصبح ضرورة مبرمة ، وليس هذا شعور العراقيين فحسب ، ولكن هذا ايضاً ش[illegible]ن للعراق من ابناء البلاد العربية ، وقد سألني الكثيرون عن المرحلة التي وصلنا اليها ، فاجبتهم جواباً يدعو الى التفاؤل . ويستغرب الكثيرون من أن العراق الذي كان سبّاقاً ، ويجب ان يكون سبّاقاً قد بقي كما هو ، وقد تقدمته اقطار مجاورة كانت تستمد منه المعونة ، وتستنجد به لبناء كيانها واستقلالها . فأرجو من سموكم افهام الحكومة البريطانية بانه ليس بالمستطاع الانتظار اكثر من ذلك ، وتستخدمون جميع الوسائل للضغط عليها بقبول التعديل ، على الاساس الذي عرضته على سموكم ببرقيتي المشار اليها ، منتهزين فرصة وجود سموكم قريبين من المسؤولين في لندن .»

عاد الوصي الى العراق في ٢٩ تشرين الأول ، فاطلع رئيس الوزراء على تفاصيل المفاوضات التي اجراها في لندن ، وعلى آراء وزير خارجية بريطانيا في قضية القاعدتين العسكريتين في الحبانية والشعيبة ، فارتأى «جبر» أن يهدد باستقالة وزارته ، عسى أن يلين الجانب البريطاني ، ولما فاتح الوصي بذلك ، وافق على هذه الفكرة ، ولكنه طلب اليه التريث في الموضوع ريثما يجس نبض القائم باعمال السفارة البريطانية في بغداد ؛ واذا بالحكومة البريطانية توفد بعض العسكريين ، مع ممثل عن وزارة الخارجية الى بغداد ، لتذليل العقبات واستئناف المفاوضات . وقد وصل هؤلاء فعلاً في العشرين من تشرين الثاني ، واتفقوا على «ان تجري المفاوضات في

السفارة البريطانيه حرصا على الاحتفاظ بسريتها ، واستمرت من ٢٢ تشرين الثاني الى ٤ كانون الاول ١٩٤٧ عقدت خلالها خمسة اجتماعات ... وقد تقدم الجانب البريطاني بمسودات متعددة للمعاهدة الجديدة على ضوء ملاحظات الجانب العراقي ومقترحاته الى أن تم الاتفاق على كثير من المبادئ والنصوص .»[١٥]

موضوع الخلاف

وكان وزير الخارجية «فاضل الجمالي» قد توجه الى «لندن» بعد تمثيل العراق في اجتماعات الدورة الثالثة للامم المتحدة ، فاتصل بالجهات البريطانية بصورة مكشوفة ومالبث أن بعث الى رئيس الوزراء بالبرقية التالية بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ١٩٤٧ :

«أن أهم نقطة يعتقدون بأنها موضوع الخلاف ، هي وجود القوات الجوية البريطانية الى جانب العراقية في مطاري الشعيبة والحبانية في أوقات السلم ، مادامت الظروف العالمية الراهنة تتطلب ذلك . أخذت مسودة المعاهدة معي ودرستها ليلاً ، فأشرت عليها بعض التأشيرات ، واليوم قبل الاجتماع بالمستر بيفن استدعيت الى الفندق المستر «باورز» مدير قلم الشرق الاوسط ابدى استعداده في اجتماع امس للاجابة على الاسئلةوالمعلومات ، فوجدته مستعداً للاخذ والعطاء ، فقلت له : اذا كنتم مستعدين لذلك فبامكاني القول أن المسودة صالحة لتكون اساساً للمفوضات . وعند اجتماعي بالمستر بيفن ابدى أنه يريد للعراق نموذجاً للعلاقات الطبيعية بين بريطانيا والبلاد العربية أو أن المعاهد ستصبح ايضاً نموذجاً لما يأمل عقده مع البلاد العربية ، وان هدفه هو ضمان الدفاع المشترك ، وليس للسيطرة أو كسب الحقوق . فهو يريد للعراق أن يعتز بسيادته التامة ، ولا يطلب حقاً في المطارات ، بل يريد أن تقدم الحكومة العراقية تسهيلات . وهنا أخذ يتكلم عن المطارات الحديثة ، وتعقد المطارات ، وضرورة كون المطارات في أية لحظة على أتم استعداد فني . وابدى هنا خطتهم الجديدة في رفع مستوى الكفاءة الفنية للجيش العراقي ، فهو لايهمه أية صيغة تأخذ المعاهدة مادامت تضمن التسهيلات للقوات البريطانية عند اللزوم . قال أنه لايطالب لبريطانيا بحق ، بل يريد تسهيلات يقدمها العراق لخدمة الدفاع المشترك . وقال أن هذه الضمانات لاقيمة لها على الورق لولا أن البرلمان البريطاني ، عند مصادقته الميزانية . يريد مستنداً يبرر الصرف . وقال أن مايتوخاه هو أتحاد روحي يجمع بريطانيا والدومنيونات[١٦] والدول الصديقة كالعراق ، ولذلك لايعتقد بوجود مشاكل في سبيل أنجاز المعاهدة . وينسب حضور فخامة رئيس الوزراء للمفاوضة بالسرعة الممكنة . اخبرني بصورة خصوصية أن رئيس وزراء لبنان ابدى استعداده للدخول في معاهدة مع بريطانيا ، على نفس

الاسس ، وأنه متشبث في اعادة المفاوضات مع مصر . وبعد خروجنا أكد لي المستر «مايكل رايت» أن وجود قوات بريطانية وقت السلم ، أمر متوقف ازاء الخطر الحاضر ، ولا يمكنهم أن يبوحوا بذلك نصاً . المسودة لازالت تحت الدرس والتنقيح ، وتحوى ثمان مواد ، الجديد فيها هي المادة الخامسة ونصها :

«أن القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة ، هي جزء مكمل من المملكة العراقية وسيادتها ، وحكومة صاحب الجلالة البريطانية توافق على ترك الحقوق المنحصرة بها وحدها لحد الآن ، والتي كانت تتمتع بها قوات صاحب الجلالة البريطانية في هذه المطارات ، ويتفق على استخدام القواعد للمنفعة المشتركة بين الفريقين ، كما ينص على ذلك ملحق هذه المعاهدة» - أنتهت المادة -

«وللمعاهدة ملحق يتكون من ثماني مواد ، والفقرة التي يرجون أن تسوى الخلاف بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية هي الفقرة (د) من المادة الاولى من الملحق ونصها :

«الى أن يحين وقت يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن حالة الامن في الشرق الاوسط لاتستدعي ذلك ، فان جلالة ملك العراق يمنح دخولاً حراً في القاعدتين الجويتين للطائرات والوحدات المحاربة للقوات الجوية البريطانية . أما موضوع اجراء تعديل في استعمال هذه الوحدات للقواعد الجوية فيمكن اعادة النظر فيه من وقت لآخر على ضوء الظروف التي تسود اذ ذاك ، والتي يعينها مجلس الدفاع المشترك الذي سينشأ وفق منطوق هذا الفصل . فالمجلس يقدم توصياته للطرفين المتعاقدين الساميين . - أنتهت الفقرة -

«أن ماعلمته من المستر بيفن والمستر مايكل رايت ، أنهم مستعدون لتعديل الصيغ بأي شكل يضمن المصلحة المشتركة ، ولذلك استطيع القول أن الجماعة مستعدون للمفاوضات الان . ارجو انبائي برأيكم قبل مغادرتي لندن .»[١٧]

وفي ١٩٤٧/١٢/٢١ وردت البرقية التالية :

«أجتمعت اليوم بالمستر بيفن ، وهو يرى حضوركم للندن للمفاوضة في المعاهدة بأسرع وقت . أنه يعتقد بان حضوركم واطلاعكم على وجهة النظر هنا ، سيزيل كل مشكلة تقف في سبيل الوصول الى أتفاق تام . المستر بيفن مستعد للعودة من رحلة له فيما اذا قررتم المجيء . الجماعة هنا يرون بقائي لحين حضوركم فيما اذا عزمتم على المجئ حالاً . أرجو الابراق حالاً هل أتحرك أم أنتظر قدومكم» .

اسئلة

لبى رئيس الوزراء صالح جبر دعوة وزير خارجية بريطانيا بالسفر الى لندن ، لينجز ما توقف حله في بغداد . وقرر أن يصطحب معه وزيري الدفاع والخارجية ، وكان الاخير لايزال في لندن فأبرق اليه بالبقاء فيها . وأعرب الوصي عن رغبته في أن يكون «السعيد و «السويدي» مع الوفد المسافر[١٨] فتقبل «جبر» هذه الرغبة بسرور ، وعمل على تنفيذها فوراً . وأقترح «السعيد» أن يطلع رئيس الوزراء بعض المؤازرين من الاعيان والنواب على مراحل المفاوضات التي أجراها لتعديل المعاهدة . وان يستشيرهم في هذه الأمور الثلاثة :

١ — هل أن العراق في حاجة لمعاهدة تحالف مع دولة أجنبية ؟

٢ — اذا كان في حاجة الى ذلك . فمن هي الدولة الاجنبية ؟

٣ — ماهي الاسس التي يعتبرونها صالحة لهذا التحالف ؟

ويقول «جبر» أنه تردد عن الأخذ بهذا الرأي حرصاً على سرية المفاوضات ، فقال له نوري السعيد : «اذا كنت لا تحبذ ذلك لهذه الاسباب ، فليستدع سمو الوصي بعض الذوات من الاعيان والنواب وغيرهم من المؤازرين للحكومة ، وغير المؤازرين لها ليبدو آراءهم في هذه النقاط الثلاث» .[١٩]

هوامش

١ – قامت بعد الحرب العالمية الأولى اثر هزيمة المانيا القيصرية والدول المتحالفة معها.

٢ – هذا هو نص المادة الرابعة :

«اذا اشتبك احد الفريقين الساميين في حرب ، رغم أحكام المادة الثالثة أعلاه ، يبادر الفريق السامي المتعاقد الاخر فوراً الى معاونته بصفة كونه حليفاً ، وذلك دائماً وفق أحكام المادة التاسعة أدناه . وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في أتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . أن معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب أو خطر حرب محدق ، تنحصر في أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الارضي العراقية جميع مافي وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانى والمطارات ووسائل المواصلات» .

٣ – الشعيبة .

٤ – الحبانية أو سن الذبان قرب الرمادي .

٥ – الأولى كانت عام ١٩٢٩ .

٦ – مدة المعاهدة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ دخول العراق عضواً في عصبة الأمم في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ .

٧ – جريدة الزمان البغدادية ، ٢٦ شباط ١٩٤٦ .

٨ – الاخبار البغدادية . ٣١ آذار ١٩٤٧ . ويقول «كامل الجادرجي» في ص ٦٧ من أوراقه : أن الانكليز كانوا يريدون اسناد منصب رئيس الوزراء الى صالح جبر منذ عام ١٩٤٣ ، ولكن نصيحة من أحد خواصهم أخرت هذا الاسناد الى عام ١٩٤٧ . فقد سمع «كامل» من «حميد خان» أحد وجوه «النجف» أنه قابل اذ ذاك القائد العام للقوات البريطانية في العراق وايران فسأله القائد رأيه فيما اذا كان الوقت قد حان لاسناد رئاسة الوزارة الى صالح جبر ، فاقترح «حميد خان» تأجيل ذلك الى «وقت مناسب» .

(٩) العراق أمسه وغده ، خليل كنه ، ص ٨١ .

١٠ – في العراق .

١١ – شاكر الوادي .

١٢ – عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الطبعة الخامسة ، ج ٧ ، ص ٢٢ – ٢١ من المؤكد أن المؤلف استفاد من وظيفته في مجلس الوزراء فحصل على هذه البرقية والاخرى التي تليها .

١٣ – نفس المصدر ، ص ٢٢١ – ٢٢ .

١٤ – نفس المصدر ، ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

١٥ – من مذكرات صالح جبر المخطوطة .

١٦ – الدول الاعضاء في الكومنويلث البريطاني .

١٧ – من الواضح أن وزارة الخارجية البريطانية هي التي وضعت مسودة المعاهدة .

١٨ – أن نوري السعيد الذي كان يراقب الوضع السياسي وتجهمه ، أقترح على الوصي تأجيل التعديل لعدم ملاءمة الموضوع مع الاوضاع الداخلية والعربية ، الا أن الوصي اصر على رأيه . فاقترح نوري السعيد استقالة الوزارة وتأليف غيرها لكسب الساسة الحاقدين على صالح جبر ، الا أن الوصي رفض الاقتراح ايضاً . ثم عاود الكرة نوري السعيد باقتراح تعديل الوزارة بأن تضم عناصر اليها جديدة فلم يكن قبولاً عند الوصي ولم يقنع الوصي بما تم بل اصر على نوري السعيد أن ينضم هو الى الوفد المفاوض «خليل كنه في كتابه» «العراق امسه وغده» ص ٨٢.

١٩ – في الواقع لم تتم دعوة اي ممثل عن الاحزاب الثلاثة المجازة لحضور الاجتماع وهي «حزب الاستقلال» و «الحزب الوطني الديمقراطي» و «حزب الاحرار» .



نوري السعيد



حكمت سليمان



ياسين الهاشمي



رشيد عالي الكيلاني



محمد جعفر ابو التمن



الملك فيصل الأول: كان يتصل بأقطاب المعارضة سراً
داعياً اياهم الى مقاومة المعاهدة او تعديل بنودها الجائرة على الأقل.

الفصل الثاني

نذر العاصفة

الواقع ، ان الغاية من عقد الاجتماع لم تكن دراسة الاسس التي يجب أن يستند عليها المفاوض العراقي لعقد المعاهدة العراقية – البريطانية الجديدة ، كما قد يتبادر الى الذهن ، اذ ثبت ان وفد المفاوضة العراقي كان قد اتفق على تلك الاسس مع الجانب الانكليزي اتفاقاً نهائياً ، في مداولات سرية سابقة تمت في «لندن» و «بغداد» مهد لها وشارك فيها الوصي نفسه ، مشاركة فعالة . والارجح ان رئيس الوزراء كان قد حمل معه قبيل الاجتماع وبعد عودته من «لندن» لائحة المعاهدة لعرضها على الوصي بشكلها الاخير وذلك قبل ابرامها من قبل الوفدين المتفاوضين بصورة رسمية .

وبعد أن تم الاجتماع ، يذكر جبر : أن السيد نوري السعيد الذي كان العامل الأول في عقد هذا الاجتماع قال له في ختام الاجتماع : لما اذا كنت متردداً عن عقد هذا الاجتماع ؟ اسمعت كيف أن هؤلاء السادة لم يطلبوا اكثر مما سبق ان حصلت عليه من الانكليز وحققته فعلاً في مفاوضاتك معهم ؟ ألم يكن من المصلحة بل ومن مصلحتك انت ان تسجل هذا عليهم .[١]

اختلاف مواقع

فسبب هذا الاجتماع ، اذن ، هو مناورة سياسية اراد بها «السعيد» ان يسجل رئيس الوفد المفاوض على باقي الساسة العراقيين موقفهم مسبقاً ليقطع الطريق على الذين قد يثيرون المتاعب والصعوبات بوجه المعاهدة الجديدة اثناء عرضها على مجلس الأمة ، وكان قد جرى انتخاب مجلس النواب بشكل يؤمن اجتياز ازمة المعاهدة بالذات ، وموقف هؤلاء الساسة لا يختلف كثيراً في حقيقته عن موقف الحكومة القائمة يومئذ ، عامة والوفد المفاوض بصوره خاصة ، مما ضمن معه «السعيد» ان اختلاف المواقع هو الذي يدفعهم الى المعارضة .

واذا رجعنا الى موضوع الاجتماع ، نجد أن المؤتمرين قد اجمعوا على أن المعاهدة الجديدة يجب ان تحفظ كرامة العراق واستقلاله وأن يتم بموجبها جلاء الجيوش البريطانية عن قاعدتي الحبانية والشعيبة ، وأن تؤدي الى ممارسة العراق كامل سيادته على سياسته الخارجية وكذلك تيسر له الحرية التامة في اختيار الموظفين الاجانب الذين تحتاج الحكومة الى خبرتهم ، فاذا وافقت بريطانيا على عقد معاهدة كهذه ، فان العراقيين سيجدون فيها صديقاً وفياً متجرداً من الاطماع ، وانهم في هذه الحال سيقفون الى جانبها ، اذا حل بها مكروه ، وقوف الصديق الذي له ملء الحرية في اتخاذ الموقف المناسب وليس وقوف التابع الذي يكرهه التعاقد على مد يد المعونة حتى اذا اضر ذلك بمصلحته الخاصة .

تجارب مريرة

ومما يجدر ذكره ان معاهدة ١٩٣٠ لم تعد ذات موضوع بعد قيام هيئة الأمم المتحدة ، التي لم تعترف بالمعاهدات الثنائية غير المتكافئة بين الدول المستقلة . والارجح ان اهتمام البريطانيين ومواقفهم على تعديل معاهدة ١٩٣٠ ، قبل انتهائها ، جاء من ذلك المنطلق ، وحتى يضمنوا أحكام المعاهدة السابقة مع ازالة التعالي الانكليزي وهنا يجب ان نذكر بأن عامة الساسة العراقيين ، نستثني منهم المرتبطين ارتباطاً مباشراً بالمصالح البريطانية ، كانوا لا يثقون بعهود بريطانيا ومواثيقها مع العرب بصورة عامة عبر تجارب مريرة على الصعيدين القومي والقطري ، فقد اعتادت بريطانيا التجاوز في تطبيق بنود معاهداتها مع العراق بما يتلاءم مع مصالحها الذاتية ومصالح حلفائها الحقيقيين مهما صغرت في نفس الوقت الذي كانت تهمل اهمالاً شائناً البنود التي تتضمن حقوق العراق مهما جل شأنها .

وكان اقرب تلك التجارب الاليمة الى الاذهان يومئذ موقف الحكومة البريطانية من القضية الفلسطينية ، فقد عهدت عصبة الأمم الى بريطانيا بالانتداب على فلسطين . وبالرغم من ان الانتداب حتى في صورته التبريرية يمثل امانة دولية توجب على شرف الدولة المنتدبة رعايتها وفق أسس الحق والعدل ، الا أن بريطانيا ، وخلال فترة حكمها على فلسطين . أعدت ذلك القطر العربي ليكون حكومة يهودية بكل الوسائل غير المشروعة . وكانت انباء الفضائح الصهيونية بعرب فلسطين في نهاية الانتداب ، عام ١٩٤٨ ، تصل الى العراق مما الهب مشاعر الشعب واوغر صدور بنيه بالحقد على بريطانيا . وقد شهدت بغداد وسائر المدن العراقية مظاهرات صاخبة لحمل الحكومة علي صيانة حقوق الشعب العربي في فلسطين . وفي هذا الوقت بالضبط حدث اجتماع قصر الرحاب الذي فاحت من خلاله رائحة المعاهدة العراقية – الانكليزية الجديدة ، مما جعل المقاومة الشعبية ضدها في حالة تأهب قصوى .

اذن ، لم تتكلف تلك المظاهرات القومية والتي كانت قائمة على أشد ما يكون كل يوم تقريباً سوى انها اضافت شعارات التنديد بالتحالف البريطاني الى شعاراتها الفلسطينية ، واخذت الشعارات الجديدة تطغى اكثر على المظاهرات كلما جد جديد في أمر المعاهدة حتى صارت المظاهرات في النهاية مظاهرات ضد المعاهدة فقط.

وعلى هذا ، فان اجتماع قصر الرحاب الذي أريد منه تسجيل مواقف بعض الساسة وسبر غور الرأي العام تجاه المعاهدة كان الشرارة التي اشعلت الفتيل . وان الاحزاب السياسية اصدرت بياناتها بشأن المعاهدة استناداً على ما أذيع من أمر اجتماع قصر الرحاب وهذا هو محضره نصاً :

بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٤٧ الساعة الخامسة بعد الظهر بأمر من صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم اجتمع بقصر الرحاب برآسة سموه كل من السادة

(١) صالح جبر رئيس الوزراء
(٢) السيد نوري السعيد
(٣) السيد جميل المدفعي
(٤) السيد حكمت سليمان
(٥) السيد أرشد العمري
(٦) السيد حمدي الباجه‌جي
(٧) السيد محمد الصدر
(٨) السيد عبد المهدي
(٩) السيد مصطفى العمري
(١٠) السيد صادق البصام
(١١) السيد عمر نظمي
(١٢) السيد داود الحيدري
(١٣) السيد عبد العزيز القصاب
(١٤) السيد نجيب الراوي
(١٥) السيد بهاء الدين نوري
(١٦) حاج محمد حسن كبة
(١٧) السيد نصرت الفارسي
(١٨) رضى الشبيبي
(١٩) توفيق السويدي
(٢٠) مولود باشا .

وابتدأت الجلسة . . .

ندون ادناه خلاصة اقوال الحاضرين :

داود الحيدري : [٢] كانت وزارة توفيق بك السويدي قد شرعت بموضوع تعديل المعاهدة العراقية الانكليزية وشكلت لجنة لتعيين مواد التعديل ولهذا نطلب من رئيس الوزراء السابق ، من توفيق بك تنويرنا بالموضوع .

توفيق بك : كما ذكر داود الحيدري عندما اخذت المسؤولية وفكرت وتداولت مع سمو الامير بان الوقت قد حان للنظر في (سستم) [٣] المعاهدة مع انكلترا بشكل جديد ووضعت فقرة في المنهاج بالمفاتحة مع الانكليز على اسس ميثاق سان فراسيسكو [٤] وكنت انتظر المفاوضات المصرية – الانكليزية ونسير على ضوئها الا ان الوزارة لم تبق بالحكم والمفاوضات المصرية قد طالت وعندما بحثت في المسئلة شكلت الحكومة لجنة من اربعة وزراء واجتمعوا في الخارجية والنتيجة موجودة بالخارجية وبمجلس الوزراء ، وبنظري ان لا نقول بتعديل المعاهدة وانما تعديل الوضع السياسي على اسس ميثاق سان فرابسيسكو.لأن المعاهدة تتصادم وهذه الاسس واريد تقديم تقرير اللجنة بأن يقال الدخول بالمفاوضة على أسس عمومية تستقي مبادؤها [٥] من ميثاق سان فرانسيسكو ، وان تكون المعاهدة على اسس صداقة ، والظروف العالمية تتطلب ايجاد وسائل جديدة اخف من السابق . مثلاً كنا لا نعرف هيئة الدفاع المشتركة انما هو شئ جديد ، لأن نتوقع من الانكليز ان يقدموا لنا شئ للنظر فيه . واننا فكرنا بأسس عمومية على اسس صداقة وبيان محذورها . وقد تبدى اراء بخصوص الشكل ، واي شكل لانجد فيه غضاضة ، والقواعد لا تلائم المادة (٥٠) من الميثاق . ونفكر كحكومة ان الانكليز اذا قالوا ان المعاهدة باقي منها مدة لهم الحق ولنبين لهم ظروف تستند عليها لانهم بعين الذهنية دخلوا مع المصريين والمدة الباقية اذا أمكن أتخاذ تدابير ملائمة لنا وللظروف والى مدة المعاهدة وأنها لم تدون كوثائق .

الحكومة التي جاءت بعدنا ، قالت أنها مؤقتة ولم تدخل بالمفاوضات والتي بعدها قالت أنها لغرض الانتخابات والتي بعدها وزارة صالح جبر هي التي ذكرت في منهاجها تعديل المعاهدة ولاندري ماذا جاء بعد ذلك واطلب من رئيس الوزراء أن يبين لنا الى أي مرحلة وصلت الحكومة بالمفاوضات حتى نستطيع ابداء الرأي .

رئيس الوزراء ، الغرض من الاجتماع كما أمر سمو الامير هو الاستشارة من آراء الحاضرين ولم ندخل بمفاوضات جدية ، والحكومة ليس باستطاعتها ان تذكر شئ لأنه لم يتم اي شئ واني لست بوضع استطيع أن اذكر شئ وانما الاخوان يبينوا لسمو الامير الاسس التي يجب أن تؤخذ

بنظر الاعتبار. واتأسف بأني لايمكنني ان أبين شيئ لعادم وجود شيئ لدي .

حمدي الباجه جي[٦] : تعديل المعاهدة هو أن أمر واضح مر عليه ١٧ سنة، وطبقت هذه المعاهدة وكل واحد منا عرف بأن فيها ضرر ومنافع، وكل منا كون له رأي بأن كيف تكون المعاهدة. لاسيّما ازاء قضية مصر وهي دخلت بالمفاوضة او ارى اذا استرشدنا بهذه التجارب وما وصلت اليه مصر يمكن أن نكون لنا رأياً فيما يجب عمله مع الانكليز، وعلى أي اسس ندخل بالمفاوضة. وهذا أمر واضح، في المعاهدة معنى الاحتلال اذ للانكليز جلب جيش حسب الحاجة في المطارين او المعاهدة الحاضرة مفيدة للسياسة الخارجية حسب مصلحة بريطانيا وفيها كثير من المواد. اذا اقتفينا مصر يجب الجلاء التام عن العراق، وكما طلبت مصر اذا اقتضت حاجة بقصد حلف عسكري، وفي العراق لايوجد من يفكر أن يكون خصماً لبريطانيا ولا ارى بأساً من عقد معاهدة تحالف مع بريطانيا على اساس الجلاء التام، اي عند وقوع حرب نكون معاونين لها لا مع اعدائها وهذا من مصلحتنا . والاساس واضح وهو الجلاء التام . وعقد حلف عسكري وماتقتضيه عند وقوع حرب . ونكون احرار في سياستنا الداخلية والخارجية واستخدام موظفين أجانب) اما الاتفاقات فمن نفسها ذابت ولم يبق لها اثر .

داود الحيدري : اوجه سؤالي الى رئيس الوزراء بالطبع كمسؤول لأ بين مسائل غير كاملة. النقطة الاساسية هي في نية الوزارة تعديل المعاهدة، بأن تكون على اساس [illegible] والشخص الذي يريد مسخ العقد لابد وأنه هيأ العرض ووضع المادة بالتعديل هو على [illegible] اخذ موافقة الطرف الثاني. وبين وزير الخارجية[٧] اننا نقدر ان نجبر الطرف الثاني بالتعديل. ولكن طلب الند للند يحتاج الى موافقة. الجلاء هو الموجود بآراء العامة. ووضعنا يختلف عن وضع مصر. ولابد للحكومة فكرة ثانية للدخول بالمفاوضة. فأريد أن اسمع من رئيس الوزراء. ولا يمكن ابداء الآراء على سمو الامير عن شيئ مجهول . ينبغي كما آرى انهم يريدون عقد معاهدة شريفة لأمد طويل .

رئيس الوزراء: ذكر داود باشا كذا (الند للند) الحكومة لا زالت بهذا العزم والحكومة لاتريد عرض وجهة نظرها للمناقشة ولابد للحكومة من وضع الاسس التي تحمل الحليفة على اساس الند للند بعقد معاهدة. والغرض من الاجتماع أن سموكم ترغبون في ان تستأنسوا بآراء الاخوان . وقد نتفق على الاسس التي قد نفكر بها الحكومة. هل هناك ضرورة لعقد معاهدة؟ وماهي المسائل التي يجب تعديلها؟ والموضوع ليس مناقشة اسس الحكومة .

السيد عبد المهدي[٨] : ليس من السهل أن يبدي الشخص الرأي بسهولة وبسرعة. وهذا موضوع معاهدة. والشيئ الذي افهمه ان القصد من الاجتماع هو الاستئناس برأي الاخوان ومعرفة رأيهم . المعاهدة كما اشار داود الحيدري واشارت الوزارة أن الطريقة التي تلائم العراق هو

بتعديل المعاهدة على اساس الند للند. اما المعاهدة القائمة الآن والنافذة. مما لاشك فيه. ما يبعدها عن قاعدة (الند للند) ولذلك جاء الوزارة في مناهجها بهذه الفقرة .

المعاهدة في الحال الحاضر فيها ما يمس استقلال العراق والقواعد هي أبرز صفة لذلك فهذه القواعد التي وجدت بظروف خاصة وقبلها العراق بدوافع ضرورية، المدافعين في المجلس اعترفوا بشكل المعاهدة، وافقوا عليها بظروفها، والظروف اليوم تختلف عن السابقة، وبريطانيا على ماعتقد ادركت ذلك اقرب اليها التحالف مع العراق وعلى ماسمعنا وافقت على دخول المفاوضة، المعاهدة هي نوعين: (١) معاهدة شريفة. العراق اقرب المعسكرين اليه هو معسكر الجهة البريطانية. (٢) العراق لايميل أو يقبل مايخل بكرامته. والعراق يريد معاهدة شريفة غير مخلة بسيادته ومنها قضية القواعد.

مصطفى العمري[٩] : تعديل المعاهدة جاء بمنهاج السويدي وصالح جبر وكنت قد سألت رئيس الوزراء بالمجلس عن تقرير لجنة توفيق السويدي هل قبلتم اسس تقرير السويدي والتعديل على هذه الاسس ونقاط أخرى. كان جواب فخامة الرئيس على ماأتذكر غير مرتبط بتقرير لجنة وزارية او تشكيل لجنة . وانما قال انها بالدراسة ولابد أن الوزارة هيأت شيئاً . انها كانت منشغلة خلال الاشهر المنصرمة بتعديل المعاهدة واقناع الانكليز بهذا التعديل .

والانكليز حاضرون للتعديل. والأسس غير حاضرة...

وبين عبد المهدي وحمدي الباجه جي. ان وضعنا لايشبه وضع مصر وقضية السودان سببت الفشل ولولاها لاتفقوا . والصداقة والمنافع المتبادلة لاتستدعي وجود قواعد جوية واول مانطلبه هو رفع هذه القواعد .
وعقد الانكليز وغيرهم معاهدات حسن جوار وصداقات ضمن ميثاق الامم المتحدة . والمعاهدة التي تكون بيننا وبين الانكليز يجب أن نكون على هذه الاسس .

وفي حالة الحرب والعالم اليوم منقسم معسكرين والبلاد العربية تميل الى طرف الانكليز. وهذا يمكن أن ينظر بالمعاهدة والملحق، والاساس صداقة بين شعبين بدون امتيازات وقواعد. وهذه قواعد اساسية للمعاهدة وتثبيت هذه الاسس يختص بمن يقوم بالتعديل ويلغي المعاهدة السابقة وتسمى معاهدة صداقة ضمن ميثاق الأمم المتحدة .

سيدنا الامير: قال الانكليز انه يصعب ادارة المطارات من قبل العراقيين .

حمدي الباجه جي: في مصر اتفقوا على الدفاع المشترك .

مصطفى العمرى: كما جرى في تركيا وفي الحرب يمكن ارسال جيوشهم مرة اخرى .

حمدي الباجه جي : الجهة الفنية تبقى بالمطار والجيش العراقي هو الذي يحرسها ولالزوم لبقاء الجيوش الانكليزية تحتل البلاد، واذا احتاج الانكليز الى مطارات فيمكنهم استعمال حتى سطوح دورنا .

عبد المهدي : اذا نحن شعرنا خطورة الوضع العالمي وضرورة لازمة لنا ولها وادركنا الخطر فالعراق كله يكون مطار لازمة لنا اولها وادركنا الخطر مثلهم فالعراق كله يكون مطار لبريطانيا هل الانكليز يعتقدون باننا نقف بجانب غيرها وعدوها. وعندنا معاهدة الند للند وعندنا حلف عسكري . كل البلاد تكون مطار عسكري لهم لمصلحة بلدينا .

صادق البصام [١٠] . حقيقة ظروف المعاهدة الحاضرة تختلف عن ظروف العام الثالث في الحال الحاضر . اننا في أمس الحاجة الى حلفاء ونتشبث بالانكليز . ان هذه البلاد لا تنظم الى حلفاء الشيوعية . الانكليز لهم قواعد كثيرة قريبة للعراق، ولاجل أن تبرهن انكلترا على حسن نيتها يجب اعادة النظر في هذه المعاهدة بدون مساس باقتصاديات البلاد . وكان بين الحكومة البريطانية والعراقية اتفاق على حراسة المطاران الشعبية والحبانية من حرس عراقي وانكليزي، وارى أن تتشكل هيأة فنية لايؤثر على عراقي وانكليزي . وارى أن تتشكل هيأة فنية لايؤثر على جوهر الموضوع وبأسم الفن يحصل التدخل ولاجل اسكات روسيا على الانكليز اعطاء العراق استقلال، وهذا الاستقلال لايتم الا بتسليم القاعدتين المذكورتين . وبالامكان خلال ساعات تجهيز المطارات بالطيارات خلافاً للظروف التى كانت عند عقد المعاهدة . اذا حصل حرب هل العراق يبقى مسرحاً للجيوش البريطانية كما جرى في الحرب السابقة .

يجب اعادة النظر في المادة (٥) ويجب أن يكون العراق مثل تركيا وفرنسا وبريطانيا، وانا على خلاف الرأي القائل بعقد معاهدة صداقة فقط، وانما على أساس صداقة وسياسي وعسكري، وعلينا خطر صهيوني واسس الصداقة الدائمي والسياسي بدون مساس بكيان العراق واستقلاله .

توفيق السويدي: رئيس الوزراء كما قال لايمكن اطلاعنا على اهداف الحكومة لابداء الرأي، والحكومة تحب الاحتفاظ لئلا يصيبها تعرقل وهذا من حقها. هل يريد العراق التعاقد مع بريطانيا؟ فلم نريد ونريد معاهدة تحالف واكثر من صداقة، ويكون المبدأ الذي نشير عليه هو معاهدة تحالف والأسس يجب أن تكون مابين الند للند، وحسب ميثاق الأمم المتحدة، وهذا كلام عمومي (وتنورنا من سمو الامير أن المعاهدة اصبحت مهجورة ولم يبق منها سالم الا مسألة القواعد وتبديل القواعد وحجتهم عدم استطاعتنا من القيام بدورهم (الفني) . وسائط النقل بالطائرات الكبيرة والدفاع عن البلاد اصبح لاقيمة له بالنظر لظروف الحرب الجديدة ودول كبيرة انسحقت بالحرب الماضية . اننا بالنظر للخطر الثاني هل طلبوا .

هل للانكليز قواعد في ايران حتى يطلبوا منا قواعد . والثاني تركية واذا حصل عليها تعدي تعاونها انكلترا وساعدوها فعلاً عند وقوع الخطر ولم يصنعوا قواعد في تركيا ومساعدتهم لها اثمن من مساعدة العراق وهذه كانت مداولتنا معهم وتخوفهم هي سياسية اكثر من عسكرية . وقد تنشب قلاقل في العالم وقد يطلب من العراق معاونة حسب صداقتها . مع بريطانيا بحسب المعاهدة سنة ١٩٣٠ والخبراء البريطانيون يستطيعون ان يجدوا حل (هيئة الدفاع المشتركة) وهي احدى الاسس الحديثة واتفقوا مع مصر بأن تكون الهيئة استشارية فقط والحرية في الاتفاق للدولتين ومثل هذا الاتفاق لايضر في مصلحة ، بريطانيا ، واعتقد أن الحجج العراقية التي سيذكرها المفاوض العراقي هي قوية ومفيدة للطرفين والحكومة عندها خبراء يستطيعون حل مثل هذه المشاكل ، واذا طلب الانكليز منا شروط للدفاع عن انفسنا لم يحسبوا خطر لسورية وهي خالية من القواعد ، واننا نحب المصادقة على أسس حلف مع البريطانيين . انما المناقشة على المدى الطويل . ولماذا امد طويل؟ واننا لانوافق على أمد طويل الا مقابل منفعة . وماالذي اريده ان نتعاقد على اساس شريف وهذا ماتتطلبه البلاد .

نصرت الفارسي[11] : الذي افتكر به هو امرين يجب أن يجتمعا لاجل ابداء الرأي .

(١) ماهي الاسباب الموجبة؟

وتفكيرنا هو ليس التفكير المماثل للقائم بالأمر وله اطلاع علمي ، وخاصة لسنا مطلعين على المراحل الاخيرة ، وهي الامكانيات وعلى حساب شخصي ، «لآراء غير كافية للغرض ، والقصد الاستئناس بالآراء ، وقد تكون متفقة» وغير متفقة واننا غير مطلعين على الامكانيات .

يجب الاطلاع على فكرة الجهتين حتى نستطيع ان نبدي الراي وكل منا يجب أن يبدي ماعنده وانما يتوقف على الاطلاع على هذه الاشياء لتعديل المعاهدة.

الموضوع يتعلق بطرف اخر ليس لنا السلطة عليه ، ويجب ان ننظر في أمر الامكان ومن الصعب ابداء الرأي لأن القضية ليست رغبات وأماني . فخامة رئيس الوزراء يستطيع أن يجمع الأمرين بالنظر لادخاله الموضوع في منهاجه ، ابدى أنه حصل فكرة ثانية لديه للاسباب الموجبة ومحاذير يراد ازالتها وباعتبار هذه الوزارة المشتغلة بهذه المواضيع له فكرة حول درجة الامكانيات ، ولكل واحد منا عنده افكار خاصة حول المعاهدة.

نوري السعيد: تكلم الاخوان عن نواقص المعاهدة الحاضرة فما هي في سنة ١٩٣٠ وكانت مرموقة من قبل الاقطار العربية الاخرى وكانت بوقتها خطوة مع نواقصها ، وهي الآن لاتتناسب

مع التطور الداخلي والخارجي. عندما نتكلم على المعاهدات اما ان تكون بسيطة تجارية او غيرها او تحالف يقصد به حماية المتعاقدين مرهونة باوضاع دولية اخرى . قال توفيق السويدي لنضمن سلامتنا ضمن ميثاق الدول المتحدة وهي الآن فشلت لأن المفاوضات بين الدول الكبرى اصبحت معقدة لايمكن ضمان سلامة الدول بواسطتها وهي معاهدة التحالف الانكليزية الفرنسية خير مثال. المهم عندما نذكر الوضع يجب أن نذكر رغبات الشعب العراقي والوضع العالمي وأخذه بنظر الاعتبار لأنه اذا لم يؤخذ الوضع العالمي بنظر الاعتبار تقع اغلاط لاتعرف، ولاتوجد دولة تقدر أن تملي ارادتها ولابد من سياسة خارجية فيها السلامة والاستقرار ويجب أن يجد هناك عالم آخر يضمن السلامة ضمن هذه المجموعة والايفكر وحده . الآن وضع العالم مفهوم ولايعلم في اي وقت يتفقوا او يتحاربوا لان معاهدات الصلح مع المانيا واليابان والنمسا غير منفذة الآن اننا في وضع لاهو السلم ولاهو حالة الحرب ولاندري الى أي وقت سيستمر، فاذا اردنا ان نبدل المعاهدة قبل موعدها فكلما استطعنا تبديله منها من اسس مفيدة تتناسب مع الوقت الى سنة ١٩٥٧ هو ربح ولم نخسر شيئ واذا حصلنا على شروط جيدة ولو الى مدة طويلة لابأس وتتطور أيضاً مع الوضع العالمي ويجب ان تكون المعاهدة فيها مرونة تتمشى مع الوضع وكيف تسير هذه المعاهدة . اتفق مع توفيق كل الاتفاق عندما نسير بالمفاوضات . العقلاء يفهمون ان هذا مااستطعنا عمله حكومة تشكر على عملها، واذا لم تتمكن يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار ماذا نتمكن أن نعمل الى سنة ١٩٥٧ .

هل تستيطع رفع القواعد ويحل محلها لجنة مشتركة، واعتقد اللجنة المشتركة اذا رفعت القواعد مع الهيئات الفنية قد تكون غير متيسرة في العراق وذلك ماشاهدته في اسطنبول . بريطانيين في لباسهم الرسمي في اماكن كثيرة في البسفور ووجدت جنوداً أيضاً بصفة معلمين وعند الاتراك معاهدة متمسكين بها وعندهم بعثات عسكرية امريكية ورئيس الاركان التركي كان في امريكا واخذ بعثات عسكرية ومن الاولى ان نقلدها ولا أحد يستطيع أن يقول أن تركيا غير مستقلة، واتفق مع توفيق السويدي بأن تكون معاهدة تحالف لاصداقة كما يقول مصطفى العمري ونستطيع أن نعمل معاهدة صداقة . واننا الخط الاول . وفي تركيا توجد مخازن وكل شيئ من محلات عسكرية مما يصعب نقلها بصورة فجائية ولكنها بيد الاتراك وتحت محافظتهم ، وقد تكون اللجنة المشتركة هي التي تقوم بذلك. معاهدة تحالف والقواعد العسكرية واللجنة العسكرية المشتركة تتطور حسب الظروف وان ذلك في مصلحة الانكليز انفسهم اذ لو صارت حرب يمكنهم الاستفادة منها بدقيقتها . اذا تمكنت الحكومة ان تحصل على شروط بهذا الشكل لابأس ان تعقد معاهدة لمدة مناسبة على أن تتطور مع الزمن والى ان ينتهي الوقت الحاضر . قد يتبدل الوضع ويجب ان لانتقيد .

واذا لانتمكن على هذا يجب الايعقد معاهدة لمدة اكثر من ١٠ سنوات واذا حصلنا على اي شيء افضل من المعاهدة الحاضرة فهو بصالحنا ويجب ان نوافق عليه .

نصرت الفارسي: لم يبق من مدة المعاهدة الا تسع سنوات فمن اي شيء نشكو من هذه المعاهدة اذا اردنا ان نضع شروط غير هذه لمدة أقل هل الفوائد التي سنحصل عليها تفوق المحاذير الموجودة ام لا؟ يجب ان نطلع واذا اطلعنا تفوق على الفائدة لايوجد من تردد والآن لانعرف الظروف وقوة موقفنا تجاه العالم ومقدار الشروط التي سنحصل عليها والحكومة يجب أن تبدي آراءها ومقدار المساعدة وامكان تحقيق الغاية المتوخاة .

مصطفى العمري: يعتقد باشا من كلامي اننا نقصد من معاهدة الصداقة هو التحالف ولامانع من عقد معاهدة تحالف والاسس تكون معاهدة على اساس المصلحة والاستقلال التام، بدون احتلال وبدون قواعد .

وبدون هذا التحالف نكون عرضة لمجابهة الاعتداء الروسي. المعاهدة فيها ثلاثة اشياء: خارجية، عسكرية والموظفين- استخدام الموظفين، واذا انحصر التعديل على الموظفين فقط .
وانهم يتعاونوا معنا على السياسة الخارجية ودليل ذلك سياستهم بخصوص فلسطين .
المعاهدة تجبرهم ان يكونوا صادقين مع العرب الا أنهم امتنعوا .

مولود باشا[١٢] : المعاهدة الحاضرة عقدت بظروف كل منا بعلمه وكانت نسبة لذلك الوقت ضمن الامكان، والآن وقد تبدلت الظروف العالمية ولاشك أن عاقديها آخذوا هذه النقطة بنظر الاعتبار لأن فيها قيود مؤثرة . والآن اذا اردنا التبديل والتعديل ضمن ميثاق هيئة الأمم المتحدة وكل منا متذمر هذه المعاهدة العراقيون ليسوا مرتاحين منها لان فيها الحراسة من العراقيين وجرى عند ذلك . اقرب المعسكرين لنا حسب عقائدنا وديانتنا وعاداتنا هي بريطانيا، حتى الامريكان لانعرفهم وبريطانيا قوية ولنا تقاليد معها . والعراق يجب ان يتحالف مع دول قوية لانريد أن نعقد معاهدة صداقة فقط انما نريد معاهدة اتفاق ودفاع معها يتناسب مع شرفنا وان خرج من دائرة شرفنا فستبقى حليمة على حالتها. ولا توجد دولة ولنا تقاليد معها، والعراق يجب ان يتحالف مع دول قوية ولانريد أن نعقد معاهدة صداقة فقط انما نريد معاهدة اتفاق ودفاع معها يتناسب مع شرفنا وان خرج من دائرة شرفنا فستبقى حليمة على عادتها . ولاتوجد دولة لنا اتصال بها غير بريطانيا من امد قديم وسيدنا الاكبر طيب الله ثراه[١٣] قد اجرى هذا الحلف على هذا الاساس ونترك للتاريخ الموضوع، والآن نحتاج الى معاهدة شريفة معاهدة صداقة وحلف كما جرى مع بلجيكا وتركيا . واما قضية القواعد نحن مستعدين جميع العراق كحليف - يساعد بريطانيا .

ولبريطانيا امور هامة في الخليج من القديم والمحلين[١٤] ليس له قيمة في الحقيقة، وانكلترا هي أقرب الناس الينا، ولا اواخذ على هذا الكلام وأما المواضيع الفنية فاذا الأساس حسن النية يمكن الاتفاق عليها، والعراق عنده حسن النية ويجب على انكلترا ان تبين حسن نيتها، واذا لها اشياء واقتراحات فما لم[١٥] توضحها، ونطلع على الجار والمجرور لا يمكن الخوض فيها، وان رئيس الوزراء ما اعطانا اي لزمة، ولايمكن خوض المخاضة بدون علم، ولكنا مخلصين وعبيد هذا الوطن، والمفاوضين من رجال هذا الوطن يساعدون الرئيس والمعاونة لاخيه والمصلحة العامة توجب المعاونة .

رضى (رضا) الشبيبي:

اشكر سمو الامير على هذه الدعوة وما اريد قوله هو اني مؤيد الاخوان، اذ ليس من المرغوب فيه ابداء رأي معين بخوص تعديل المعاهدة او تبديلها ما لم يطلع على أمرين. وجهة نظر الحكومة بالأسس التي هيأتها كمقترحات لتعديل المعاهدة، وماهي وسائلها للحصول على احسن مايمكن الحصول عليه للعراق. هذا من جهة ماذا كان لدى الحكومة الآن من الايضاح فلها بيان ذلك. كنت في حينه عندما ذكر التعديل في المنهاج على أساس الند للند قلت:

ان لا تدخل في التعديل الآن. العبرة للتطبيق لا للاقوال، لاني اعتقد ان المعاهدة الحالية لم تطبق التطبيق المقصود اذ استفاد منها جانب والجانب العراقي كان يشكو التطبيق دائماً، وماذا يكون وضعنا الداخلي، ضمن المعاهدو الحاضرة، اذا طبقناها بمفعولها وعملنا بالداخل مايجعل احترام المقابل لنا لاحاجة الى أي تعديل في هذه المعاهدة، والجانب العراقي غير محترم . يجوز ايضاً الحقوق التي نحصل عليها في المستقبل لاتطبق فالفائدة مفقودة .

نجيب الراوي :

الذي توصلت اليه من سمو الامير وبيانات رئيس الوزراء أن الحكومة جادة في تعديل المعاهدة أو تبديلها ، والقصد أن تستأنس الحكومة بآراء الحاضرين والبيانات التي تفضلوا بها الاخوان أكثرهم وخاصة صادق البصام وضحت رغبة البلاد الحقيقية بتعديل المعاهدة الحالية بمعاهدة ثانية ، لأن الحالية لاتأتلف مع الوضع الدولي وهي عديمة الفائدة والتعديل الذي يصير منها يتناول الجميع ، والمعاهدة الجديدة قد تكون معاهدة صداقة أو سياسة ، وأميل أن تكون معاهدة تحالف تتضمن الاعتراف باستقلال العراق وهو الند للند لبريطانيا وتلتزم بريطانيا تجاه العراق الاخطار الخارجية التي لايمكن أنكارها ونحن بعيدين عنها ، والتحالف : مبني على أساس الدفاع المشترك وعلى غير اسس القواعد الموجودة في العراق ، وهي لاتفيد الحكومة البريطانية . اذ أن الحكومة البريطانية لم توافق على كل شيئ ، واذا قبلت التعديل فقط من النواحي التي اشار اليها نوري باشا يجب الا تنحصر بالموظفين والشكل وأنما يجب البحث عن القواعد.

محمدحسن كبة : [١٦]

يجب تعديل المعاهدة . والتعديل والتبديل شيء واحد ، اقول هذا واقوله فضولاً حتى عن نصرت والشبيبي -١ المعاهدة الحاضرة لا تتفق مع الظروف الحاضرة لانها عقدت بظرف غير الظرف الاخر ، ولا يوجد أحد يقدر أن يقول يجب أن تبقى المعاهدة على حالها ، واعتقد أن التبديل للمعاهدة هو ضروري وهو تبديل السيئ بالحسن ، أو الحسن بالأحسن ، ولا أعتقد أن نصرت والشبيبي يعارضان بها ، هذا افضل ، أما الاسس يجب أن ترفع القواعد وان نعقد معاهدة تحالف كما ذكر الاخوان وأنما قاله نصرت بك لايمكن ابداء الرأي مالم نعرف الاسس . اعتقد اذا دخلنا بالتفصيل يمكن أن يقول ذلك وانما الاسس المبينة هي متفق عليها من الجميع ، ويجب تعديل المعاهدة حسب الاسس المبينة من الاخوان .

سمو الامير :

قال توفيق بك أن حجتنا قوية بينما قال : أن القواعد ليس شيئ ثقيل ، وقال أن خبير عسكري سيعطي الايضاحات . قال (تيدر)[١٧] ما هو رأيكم اذا اشتركنا بادارة القواعد ؟ قلت له : لايمكن ذلك . ثم قال : يجب أن يبقى قسم من الجيش فأجبته : انى لاأستطيع الاجابة لأن هذا من حق المفاوضين وأنما سألته ماهي الفائدة من وجود جيش أو قواعد لكم ، ويجب أن تفهموا شعور العراقيين فقال : هناك اشياء سرية لايمكن ابداؤها . وأجبته : فماذا تقولون اذا أنتهى أمد المعاهدة ، ونقول لكم لانعقد معاهدة والتذمر يزيد فماذا تعملون بعد ذلك ؟ فقال : يجب أن نفكر في ذلك ، واذا امسكنا الخرطوم مسكة قوية سنحصل على شيئ ويجب أن نكون معقولين .

ارشد العمري : [١٨]

المسألة تتطلب تعقيب الظروف ووضع الانكليز يساعد على أن نحصل على شيئ ، والدخول بالمفاوضات على هذه الاسسس هي أحسن . ونوري باشا اخذ على طريقين . ورأيه الثاني تخفيف المعاهدة قد يؤخذ به بعد المحادثات الاولى . وارجح أن تكون المفاوضة من قبل عدة اشخاص .

حمدي الباجة جي :

يتلخص الموضوع – تعاقدنا مع بريطانيا ينحصر على اساس عسكري ، ويلمس الانكليز سهولات كنا ونوري باشا عند عقد المعاهدة في سنة ١٩٣٠ والان ضدها وكذلك في مصر وهي تخالف قضيتنا ويوجد تساهل مع العراق . والمعاهدة الحاضرة فيها نص بالاحتلال .

توفيق السويدي :

يوجد نص بعدم احتلال .

صادق البصام :
اصبحت الاسس مفهومة وأن سموكم بجهودكم تفاوضتم في أنكلترا وبارشاد سموكم أنشاء الله تحقق اهداف العموم .

حمدي الباجة جي :
نحصر بحثنا في الميثاق العسكري .

عمر نظمي : (١٩)
موضوع المعاهدة مفاجأة وارى بصورة عامة أنه اذا اردنا تبديل المعاهدة لايوجد من يخالف اذا كان التعديل لايمس سيادتنا واستقلالنا وكلام نوري باشا يتضمن ضرورة النظر الى سلامتنا والصراحة تقضي القول بما يضمن سلامتنا الخارجية والنقاط الاخرى معلومة كالاستقلال والسلامة هي الاساس واذا أتفقنا جميعاً على حدود السلامة وصلنا للغاية ، واذا تكلمنا بكلمات رنانة لافائدة منها وكلامنا هو أنا لانريد احد يتجاوز على دارنا ويجب تحديد الحلف وحصر الموضوع بالسلامة ومع تقديري لاعمال فخامة صالح جبر . فانه اذا جاء بأحسن معاهدة سيلقى معارضة ايضاً . يجب أن يوضح نوري باشا كلام السلامة .

نصرت الفارسي :
بعض الاخوان أوضحوا رأيه المجرد وأنما أهميتها ثانوية بالنسبة للحقيقة وهي الند للند . ادعاؤنا بهذا مستحيل بالنسبة لانكلترا ، أن حكومتنا تحتاج الى الحياة والانتشار . هل أننا غير متحالفين مع بريطانيا وعندنا معاهدة ولانفكر بعقد معاهدة جديدة وعند تسع سنوات ونبحث عن تحالف اليس هذا موجود وبريطانيا مكلفة عن الدفاع عنا أم.لا ؟ الموضوع موضوع سلامة ويجب أن نفكر أن التحالف يكلفنا أكثر مما يكلفنا الان . يجب أن نطلع على الاسس الجديدة والمعاهدة الجديدة مفسرة على حيازتنا على استقلالنا وأنما فيها مايجعلنا نشعر أن استقلالنا ناقص (١) وجود المطارات (٢) وجود التشاور بالسياسة . والاحرى اصبحت الملاحق كأنها لم تكن عندنا نقاط معينة نشكو منها واكثر من ذلك التحالف . الان علينا كلف الدفاع عن أنفاسنا والتسهيلات لبريطانيا واذا كلفتنا الجديدة فيها لكلف مالية واشياء اخرى فهل أن هذا من صالحنا ؟ يجب أن نطلع على الاسس ولأجله لا أستطيع أن ابدي رأي جازم ولايبدي رأي غريب تجاه حقيقته .

حسن كبة :

معالي نصرت بك بين فكرة واضحة ولا يحتاج الى توضيح ولكن الغرض الذي فرضه أن البنود الجديدة لو فرضنا اسوء من القديمة لانقبلها وعلى كل حال لانقبلها وأنما قلت أن تعديلها على الاسس الحديثة السيئ بالاحسن هل يوافقني نصرت بك على هذا وماذا يقول ؟

سمو الامير :

اجتمعنا هنا للتشاور معكم ماذا تريدون ؟ هل أنكم تضعون اسس التعديل أو تعتمدون على الحكومة ؟

السيد عبد المهدي :

الاخوان بينوا رأيهم ، المعاهدة وهي جائرة و بينوا نقاط الجور والحكومة نظراً لتطمين رغبة البلاد بتعديل المعاهدة على الاسس الشريفة (الند للند) ررفع المطارات ويحل حل آخر بالنظر للوضع الجديد .

توفيق السويدي :

البعثة الفنية والمنافع المشتركة هي التي توجه الموضوع وتبدي آراءنا ولدى الانكليز فورمات[٢٠] وأنهم يساعدوا على ذلك الدفاع المشترك يحل كثيراً من المسائل .

رضا الشبيبي :

بالاضافة الى ماذكرت أخشى شيئ واحد ايضاً . لما حصلنا على معاهدة سنة ١٩٢٢ والثانية سنة ١٩٢٦ كانت الحكومة العراقية في وضع غير هذا الوضع وابناء البلاد كانوا من حيث التماسك والتضامن بوضع يختلف عن الوضع الحاضر وكانوا يشكون منها . والوضع الحاضر يختلف ولسنا نحن بتلك الدرجة من التماسك والتضامن كالسابق ، وعليه كل الحقوق التي تحصل عليها الأمم يجب أن تكون على قوة في الداخل حتى تسمع صوتها الى الطرف الآخر ، وعلى الاقل يجب أن نكون في وضع الجانب الاخر يعترف بحقوقنا ويعطينا أكثر من الحقوق .

مصطفى العمري :

الحكومة يجب أن تحضر الاسس بواسطة الخبراء وعقد معاهدة وجلبها للمجلس ونجعله تحت الامر الواقع هذا غير صحيح ويجب الاطلاع على خطوات المفاوضة والمفاوض يمكن أن ينسى شيئ والاسس يجب أن تعرض على اشخاص يكون الاتصال معهم ولاتجعل المجلس تحت الامر الواقع وتقبله الاكثرية والعيطة تبق .

السيد محمد الصدر : (٢١)

مصر تختلف عن العراق ، وموقعها الجغرافي غير موقعنا ويجب أن نؤخذ بنظر الاعتبار وعمر المعاهدة الجديدة يجب أن ينتهي بعمر المعاهدة الحاضرة وربما نحصل على تخفيفات كثيرة ، ونخفف الطوق الذي برقبتنا وهذا أحسن واذا اردنا أن ننظر الى ابعد والى حل آخر ولعمر طويل فالموضوع يحتاج الى دقة نظر أكثر ويفتح فيها ابواب تساعد على اعادة النظر فيها والمعاهدة وليدة الحاجة وتبادل المصلحة والانكليز هم ايضاً محتاجين الى تبادل المصلحة .

سمو الامير :

ماذا نفعل هل تريد أن نعمل لجنة كبيرة مثل مصر؟

مصطفى العمري :

مثل ماعمل نوري باشا أكثر المعارضين كان لهم رأي (٢٢) .

صوت الشعب

ما كادت الاحزاب السياسية القائمة في بغداد تسمع باجتماع الساسة الحكوميين في **«قصر الرحاب»** حتى استفزها الامر المبيت ، فقررت أن تحتج على ذلك ، وقدم كل حزب بياناً خاصاً به ننشره فيما يلي للدور الذي لعبته هذه الاحزاب في احباط المعاهدة بعد توقيعها من قبل المفاوضين البريطانيين والعراقيين :

بيان حزب الاستقلال

نشرت الصحف نبأ اجتماع عقد في قصر الرحاب للمداولة حول المعاهدة العراقية البريطانية . ولما كان حزب الاستقلال غير مطلع على اسباب أختيار هذا الظرف لاعادة النظر في المعاهدة ، ولا على الاسس التي ستقوم عليها المفاوضات بهذا الشأن الذي سيقرر مصير العراق لاعوام ، كما قررت هذا المصير من قبل معاهدات سابقة عقدت كلها باسلوب شاذ ، فان الحزب يرى من واجبه تجاه الشعب الذي سيحتمل اعباء هذه المعاهدة ، والذي وجد الحزب لخدمته والتعبير عن آرائه ، أن يعلن بيانه هذا ليؤد ماسبق له في شتى المناسبات التصريح به ، وليسجل شعور الناس جميعاً بأن هذه المفاوضات لاتختلف في شيء عن سابقاتها ، حيث يقوم المفاوض العراق بمهمة تبليغ الشعب أن المعاهدة التي يحملها هي كل مايمكن الحصول عليه ، وأن علينا أن نسلم بها راضين أو مكرهين ، فلا تلبث أكثرية المجلس أن تقرر تصديق المعاهدة غير عابئة بشعور العراقيين لأنها تعلم أن الشعب لم ينتخبها ، وأنها ملزمة لذلك أن تؤيد ماتتقدم به اية حكومة من معاهدات وقيود .

لقد أجمعت الكلمة أن معاهدة ١٩٣٠ م اصبحت ملغية بحكم الظروف والتطورات الدولية ، فضلاً عن أنها فرضت على الشعب العراقي فرضاً ، ولم يكن له اي أختيار في عقدها . وقد تبين من سير المفاوضات بين مصر وبريطانيا أن الحكومة البريطانية تسعى لالزام مصر بدفاع مشترك ، وأن مصر قد اصرت على رفض هذا الدفاع المشترك ، كما أن استنكار الشعب العراقي

لأي مشروع يتضمن دفاعاً مشتركاً مع بريطانيا يلزم المفاوض العراقي تجنب الالتزام به أو بأي قيد آخر قد تتضمنه المعاهدة الجديدة مباشرة ، أو ملاحق اخرى تتبعها لتزيد في تكبيل السيادة الوطنية .

وبالاضافة الى ماتقدم فان اختيار مثل هذا الظرف الذي تجتاز فيه قضية فلسطين أدق مراحلها حيث يشغل الرأي العام بالتفكير والعمل لانقاذ فلسطين ، ليدل أما على محاولة الجانب البريطاني صرف الرأي العام عن قضية فلسطين واشغاله بأمر المعاهدة أو على اهتبال فرصة انشغال العراق بقضية لانجاز أمر تعديل المعاهدة على وجه لايخلوا من تقييد السيادة العراقية . أو أن هذه المفاوضات التي دعت اليها بريطانيا في هذا الوقت أنما تستهدف الأمرين معاً .

أن هذا الشذوذ الذي يحيط هذه المفاوضات يدعو الحزب الى اعلان عدم اطمئنانه لاجرائها حيث تستأثر بتحمل مسؤولياتها وزارة لاتستند الى مجلس نيابي يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً . وأن الحزب يدعو الشعب الى معارضة اي معاهدة في هذه الظروف وتنتقص من سيادة العراق الوطنية ، ولاتكفل تحقيق استقلاله التام . وقد سبق للحزب أن صرح في بيان وقعه مع الاحزاب الاخرى «أن الشعب العراقي في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقيات أو أي التزام آخر يكون العراق طرفاً فيه ويعتبره باطلاً وغير ملزم للعراق» . [٢٣]

محمد مهدي كبة

رئيس حزب الاستقلال

١٩٤٨/١/٢

بيان الحزب الوطني الديمقراطي

اطلع الحزب الوطني الديمقراطي عن طريق الصحف المحلية والاذاعات الخارجية على عقد اجتماع في قصر الرحاب بدعوة من الوصي وولي العهد [٢٣] في مساء الاحد المصادف ٢٨ كانون الأول ١٩٤٧ حضره عدد من الساسة العراقيين وتناول البحث قضية تعديل المعاهدة العراقية البريطانية ، ولما كان الحزب لم يتسنى له ابداء رأيه في الموضوع في الاجتماع المذكور لعدم دعوته اليه فانه يرى من واجبه أن يبدي وجهة نظره في هذا الأمر الخطير .

أن الحزب الوطني الديمقراطي مع اعتقاده بأن العلاقات القائمة بين العراق و بريطانيا لم تكن قد اقيمت على اساس أحترام العراق كدولة حرة مستقلة ، وأنه من الواجب اقامتها بما يضمن استقلال وصيانة سيادته وأحترامه على اسس التعاقد بين الدول المتكافئة ، يرى في الوقت ذاته

أن فتح باب المفاوضات بصورة شاذة مع بريطانيا والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن ارادة الشعب وغير مستندة الى مجلس نيابي يمثل الامة تمثيلاً حقيقياً عمل في غير صالح العراق ، هذا بالاضافة الى أن هذه الامور تجري في ظروف غير طبيعية تكتنف البلاد العربية وفي وقت يجب أن يقرر فيه العراق والدول العربية اعادة النظر في جميع العهود والامتيازات الخاصة بالدول التي لاتؤيد مطاليب العرب العادلة في قضية فلسطين .

ولذلك ، فان تعديل المعاهدة القائمة أو عقد اية معاهدة جديدة نتيجة هذه المفاوضات الشاذة وفي هذه الظروف غير الملائمة ومن قبل وزارة لاتستند الى ارادة الشعب ، لابد أن يكون أمراً مجحفاً بحقوق العراق ومخلاً بسيادته ولا يمكن ان يعتبر علاقات الصداقة بين دولتين حليفتين ، وانما سوف يكون سبباً لحدوث صعوبات جمة بين العراق وبريطانيا في المستقبل .

بغداد في ٣١ كانون الأول ١٩٤٧ (٢٥)

كامل الجادرجي

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي

بيان حزب الاحرار

نظراً لبيان رئيس الوزراء حول عزم وزارته على الدخول فوراً في مفاوضات مع الحكومة البريطانية من اجل تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية ، يرى الحزب ان من واجبه أن يبدي رأيه في هذا الموضوع الخطير الذي تناوله في مناسبات عدة ، من لزوم تعديل الوضع القائم بين العراق وبريطانيا على ضوء ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، ومبدأ حرية الشعوب وسيادتها وذلك باعتبار ان المعاهدة القائمة بين العراق وبريطانيا تناقض ذلك فضلاً عن كونها قد استنفذت اغراضها . واصبح من الواجب التخلص من قيودها .

والحزب يرى أن تعديل هذا الوضع لا يصح أن يتم على يد الحكومة الحاضرة التي لاتتمتع بثقة الشعب ولاتستطيع تحقيق اماني الأمة بانجاز مثل هذه المهمة الخطيرة التي يتوقف عليها استقلال العراق وسيادته ومصيره . وحرصاً على مصلحة العراق القومية وحفظاً لكيانه وتأميناً لسيادته التامة ، يرى الحزب أن مهمة المفاوضة يجب أن تقوم بها حكومة تستند الى مجلس ينتخب انتخاباً حراً لتحقيق استقلال العراق التام ، واستكمال سيادته بجلاء القوات الاجنبية عنه وعدم توريط البلاد بأية التزامات تنقص من سيادته وتحد من استقلاله . (٢٦)

٢ / ١ / ١٩٤٨

هوامش

(١) تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، ٢٤٧ .

(٢) وزير سابق .

(٣) اسلوب أو طراز المعاهدة ، ولاننسى أن ثقافة السويدي فرنسية .

(٤) الذي قامت هيئة الأمم المتحدة بموجبه .

(٥) هذه الوثيقة والتي تليها في الفصل الثالث دونتا بين الفصحى والعامية وقد ابقينا على الفاظها كما وردت في الاصل دون تصحيح او تغير في الصياغة . وقد كتبتا على الآلة الطابعة وبهما كثير من الأخطاء المطبعية وهما من محفوظات المركز الوطني للوثائق وتقعان تحت تسلسل ١٢ وقد انتقبنا الى المركز المذكور من البلاط الملكي السابق .

(٦) رئيس وزراء سابق .

(٧) متى ؟ واين ؟ .

(٨) وزير سابق والحليف السياسي الأول لصالح جبر .

(٩) وزير سابق .

(١٠) كذلك .

(١١) كذلك .

(١٢) مولود مخلص أحد رؤساء مجلس الاعيان السابقين .

(١٣) فيصل الاول .

(١٤) يقصد الحبانية والشعيبة (ليس لها قيمة ...)

(١٥) فلماذا لم

(١٦) عضو مجلس الاعيان .

(١٧) رئيس اركان الجيوش الامبراطورية البريطانية .

(١٨) رئيس وزراء سابق .

(١٩) وزير سابق .

(٢٠) صيغ أو اشكال .

(٢١) رئيس مجلس الاعيان .

(٢٢) يقول «السويدي» في ص ٤٦٤ من مذكراته «نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية» :

«ان نوري السعيد طلب من الوصي أن يعفيه من الذهاب الى لندن بدافع : ان الأمر اصبح مبتوتاً فيه ولا يتطلب جهوداً جديدة من قبل المفاوضين فحملق فيه الوصي واظهر نوعاً من الحدة قائلاً «انه يرجوه الا يبحث في هذا الأمر» وهذا يعني ان المفاوضات التي اجراها الوصي في لندن انهت كل شيْ . ولم تكن هناك أية غاية من ايفاد «زفّة العرس» الا التوقيع على النصوص المهيأة واسباغ الشرعية عليها .»

(٢٣) جريدة لواء الاستقلال ، ٢ كانون الثاني ١٩٤٨ .

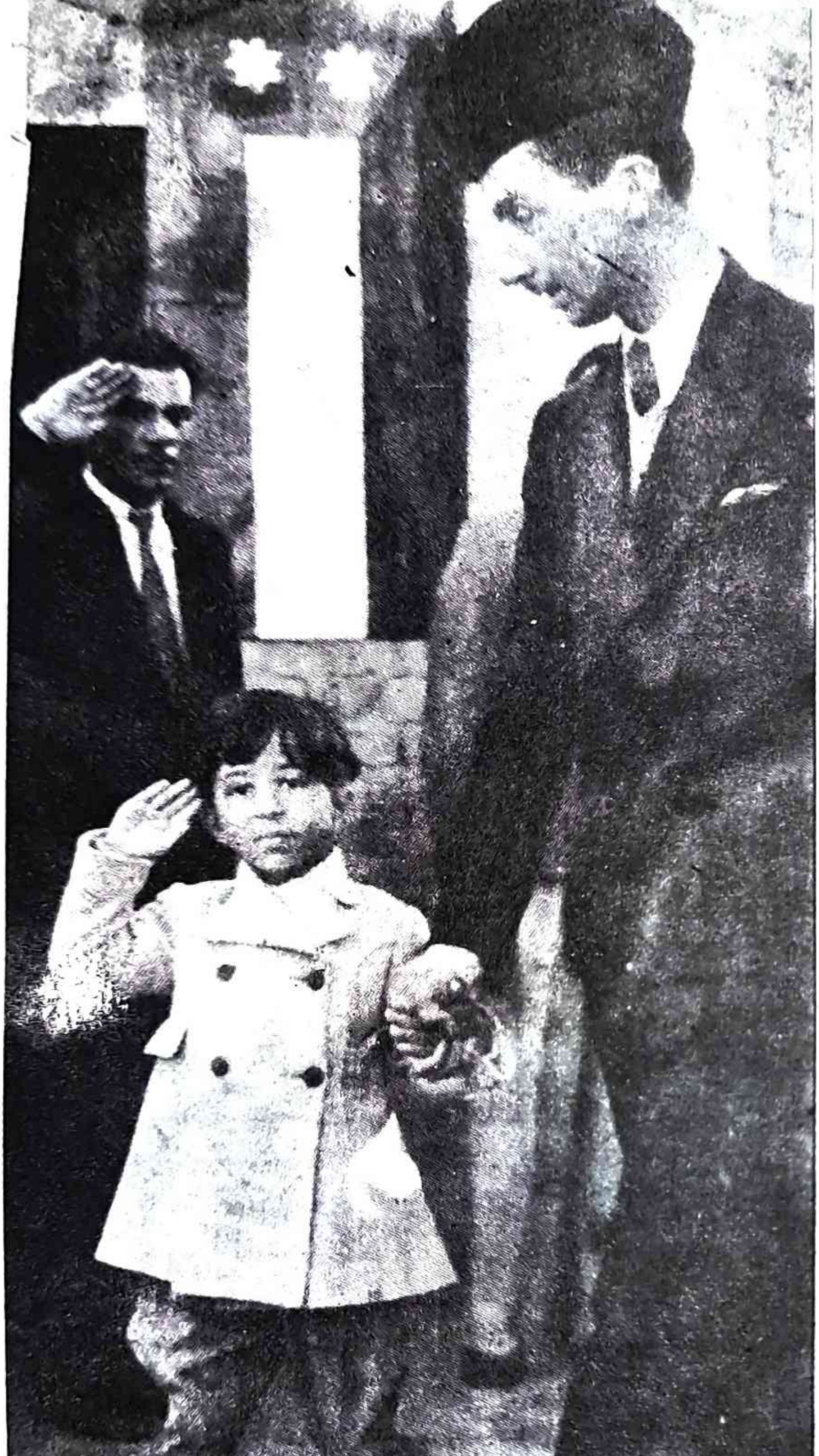
(٢٤) بدون «صاحب السمو» وغير ذلك من عبارات المجاملة .

(٢٥) جريدة صوت الاهالي . ١ كانون الثاني ١٩٤٨ .

(٢٥) جريدة صوت الاحرار . ٢ كانون الثاني ١٩٤٨ . ويلاحظ أن البيان لايحمل توقيع رئيس الحزب «سعد صالح» كما جرت العادة .

ومن المعروف أن الحياة الحزبية في العراق كانت قد جمدت منذ تأليف «ياسين الهاشمي» وزارته الثانية في آذار ١٩٣٥ واستصدر قراراً من الهيئة العليا لحزب «الاخاء الوطني» في نيسان من نفس العام بتوقيف جلسات الحزب – وهو حزبه – وتعطيل اعماله السياسية . فاتجه التيار السياسي الى الحركات القبلية ثم الى الانقلابات العسكرية ، فلما انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء وهزيمة دول المحور وبرزت تيارات جديدة على النطاقين الدولي والمحلي ، ارتأى القائمون على السلطة في العراق آن الاوان حان لبعث الحياة الحزبية العلنية .

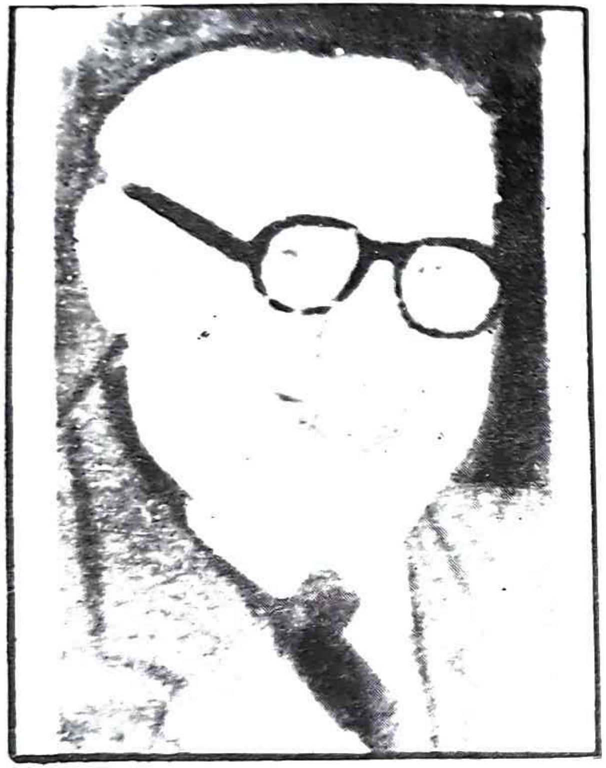
وعندما تألفت الوزارة السويدية الثانية في شباط ١٩٤٦ كان من ضمن منهاجها الوزاري فقرة تقول : «فسح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية . وهكذا برزت الى الوجود خمسة احزاب هي :١ – حزب الاحرار ٢ – الحزب الوطني الديمقراطي
٣ – حزب الاستقلال
٤ – حزب الشعب
٥ – حزب الاتحاد الوطني . وما ان جاءت حكومة «جبر» الى السلطة عام ١٩٤٧ حتى بادرت الى الغاء رخصتي حزبي الشعب والاتحاد الوطني ومضايقة الاحزاب الثلاثة الأخرى بعد أن كانت حكومة «السعيد» السابقة قد ارغمتها على مقاطعة انتخابات مجلس النواب .



صورة نادرة للوصي عبد الاله مع الملك الطفل فيصل الثاني



صالح جبر



مستر بيفن



توفيق السويدي



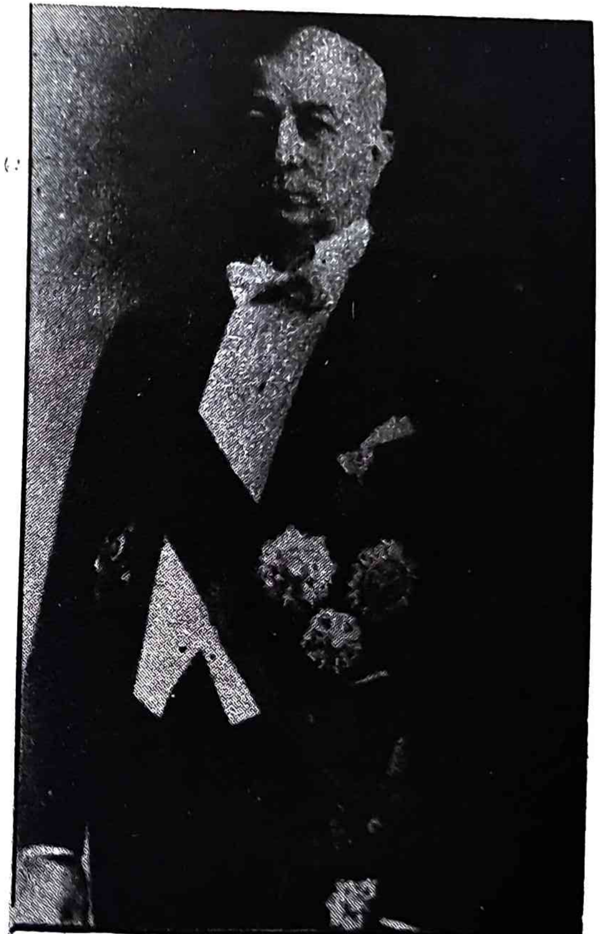
حبب الراوي



مصطفى العمري



داود الحيدري



ارشد العمري



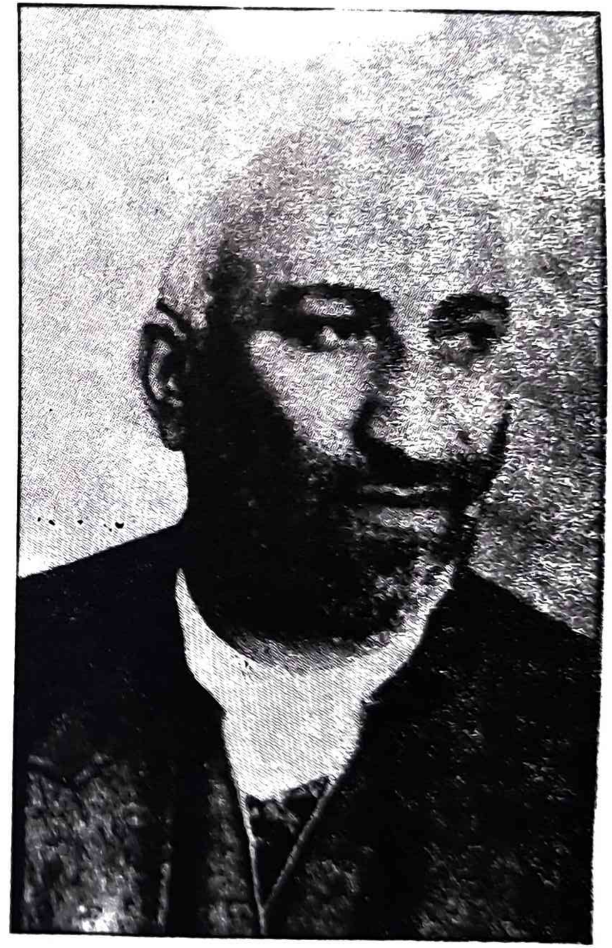
حمدي الباجه جي



محمد مهدي



فاصل الجمالي



محمد رضا الشبيبي



مولود مخلص

الفصل الثالث

اصفاد جديدة

في مساء ٣ كانون الثاني ١٩٤٨ ، عقد لقاء في قصر الرحاب برئاسة الوصي ، حضره كل من نوري السعيد وتوفيق السويدي ، وصالح جبر واحمد مختار بابان[١] . فاعرب «عبد الاله» عن رغبته في تثبيت اسس تعديل معاهدة ١٩٣٠ بحضوره ، فاتفق الجميع على أن يشمل التعديل هذه الأمور : [٢]

١ – مقدمة المعاهدة – رفع بحث خطط المواصلات منها .
٢ – رفع قيد المشاورات في الامور السياسية الخارجية والاكتفاء بالنص : على الا ينتهج احد الفريقين المتعاقدين سياسة معادية للطرف الآخر .
٣ – تسلم العراق للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة ، عندما يتم ابرام معاهدات الصلح بين الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الثاني .
٤ – عدم السماح في ابقاء قوات مسلحة بريطانية في العراق في زمن السلم .
٥ – الغاء حصر استخدام الاخصائيين في الحكومة العراقية بالبريطانيين .
٦ – الغاء الاتفاقيات الخاصة بالسكك الحديد ، والميناء ، وتسلم العراق لهذين المرفقين الهامين .
٧ – ضرورة تسليح الجيش العراقي ، والقوة الجوية ، بعين الاسلحة التي تسلح بها الوحدات البريطانية ، وفي عين الوقت الذي يجري فيه تسليحها .
٨ – رفع القيود الموجودة فيما يتعلق بالتمثيل السياسي في المعاهدة الحاضرة .

الجمالي يتحدث

تألف الوفد العراقي المفاوض برئاسة صالح جبر الاسمية وعضوية العينين : نوري السعيد وتوفيق السويدي والوزيرين شاكر الوادي وفاضل الجمالي ، وكان «السعيد» في الوفد الرئيس

الحقيقي له . وكان وزير الخارجية في «لندن» فاذا بوكالة الانباء العربية[٣] تسند اليه هذا الحديث : «لندن ٣ – و . أ . ع . تحدث معالي الدكتور فاضل الجمالي ، وزير الخارجية العراقية الى وكالة الانباء العربية في لندن اليوم عن المحادثات المنتظرة بين بريطانيا والعراق فقال : ان المعاهدة التي وقعت عام ١٩٣٠م قوبلت بكثير من النقد في العراق ، وكان اكثر الانتقادات التي وجهت اليها راجعاً بالطبع الى السياسة الحزبية في البلاد ، ولاتمت الى الحق بنصيب ، ولكن ليس من شك في ان المعاهدة لاتخلو من مآخذ اذا توخى المرء عند بحثها استكمال كل نقص ، وتطلّع الى الظفر بمعاهدة مستوفاة من جميع الوجوه . ولم تخف حملات النقد عليها من ذلك الحين . ولما تقلّد فخامة السيد صالح جبر الوزارة الحاضرة ، كان تعديل المعاهدة الهدف الاول في برنامج سياسته الخارجية . وجرت اتصالات بينه وبين الحكومة البريطانية ادت الى موافقتها على تحقيق رغبة الشعب العراقي في اجراء محادثات لتعديلها ، على الرغم من انها لاتستوفي اجلها الا في عام ١٩٥٧م . ومن حسن الظن أن الحكومة البريطانية سلمت بأن التعاون بين البلدين على اساس من المساواة التامة . هو المبدأ الذي لاغنى عنه ، وقد اقرت بريطانيا أيضاً أن الظروف والتجارب تقضي تعديلاً من شأنه أن يكفل المساواة في مصالحهما المشتركة . واعترفت بان الصداقة وتبادل المنافع هما الحجر الاساسي في الروابط التي تؤلف بينهما ، وان المعاهدة ليست الا رمزاً يبرر هذه الحقائق ويسجلها على هذا الاساس . وسيصل فخامة السيد صالح جبر الى لندن في الاسبوع القادم . ليرأس الوفد العراقي في المفاوضات التي ستدور حول التعديل .»[٤]

كان هذا التصريح بمثابة جس نبض العراقيين عامة . والصحف المعارضة خاصة . ومع أن رئيس الوزراء صرح في جلسة مجلس الاعيان في نفس يوم نشر التصريح بأنه «يجب أن يكون مكذوباً ولايجوز اسناده لوزير خارجية العراق .» فان الصحف والاحزاب سلقته بالسنة حداد . وعلقت عليه تعليقات اثارت طلاب المعاهد العالية[٥] ، والهبت مشاعرهم ، فحملتهم على القيام بمظاهرات صاخبة في نفس اليوم ، فتدخلت الشرطة في الأمر . ووقعت اصابات بين المتظاهرين ، حملت هيئة التدريس في كلية الحقوق على استنكار الشدة مع الطلاب . والتعسف مع المتظاهرين ، كما قدمت الاحزاب السياسية سلسلة من الاحتجاجات على ذلك .

بيان حكومي

وكان «جبر» لايزال في بغداد ، فجمع مجلس الوزراء في اليوم التالي ، واتخذ قراراً بتعطيل الدراسة في الحقوق لأجل غير مسمى ، وسوق المحرضين على المظاهرات الى المحكمة ، وتوقيف

العشرات من المتظاهرين الذين اعتقلوا بالفعل أو توصلت الجهات الأمنية الى معرفة اسمائهم ، وهذا هو نص القرار :

«اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة المعارف المرقم ١٤ - ٤ - ١٨ والمؤرخ ٥ / ١ / ١٩٤٨ م ، واطلع كذلك على التقرير المقدم من قبل مديرية الشرطة العامة ، واستمع الى الايضاحات التي ادلى بها معالي وزير المعارف . وعند المداولة تبين ان بعض طلاب كلية الحقوق يحملون مبادئ يمنعها القانون ، وان البعض منهم يتركون الدراسة في كثير من الاحيان ، ويقومون بمظاهرات غير مسموح بها ، وظهر أيضاً انهم بتاريخ ٤ / ١ / ١٩٤٨ م تركوا المدرسة وقاموا بمظاهرة لامبرر لها ، الأمر الذي احدث اصطداماً مع الشرطة المكلفة بحفظ الأمن . وبنتيجة هذا تحقق ان استمرار الدراسة في هذه الكلية اصبح لايؤمن الغرض المنشود منه ، ولهذا وبناء على اقتراح معالي وزير المعارف ، واستناداً الى المادة ٣١ من نظام كلية الحقوق ، قرر المجلس الموافقة على تعطيل الدراسة في كلية الحقوق الى أجل غير مسمى ، على أن يعاد النظر في هذا الأمر قبل ختام المدة ، بناء على تقرير يرفعه وزير المعارف . وقرر ايضاً الايعاز الى وزارة العدلية للقيام بالتحقيقات القانونية فوراً للوقوف على الاسباب التي دعت الى التصادم الواقع بين الطلاب والشرطة ، والتحقيق بصورة خاصة عن المحرضين والمشتركين في تلك المظاهرات ، وتوديع المخالفين الى القضاء .»[٦]

ويبدو أن رئيس الوزراء قد اطمأن الى هذا الاجراء واللهجة العنيفة التي صيغ بها البيان ، فتوجه واصحابه الى الحبانية ليستقلوا الطائرة منها الى لندن ، فلما كان اليوم التالي ، انفجرت النفوس بالغضب والسخط ، وانبرت الصحف الحزبية تشدد حملاتها على الحكومة وتضاعف من هجومها على مشاريعها . وقد اضربت الكليات والمعاهد العليا تضامناً مع طلاب الحقوق ، واحتجاجاً على غلق كليتهم ، وعلى توقيف عدد من طلابها ، فاذا بوكيل رئيس الوزراء[٧] يذيع هذا البيان الرسمي : «فهم من التقارير الرسمية المقدمة من السلطات المختصة ، ان بعض طلاب كلية الحقوق قرروا القيام بمظاهرة . وفي صباح يوم ٦ / ١ / ١٩٤٨ م ، وفد طلاب بعض المدارس الثانوية على الكلية بدون كتب ، فخرجوا من الكلية[٨] متظاهرين - بدون اجازة -[٩] يهتفون بسقوط المعاهدة[١٠] ، وبحياة فلسطين ، واحدثوا شغباً . وعندما حاولت الشرطة حفظ النظام وتفريقهم ، بادروها بالحجارة ، ثم اخذ البعض منهم يطلقون العيارات النارية على قوات الشرطة ، مما ادى الى جرح ٤٢ شرطياً ، بضمنهم معاون شرطة ومفوض[١١] ، الأمر الذي لم يدع مجالاً للشك من أن بعض المتظاهرين من الطلاب كانوا يحملون السلاح عندما عزموا على اقامة هذه المظاهرة.. وبعد أن استمر الطلاب على الشغب .

ورمي الحجارة على قوات الأمن ، تحصنوا في الكلية[١٢] ، فطوقتهم الشرطة الى أن هدأ الحال . فسمحت لهم بالتفرق . هذه هي خلاصة ماحدث في اليوم المذكور مستقاة من التقارير المقدمة من قبل الجهات المختصة .

«ان الحكومة قد اعادت الامن الى نصابه فوراً، وقد اصدرت اوامرها المشددة بوجوب اجراء التحقيق عن السبب لهذه المظاهرة، والبادئ بالتجاوز او الشعب، وقد شكلت لهذا الغرض هيئة ادارية رسمية من كبار رجال الدولة للتحقيق العادل، اضافة الى التحقيقات التي قامت بها السلطات القضائية .

«ويظهر من هذا ومن هتافات المتظاهرين، ان سبب هذه المظاهرة يرجع الى عاملين: الاول تعديل المعاهدة والثاني قضية فلسطين. في حين أن المفاوض العراقي الذي ذهب لتعديل المعاهدة، لم يبدأ بعد بمفاوضاته، ولم يظهر منه اي اتجاه، حتى ولاتصريح بما يخالف الآمال الوطنية. بل ان تصريحات رئيس الوفد امام مجلس الأمة تشير الى ان التعديل كان مرتكزاً على اساس استقلال البلاد، وتأمين المصالح الوطنية. اما قضية فلسطين فان موقف الحكومة تجاهها صريح ومعلوم، وان تصريحات رئيس الحكومة قد اطلع عليها الرأي العام وان الهيئات الحكومية والشعبية قامت كل منها بدورها فيما يجب بهذا الشأن، وانها لازالت مستمرة بتقديم كل التضحيات لبقاء فلسطين دولة حرة عربية، ولتخليصها من الصهيونية المجرمة.

«ومن هذا تستنتج الحكومة ان هذه الحركة ماهي الادسيسة مقصودة من قبل منظمات تعرفها حق المعرفة احدثت لاشغال الرأي العام لغرض جعله ينظر الى قضية فلسطين بنظر آخر، وان يفت في عضد المفاوض العراقي الذي ذهب بكل حماس واخلاص للقضية الوطنية، ولتعديل المعاهدة، ويعرقل مساعيه . واننا لواثقون بأن الشعب العراقي الكريم واعٍ لامثال هذه الدسائس التي سوف لاتعيقه عن اداء الواجب .

«وعليه انني ارجو من ابناء الشعب العراقي الكريم أن يؤازروا الحكومة، وان يفسحوا المجال للمفاوض العراقي ان يتفاوض مع الجانب الآخر، وأن ينتظروا النتائج التي ستحصل عليها الحكومة، والتي لابد ستعرض على الجميع للاطلاع عليها . كما وانني ارجو الى ابنائي طلاب المعاهد العالية ، والثانوية، والمدارس الاخرى ، أن يتجنبوا الاتصال بذوي المبادئ الهدامة، وان يلتحقوا بكلياتهم ومدارسهم فوراً .

وليتعلم الجميع بأن الحكومة واقفة بالمرصاد، وانها ستضرب بكل شدة على يد كل من تسول له نفسه الاخلال بالأمن والسكينة» .

الاربعاء ١٩٤٨/١/٧م

استئناف الدراسة

لم يكتف طلاب المعاهد العالية بالاضراب عن دراستهم ، والاحتجاج على توقيف زملائهم ، فساروا الى بناية البرلمان زرافات ووحدانا يستغيثون ويعبرون عن سخطهم ، حتى اضطر لفيف من الاعيان ومحترفي السياسة في البلد الى مقابلة «بابان» والتحدث اليه بضرورة تسريح الموقوفين، واعادة فتح كلية الحقوق في وجوه المنتسبين لها ، فذهب نائب رئيس الوزراء الى الموقف، وتفقد احوال المعتقلين وتحدث اليهم عن ضرورة الاخلاد الى الهدوء ، والسكينة ، حتى اذا لمس فيهم ميلاً للتفاهم ، نظر حاكم التحقيق في امرهم ، وأمر باطلاق سراحهم بكفالة الى ظهور نتيجة التحقيق ، ومالبث أن جمع مجلس الوزراء في ٨ كانون الثاني واتخذ هذا القرار :

«ان مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٨/١/٥ م ، قرر تعطيل الدراسة في كلية الحقوق الى اجل غير مسمى ، بالنظر للمبررات المذكورة في قراره المذكور وانه في الوقت نفسه نسب اعادة النظر في ذلك القرار عندما يتقدم وزير المعارف بتقرير يبين فيه عودة الحالة في الكلية الى مجراها الطبيعي ، وحيث قد فهم من التقرير المقدم من قبل معالي وزير المعارف ان الحالة رجعت الى طورها الطبيعي ؛ لهذا قرر مجلس الوزراء الموافقة على فتح الدراسة في كلية الحقوق[١٣]» .

ملابسات

هدأت الحالة في البلاد ، وسادت السكينة ارجاء العاصمة ، ووصل الوفد المفاوض الى «لندن» في السادس من الشهر ؛ وجد الجو مهيئاً لكل شيئ . وبعد عدة اجتماعات في مقر وزارة الخارجية في السابع والثامن والعاشر منه ، انتهت المفاوضات ، وتبودلت الخطب بين رئيسي الوفدين ، ووقعا الى نص المعاهدة الجديدة بالحرف الاول من اسميها .

ثم دعا رئيس الوفد البريطاني[١٤] اعضاء الوفد العراقي ليكونوا ضيوفاً على البحرية البريطانية في ميناء «بور تسموث» : جنوبي يتم التوقيع على المعاهدة فقبلت الدعوة . وفي صباح ١٥ كانون الثاني ، سافر الوفد العراقي الى الميناء المذكور حيث أعد بهو البلدية ليكون محلاً للتوقيع ، وبعد تبادل الخطب بين رئيس البلدية ، الذي رحب بالوفد العراقي اجمل ترحيب ، من جهة ، والجمالي من جهة اخرى وقع اعضاء الوفدين على المعاهدة التي سميت بهذه المناسبة «معاهدة بور تسموث» .

وبعث رئيس الوفد بنسخة من المعاهدة، غير موقعة، باللغة الانكليزية
المعاهدة، غير موقعة، باللغة الانكليزية الى وكيله في بغداد في يوم توقيعها بالاحرف الأولى، ١٠ كانون الثاني، مع برقية يطلب فيها اليه الا ينشرها الا بعد ترجمتها الى اللغة العربية، واعادتها اليه للاطلاع على هذه الترجمة مع انها نشرت في صحف لندن. وقد اريد بهذه المعاهدة ان تكون فاتحة عقد معاهدات اخرى مماثلة مع البلدان العربية ولاسيما مصر. كما كان «بيفن» يمني نفسه بذلك.

ويقول «بابان» في توضيح ظهر في صحف العاصمة بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٤٨:
«وحيث لم يكن هناك متسع من الوقت لارسال الترجمة الى لندن، واعادتها ثانية، وذلك بالنظر الى ماجاء في كتاب السفارة البريطانية في بغداد، الموجه الى وزارة الخارجية العراقية، الذي كان يتضمن ورود برقية اليها من وزارة الخارجية البريطانية تنبئ الى ان التوقيع سيتم على المعاهدة العراقية- الانكليزية في مساء ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨ م، وان النص يجب ان يكون جاهزاً في عين الوقت الذي ينشر فيه خبر التوقيع، وانه قد تم الاتفاق مع وزير خارجية العراق على اعطاء النص للصحف قبل وقت كاف ليتسنى للصحف التي تصدر صباح الجمعة المصادف ١٩٤٨/١/١٦ م، وان الدكتور الجمالي اراد القيام بالترجمة الرسمية في لندن الا أنه لم يتمكن لضيق الوقت ولهذا فقد ابرق المومى اليه لوزارة الخارجية في بغداد موعزاً اليها باحضار ترجمة وقتية واعطائها للصحف لنشرها يوم الجمعة».

وهذا هو نص المعاهدة:

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق،

وصاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار.

لما كانا شاعرين برغبة شديدة في توصيد الصداقة والعلاقات الحسنة السائدة بينهما، وفي اقامة هذه العلاقات على اسس اكثر ملائمة لانماء هذه الصداقة، ولما كانا راغبين في عقد معاهدة تحالف جديدة لغرض توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما، وتقوية مايستطيع كل منهما المساهمة فيه عن طريق التعاون، والمساعدة المتبادلة، في سبيل صيانة السلم والأمن الدوليين، وفقاً لاحكام ومبادئ ميثاق الامم المتحدة، فقد عينا عنهما مندوبين مفوضين:

(المادة الأولى)

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين صاحب الجلالة البريطانية . ويستمر بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق ، توطيداً لصداقتها ، وتفاهمهما الودي ، وصلاتها الحسنة ، ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لايقف في البلاد الاجنبية موقفاً لايتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

(المادة الثانية)

اذا أدى نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، وبين فريق ثالث الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدول ، يوجه حينذاك الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ولأية تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

(المادة الثالثة)

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثانية من هذه المعاهدة ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد فوراً الى معاونته كتدبير للدفاع الاجماعي ، وذلك دائماً وفقاً لاحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، وعند وقوع تهديد عدائي محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضاة .

(المادة الرابعة)

ليس في هذه المعاهدة مايرمي بوجه الوجوه الى الاخلال او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة او التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة او وفقاً لأية اتفاقيات او اتفاقات أو معاهدات دولية مرعية .

(المادة الخامسة)

تحل هذه المعاهدة التي تعتبر ملحقها جزءاً لايتجزء منها ، محل معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف ميلادية . الموافق لليوم الرابع من شهر صفر سنة تسع واربعين وثلثمائة بعد الالف الهجرية مع الملحق وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية او غيرها المتبادلة في سنة ١٩٣٠ أو سنة ١٩٣١ والمتعلقة بها ، وكذلك اتفاقية السكك الحديدية الموقع عليها في بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٣٦ التي تصبح باطلة المفعول عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ . وليس في ماتقدم مايمس التعهدات المالية التي سبق أن ترتبت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٠ وأي من تلك الكتب او المذكرات واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦ .

المادة السادسة

اذا نشأ أي خلاف حول تطبيق او تفسير هذه المعاهدة، واذا لم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان. الى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة رأساً يحال الخلاف الى محكمة العدل الدولية الا اذا اتفق الفريقان على تسويته بطريقة اخرى .

(المادة السابعة)

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الابرام. والذي يجب ان يتم باسرع مايمكن. وتظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها. وفي اي وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة. للفريقين الساميين المتعاقدين. بناء على طلب احدهما أن يتفاوضا من اجل تعديلها الذي يجب ان ينص فيه على تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة. وتخفض مدة الـ ١٥ سنة اذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفقاً للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة قبل انقضاء الـ ١٥ سنة . واذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة. تظل نافذة الى حين انقضاء سنة واحدة بعد أن يقدم احد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر اخطاراً بالانهاء بالطرق الدبلوماسية .

الملحق

(المادة الأولى)

(ا) يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان باهمية القواعد الجوية . كعامل اساس في الدفاع عن العراق نفسه وعن الأمن الدولي . وكحلقة للمواصلات الاساسية لكلا الفريقين ويوافقان ايضاً على أنه من المصلحة المشتركة لكليهما أن يكون صاحب الجلالة البريطانية في وضع يتمكن في من القيام بتعهداته وفق المادة الثالثة من هذه المعاهدة .

(ب) في حالة اشتباك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب . أو تعرضه لتهديد عدائي . يدعو صاحب الجلالة ملك العراق صاحب الجلالة البريطانية الى أن يرسل فوراً الى العراق القوات الضرورية من جميع الصنوف . ويمد صاحب الجلالة البريطانية بجميع مافي وسعه أن يقدمة من التسهيلات والمساعدات على الاراضي العراقية ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانئ والمطارات وخطوط المواصلات بعين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(ج) بغية ادامة القاعدتين العراقيتين في الحبانية والشعيبة في جميع الأوقات . سواء كان ذلك في السلم أم في الحرب . في الحالة التي تقتضيها التحركات العسكرية ، يقوم صاحب الجلالة

البريطانية بتزويد هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين وتأسيسات وتجهيزات ، ومع مراعاة احكام الفقرة - هـ - من المادة الثانية ادناه يقوم بسد نفقات تلك الادامة . ولا تجوز الاستفادة من هاتين القاعدتين الجويتين للطيران المدني الابتوجيه من لجنة الدفاع المشترك المشار اليها في المادة الخامسة من هذا الملحق . وفي حالة التوصية بالاستفادة منها على هذا الوجه تنقح النصوص المالية الواردة في المادة الثانية من هذا الملحق .

(د) الى أن توضع معاهدات الصلح مع جميع اقطار الاعداء السابقين[١٥] موضع التنفيذ يمنح صاحب الجلالة ملك العراق وحدات الحركات العسكرية من القوات الجوية العائدة لصاحب الجلالة البريطانية ، حرية دخول القاعدتين الجويتين المشار اليهما في الفقرة (ج) اعلاه واستعمالها ، ومن المفهوم أن معاهدات الصلح تعتبر نافذة بكاملها عندما تنسحب قوات الحلفاء من جميع اراضي الاعداءالسابقين ولصاحب الجلالة ملك العراق أن يدعو تلك الوحدات لاستعمال القاعدتين بناء على مشورة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة حينئذ .

(هـ) يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على السماح لطائرات صاحب الجلالة البريطانية المارة عبر العراق بحرية استعمال القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة .

(و) تستعمل القاعدتان الجويتان في الحبانية والشعيبة بالاشتراك والتعاون بين القوة الجوية الملكية العراقية ، وبين وحدات القوة الجوية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية التي قد تكون موجودة هناك.

(ز) لايطلب من صاحب الجلالة البريطانية دفع اجور لقاء استعمال قواته الجوية في أية ساحة من ساحات التزود الاخرى للطائرات في العراق .

(المادة الثانية)

(ا) يقدم صاحب الجلالة ملك العراق على نفقته القوات المقتضاة لحراسة القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة .

(ب) تنظم اعمال القاعدتين اليومية وتدابير صيانتها بالاتفاق المتبادل بين القائد العراقي والقائد البريطاني ، اللذين يحتفظ كل منها بالتبعة النهائية فيما يتعلق بتنقلات وحدات بلاده .

(ج) تكون ادارة وحدات كل من البلدين ، ومن ضمنها ترتيبات الايواء ، على حدة مالم يتقرر توحيد الموارد .

(د) يقوم كل من صاحب الجلالة ملك العراق ، وصاحب الجلالة البريطانية بسد نفقات المؤن والخدمات التي تقدم لقواته الجوية التي تزور القاعدتين أو تكون فيهما.

(هـ) يدفع صاحب الجلالة ملك العراق نفقات الادامة العائدة لجميع الابنية والتأسيسات الموجودة في القاعدتين الجويتين التي تشغلها القوات العراقية وحدها أو التي تشاد لها . ويدفع كل من الفرقين الساميين المتعاقدين نفقات الابنية الجوية المعدالتي تشغلها القوات العراقية وحدها أو انتي تشاد لها . ويدفع كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نفقات الابنية الجديدة المعدة لاستعمال قواته الخاصة .

(و) تبت لجنة الدفاع المشترك في تخصيص التأسيسات والابنية الموجودة في القاعدتين ، ولصاحب الجلالة ملك العراق أن يشتري التأسيسات والابنية المخصصة للقوات العراقية بسعر معتدل .

وعند قيام القوات البريطانية باخلاء النهائي تقوم الحكومة العراقية أما بقبول مالم يسبق شراؤه من المباني والمنشآت الدائمة في القاعدتين بسعر معتدل يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذي خصصت له . اما باسداء التسهيلات التي يرتأي أنها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على أفضل وجه .

(ز) لاتترتب على صاحب الجلالة البريطانية أية رسوم أو ضرائب عراقية فيما يتعلق بالقاعدتين الجويتين . أو بأية مبانٍ وتأسيسات فيهما .

(المادة الثالثة)

بغية بلوغ القوات الجوية العائدة للفريقين الساميين المتعاقدين الكفاية المقتضاة للتعاون فيما بينهما :

أولاً : يقدم صاحب الجلالة البريطانية جميع التسهيلات المناسبة في حقول طيران القوة الجوية الملكية في المملكة المتحدة ، وفي اية مستعمرة بريطانية ، أو أية محمية تديرها المملكة المتحدة تبعاً لحاجة القوة الجوية الملكية العراقية . ويقوم صاحب الجلالة البريطانية على الاخذ بتسيير التسهيلات الموجودة في مراكز تدريب التسليح العائدة للقوات الجوية الملكية في الشرق الاوسط لمنتسبي القوة الجوية الملكية العراقية .

ثانياً : يعد صاحب الجلالة البريطانية وحدات حركات عسكرية من قواته للقيام بحركات تدريبية مشتركة مع القوات الجوية الملكية العراقية لمدة كافية في كل عام .

ثالثاً : يعد صاحب الجلالة ملك العراق التسهيلات المتيسرة في القواعد الجوية في العراق . والمطلوبة لاغراض هذا التدريب المشترك .

(المادة الرابعة)

(ا) أن جميع الوحدات العراقية في قواعد في العراق ، أو في المملكة المتحدة وفي أية مستعمرة بريطانية أو محمية تديرها المملكة المتحدة ، سوأ أكانت مقيمة أو في حالة المرور تكون تحت قيادة عراقية [١٦] .

(ب) كذلك جميع الوحدات البريطانية تحت قيادة بريطانية .

(المادة الخامسة)

مراعاة لمصالح الدفاع المشترك بين المملكة المتحدة والعراق ، تؤلف فور دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة بين الحكومة العراقية ضمن نطاق هذه المعاهدة . أن هذه الهيئأة التي تعرف باسم «لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك» ستؤلف من ممثلين عسكريين ذوي أختصاص من كل من الحكومتين وبعدد متساوٍ ، وتشمل اعمالها :

ا – وضع خطط متفق عليها للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين .
ب – التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب .
ج – تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بتعهداتهما وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة .
د – التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية وتدارك التجهيزات لها .
وعلى لجنة الدفاع المشترك أن ترفع تقارير سنوية بهذا الصدد ، وان تبدي التوصيات لحكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين .
هـ – الترتيبات بشأن عمليات التدريب المشترك المشار اليها في المادة الثالثة من هذا الملحق .

(المادة السادسة)

يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على أن يسدي عند الحاجة وحين الطلب جميع التسهيلات المقتضاة لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية عند مرورها عبر العراق مع مؤنها وتجهيزاتها ، وذلك على عين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(المادة السابعة)

بشرط مراعاة اية تعديلات يتفق الطرفان الحكومة العراق على شمول وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية الموجودة في العراق وفقاً لهذه المعاهدة أو باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين ، بالحصانات والامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الحاضر في الأمور القضائية والمالية وباحكام اي تشريع عملي مرعي له مساس بوحدات القوات المسلحة التابعة لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

اما الامتيازات والحصانات التي ينبغي أن تشمل وحدات القوة الجوية الملكية العراقية ورجالها عند زيارتها للاراضي العراقية أو عند وجودها فيها ، فستعين على اساس المقابلة بالمثل .

(المادة الثامنة)

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق ، بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية وذلك على نفقة صاحب الجلالة ملك العراق :

(أ) تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

(ب) تجهيز قوات صاحب الجلالة ملك العراق بالاسلحة والاعتدة والسفن والطيارات الحديثة الطراز مماتستعمله في حينه قوات صاحب الجلالة البريطانية ، على اساس الاسبقية التي ستعامل فيها كلتا القوتين على قدم المساواة ، بعد أن يؤخذ بنظر الاعتبار الحاجات النسبية لكل قوة .

(ج) تقديم ضباط بحريين ، وعسكريين وجويين للخدمة كمعلمين في قوات صاحب الجلالة ملك العراق .

(المادة التاسعة)

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب بين قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، وبين قوات صاحب الجلالة البريطانية ، يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى معلمين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد ايضاً بأن اي شخص من قواته من الذين يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري ، يرسلون الى مدارس وكليات ومراكز تدريب عسكرية في اراضي صاحب الجلالة البريطانية ،

بشرط أن لايمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من أن يرسل الى بلد آخر الاشخاص الذين لايمكن قبولهم في المعاهد ومراكز التدريب المذكورة ، أو لدورات غير متسيرة في تلك الاراضي . ويتعهد بأن لاتختلف تسليحات قوات جلالته وتجهيزاتها الاساسية في طرازها ، عن تسليحات وتجهيزات قوات صاحب الجلالة البريطانية .

(المادة العاشرة)

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يأذن بصورة عامة لسفن صاحب الجلالة البريطانية بزيارة شط العرب على أن يتم ابلاغ صاحب الجلالة ملك العراق مقدماً بزيارات السفن للموانئ العراقية [١٧] .

الاحزاب تمهد للانفجار

من عادة عمال المطابع في العراق ، آنذاك انهم لايشتغلون في ايام الجمع ، فلا تطلع الجرائد على الناس ايام السبت . وهكذا بقيت المحافل تدرس المعاهدة دراسة جدية ، وتنظم ماتراه مناسباً بصددها . وكرامة الوطن ، فصدر مايلي :

بيان حزب الاستقلال

درس حزب الاستقلال المعاهدة العراقية – البريطانية ، ورجع الى النص الانكليزي الرسمي في دراسته لها ، واتضح له انها جاءت أشد وطأة من المعاهدة السابقة ، التي تذرع المفاوض العراقي يومئذ لقبولها بأنها جاءت ثمناً لإنهاء الانتداب ، ودخول العراق عصبة الأمم . ولم يجد الحزب سبباً مبرراً لمثل هذا التفريط بحقوق المملكة ، والانتفاض من سيادتها الوطنية ، وتعريضها الى مخاطر جسيمة ، ليس للعراق مصلحة فيها البتة . لقد كان الحزب يرى في المعاهدة السابقة انها ليست ذات موضوع ، وانها ملغاة بحكم الظروف ، واصبحت تناقض ميثاق هيئة الأمم المتحدة . هذا فضلاً عن ان احكامها خرقت من الجانب البريطاني في كل مناسبة كان له مصلحة في خرقها . الامر الذي جعل الجانب العراقي في حل من احكامها .

ومما لاشك فه ان بريطانيا وجدت ضعف حجتها في استمرار المعاهدة السابقة ، فاعترفت بقبول فكرة التعديل ، لشعورها بعدم امكان استمرار تنفيذها المعاهدة ، وضرورة استبدالها بمعاهدة جديدة(١٨) ولكن تساهل المفاوض الرسمي العراقي قد مكنّها من أن تحمله على توقيع معاهدة ادخلت العراق ضمن رابطة الشعوب البريطانية ، وجعلته مرتبطاً بمصالح الامبراطورية . وكانت بريطانيا قد تذرعت في الماضي لاستمرار الحلف «بحفظ وحماية مواصلاتها الاساسية» فهي اليوم ، بعد أن تم جلاؤها عن الهند وبورما ، اتخذت من الدفاع المشترك ذريعة جديدة لغرض استمرار هذا الحلف بصورة أبدية . اذ نصت المادة السابعة من المعاهدة الجديدة على أن تعديل

هذه المعاهدة ، حتى بعد انقضاء مدتها ، يجب أن يتضمن «تعاون الفريقين المستمر في الدفاع عن مصالحها المشتركة» الامر الذي يعني الارتباط الدائم الابدي بالمصالح البريطانية ، والذي يخالف قواعد القانون الدولي في المعاهدات المألوفة بين الدول المستقلة .

ويبدو أن بريطانية كانت حريصة في عقد معاهدتها هذه على تخفيف اعبائها المالية ، وتحميلها على العراق ، حتى فيما يخص النفقات المقتضية لقواتها العسكرية في الحرب والسلم ، كما سيتضح عند بحثنا الامتيازات . وقد انتهزت بريطانية فرصة التفريط من جانب المفاوض الرسمي العراقي فأملت عليه أحكام المواد التي تضمنتها معاهدة ١٩٣٠ م ، مادامت تلك المواد ضامنة لمصالح بريطانية من جهة ، ولغمط حقوق العراق من الجهة الاخرى ، ثم اضافت الى تلك الاحكام قيوداً جديدة تداركت فيها كل غموض ورد في مواد المعاهدة السابقة ، وكان موضع خلاف في ضوء تجاربها الاخيرة . فلقدجاء في المادة الاولى من المعاهدة السابقة او التي قبلتها المعاهدة الجديدة عيناً[١٩] » بأن يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان لايقف في البلاد الاجنبية موقفاً لايتفق وهذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر «في حين أن بريطانية وقفت من العراق موقفاً عدائياً في قضية فلسطين ، وخلقت له مصاعب فيها لم تنته حتى الآن .

كما أن المادة الثانية من المعاهدة السابقة ، والتي قبلت عيناً في المعاهدة الجديدة قد نصت على أنه «اذا ادى بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ، وبين فريق ثالث الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية» في حين أن بريطانية رفضت توحيد مساعيها مع العراق لتسوية النزاع القائم بينه وبين ايران بصدد شط العرب . ولايضاح أهمية ماتضمنته مواد المعاهدة من حيف على العراق نوجز فيما يلي ملاحظاتنا التالية :

أ – القواعد العسكرية:

إعتبرت الفقرة ١ من المادة الاولى من الملحق ، القواعد الجوية كعامل اساسي للدفاع عن الامن الدولي ، وحيث ان الفقرة الاولى من المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة قد نصت على «تقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن ، ومما ذلك حق المرور ، فيصبح العراق والحالة هذه غير ملزم بالارتباط ببريطانية ارتباطاً ثنائياً بهذا الشأن اطلاقاً ، بل ان هذا الارتباط في الواقع خروج على ميثاق الأمم المتحدة ، وعلى صلاحيات مجلس الامن ، اذ لاتملك بريطانية حق الاستئثار بما اودع الى مجلس الأمن من سلطات . وليس من مصلحة العراق التسليم منفرداً بمثل هذا الحق ، فضلاً عما فيه من خطورة تهدد وتربك علاقات العراق مع الدول

الاخرى في مجلس الأمن. نفسه كما أن اعتبار القواعد الجوية «كحلقة للمواصلات الاساسية» يعني تشميل سلطة بريطانية كافة القواعد الجوية ، وليست على القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة وحدهما، اللتين اقتصر حق بريطانية في المعاهدة السابقة عليهما .

٢-لقد خولت الفقرة (ب) من المادة الاولى من الملحق لبريطانية حق ابقاء قوات بريطانية من مختلف الصنوف ، بينما اقتصرت المعاهدة السابقة على منح التسهيلات والمساعدات الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة ، ومن ضمنها (استخدام السكك الحديدية والانهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات) وعلى اقامة قوات جوية في القاعدتين ، كما جاء في الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة ، ومنها مرور القوات البريطانية كما جاء في الفقرة السابعة من الملحق من تلك المعاهدة السابق في حين ان المعاهدة الجديدة قد جاءت في سماحها للقوات البريطانية، من مختلف الصنوف، بالبقاء في العراق بقيود جديدة، مضافاً الى تلك التي نصت عليها المعاهدة السابقة، وقبلتها المعاهدة الجديدة عيناً.

٣-لم تسلم القاعدتان الجويتان الى العراق، كما اذاعت مصادر الدعاية العراقية والبريطانية ، بل ان المعاهدة الجديدة سمحت للعراق بالاشتراك في استعمالها عملاً باحكام الفقررة (و) من المادة الاولى من الملحق . وتزوّد بريطانيا هاتين القاعدتين بما يقتضي لهما من موظفين فنيين ، وتأسيسات وتجهيزات .

كما جاء في الفقرة (ج) من المادة الاولى من الملحق ، وذلك بشرط ان يدفع العراق نفقات الادامة للابنية والتأسيسات التي تستعملها القوات العراقية ، كما جاء في الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الملحق . وان اشغال بريطانيا للقاعدتين المذكورتين عملاً باحكام الفقرة (د) من ديمادة الاولى من الملحق ، سيبقى مستمراً الى أن يتم انسحاب قوات الحلفاء من بلاد الاعداء ، مما يجعل هذا الاشغال دائماً ، حتى اذا ما تم عقد معاهدات الصلح .

ومن تتبع الوضع الدولي يعلم مدى ماسيؤدي اليه هذا القيد من ابقاء القوات البريطانية ، اذا أن مجرد بقاء قوات بريطانية او امريكية او روسية ، في أي جزء من اجزاء بلاد الاعداء المختلفة . سواء اكانت في المانيا الشرقية او الغربية اوفي اليابان ، يجعل في مقدور القوات البريطانية ان تتخذ من ذلك سبباً لبقائها في العراق .

وحتى في هذه الحالة ايضاً فان العراق ملزم بدعوة القوة الجوية البريطانية لاستعمال هاتين القاعدتين . بناء على مشورة لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك . وفي حالة مرور الطائرات البريطانية . فلها حق استعمال القاعدتين الجويتين بصورة مطلقة . وفي كل الاحوال عملاً باحكام الفقرة (هـ) من المادة الأولى من الملحق .

٤- ولم يكن من حق بريطانيا في المعاهدة السابقة حتى استعمال ساحات النزول في غير القاعدتين الجويتين ، في حين ان الفقرة (ز) من المادة الأولى من الملحق اجازت حق استعمال كافة ساحات النزول الاخرى للطائرات في العراق ، وذلك دون اجور .

٥- يقدم العراق النفقات المقتضاة لحراسة القاعدتين الجويتين عملاً باحكام الفقرة (ا) من المادة الثانية من الملحق ، وهذا يعني بطبيعة الحال ان هذه الحراسة لم تودع الى الجيش العراقي . بل الى القوات (ليفي) ينفق عليها العراق .

ب- الدفاع المشترك:

١ - نصت المادة الرابعة من المعاهدة السابقة على أنه «في حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية» في حين ان تعبير «خطر الحرب المحدق» قد استبدل في الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة بتعبير «تهديد عدائي محدق» وقد جاء هذا التعبير مطلقاً، بحيث يصبح مجرد اعتبار بريطانيا لاي عمل من جانب دولة أخرى تهديداً عدائياً لها ، يتحتم على العراق النهوض باعباء هذه المعاهدة كلها . كما لو كان في حالة حرب فعلية .

٢- الزمت المادتان الثالثة والرابعة من الملحق من المعاهدة الجديدة العراق بتعاون قواته الجوية ووحداته العسكرية ، على اختلافها ، مع القوات البريطانية في داخل العراق وخارجه . وهذا يعني اننا ندفع بابناء وطننا الى القتال في خارج العراق للدفاع عن المصالح الامبراطورية بينما لا ينتظر ان تكون لنا مصالح خارج العراق تستدعي مثل هذا التعاون.

٣- منحت لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك سلطات مطلقة ؛ فقد انيط بها تنفيذ هذه المعاهدة كما يتبين من مقدمة المادة الخامسة التي تنص على ان «هذه الهيئة تقوم بتنسيق شؤون الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة ، وبين الحكومة العراقية ، ضمن نطاق هذه المعاهدة» وشملت الفقرة (ا) منها «المصالح السوقية» التي قد تمتد الى تنظيم وتوجيه كافة مرافق البلاد . كما ان التعبير الوارد فيها بشأن «خطط متفق عليها» يوحي بوجود خطط سرية سابقة للمعاهدة بقيت مكتومة . كما أن التشاور الوارد في الفقرة (ب) منها قد جاء مطلقاً دن أن يكون هذا التهديد بالحرب المنصوص عليه فيها يمس العراق من قريب او بعيد . ومما تقدم يتضح أن هذه الاحكام قد حلت محل «المشورة التامة الصريحة» التي تضمنتها المادة الاولى من المعاهدة السابقة . بل جاءت المعاهدة الجديدة لتعيين طرق تنفيذ تلك المشورة .

٤- اما ما جاء في الفقرة (د) من المادة الخامسة من الملحق من المعاهدة الجديدة «حول التشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية، وتدارك التجهيزات لها ، ورفع تقارير سنوية» فانها قد جاءت لتحل محل البعثة العسكرية البريطانية ، التي لم تكن لها بموجب المعاهدة السابقة الا صفة استشارية بحتة . في حين أن هذه الفقرة من المعاهدة الجديدة قد جاءت في نطاق اوسع واكثر الزاماً في التنفيذ .

٥-منحت لجنة الدفاع مشترك . اضافة الى ماتقدم ، السماح باستعمال القاعدتين الجويتين للطيران المدني (فقرة ج المادة الاولى من الملحق) ومنها استعمال القاعدتين الآنفي الذكر من قبل القوات البريطانية . حتى بعد نفاذ معاهدات الصلح بكاملها مع بلاد الاعداء (فقرة د من المادة المذكورة) ومنها حق تعيين مناطق اشغال القوات العراقية للقاعدتين الجويتين (فقرة (و) من المادة الثانية من الملحق) .

ج- التسليح والخبرة العسكرية:

١-الزمت المادة الثامنة من الملحق العراق بتعليم الضباط العراقيين في المملكة المتحدة وحدها . ولايسمح بتدريبهم في غيرها ، الا اذا تعذر قبولهم في بريطانيا . كما نصت المادة التاسعة . كما الزمت الفقرة (ج) من المادة المذكورة العراق باستقدام معلمين من المملكة المتحدة .

٢- الزمت المادة التاسعة من الملحق ، العراق بشراء الاسلحة من بريطانيا ، في حين أن العراق كان في مقدوره شراء الاسلحة من غيرها . كما حدث فعلاً . غير أن الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة قد عادت فأكدت «بأن تكون تسليحات قوات العراق لاتختلف عن تسليحات وتجهيزات بريطانيا «الامر الذي يجعل العراق في وضع لايتمكن فيه من تدارك اسلحته . اولا سيمّا عندما تحتج بريطانيا بحدود النسب الوارد ذكرها في الفقرة (ب) من المادة الثامنة من الملحق . وبذلك تستطيع بريطانيا ان تحول دون تسليح العراق بحجة وجوب انتظار العراق مايصيبه من النسبة التي تراعي فيها حاجة القوات البريطانية .

د - الامتيازات:

١ نصت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من المعاهدة الجديدة . على ابقاء «التعهدات المالية التي سبق أن ترتبت على العراق بمقتضى معاهدة ١٩٣٠ م . واي من تلك الكتب او المذكرات . واتفاقية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٦» وذلك يعني اتخاذ بقاء هذه التعهداتالمالية دون أن

يبت فيها ذريعة لاستمرار الوضع الراهن ، فقد مضت سنوات عديدة والعراق يؤكد استعداده لدفع ديون الميناء المزعومة ، ولكن بريطانية ترفض بغية استمرار هيمنتها على ادارة شؤونه .

٢- ان ماجاء في الفقرة (ب) من المادة الاولى من الملحق ، حول تقديم العراق «التسهيلات» والمساعدات على الاراضي العراقية ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانئ والمطارات وخطوط المواصلات ، بعين الشروط المالية المطبقة على قوات صاحب الجلالة ملك العراق «يعني فسح المجال لبريطانية لاستغلال هذه المرافق ، والسيطرة عليها دون تعويض يتناسب مع انتفاعها بهذه المرافق .

٣-بينما تستفيد القوات البريطانية من القاعدتين الجويتين ، ومن اي موقع آخر في العراق ، اكما تستفيد من الامتيازات المالية والتشريعية والقضائية الممنوحة للقوات العراقية ، فان بريطانية تلزم العراق بموجب الفقرة (و) من المادة الثانية من الملحق بان «يشتري العراق التأسيسات والابنية المخصصة للقوات العراقية بشكل معتدل ، يؤخذ فيه بنظر الاعتبار الغرض الذي خصصت له «والا يصبح العراق ملزماً» باسداء التسهيلات التي يرتأي انها ضرورية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من التصرف بها على افضل وجه .

٤-لم يترتب على القوات البريطانية ، بمقتضى الفقرة (ز) من المادة الثانية من الملحق «اية رسوم أو ضرائب عراقية فيما يتعلق بالقاعدتين الجويتين او بأية مباني وتأسيسات فيها» .

٥- بينما يلتزم العراق بأن يسدي «عند الحاجة ، وحين الطلب ، جميع التسهيلات لتنقل وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية عبر العراق ، مع مؤنها وتجهيزاتها ، وذلك على عين الشروط المالية المطبقة على القوات العراقية بموجب المادة السادسة من الملحق «كما يلتزم بمنح «الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها في الوقت الحاضر القوات البريطانية في الامور القضائية والمالية ، وباحكام اي تشريع محلي له مساس بوحدات القوات المسلحة البريطانية بموجب المادة السابعة ، كل ذلك في سبيل تأمين مصالح خاصة لبريطانية . تنص الفقرة الاخيرة من المادة السابعة على أن «الامتيازات والحصانات التي ينبغي أن تشمل القوات الجوية العراقية ، عند زيارتها للاراضي البريطامية ، او عند وجودها فيها ، فستعين على اساس المقابلة بالمثل» وواضح مما تقدم ان العراق . يمنح كل هذه الامتيازات لقوات جسيمة لها مصلحة خاصة مستمرة في العراق . دون ان يكون له مقابل ذلك اية مصلحة بارسال قواته الجوية الى الخارج ، والتي لايمكن بأية حال من الاحوال ان تضاهي في عددها تلك القوات الجسيمة الوافرة العدد . ولن يرضى الشعب العراقي اصلاً بارسالها الى الخارج . وكل ذلك لتتخذ الدعاية البريطانية من هذا التعامل بالمثل الموهوم وسيلة الى اخفاء حقيقة تضحية العراق في سبيل بريطانية .

الخلاصة

فمما تقدم . يظهر للشعب العراقي الكريم . ان المعاهدة الجديدة اشد وطأة من سابقتها . وان العراق امام كارثة وطنية اختير لفرضها هذا الظرف العصب . الذي تجتاز فيه القضية الفلسطينية ادق مراحل محنتها . وقد مهد لهذه المعاهدة بجمع مجلس لايمثل الامة تمثيلاً صحيحاً . واجريت المفاوضات من قبل هيئة لاتستند الى رغبة الشعب . وان هذه المعاهدة ستؤدي الى توريط العراق في مشاكل دولية لاقبل له بتحمل نتائجها . وانها تعرّضه الى اخطار حرب مدمرة . يستطيع ان يظل بعيداً عن ويلاتها . وتلزمة بتكاليف باهظة ترهق كاهله المثقل بالتبعات تجاه بريطانية التي استنزفت ثرواته ، واستأثرت بموارده .

لذلك . فان الحزب لايسعه الا أن يعلن معارضته الشديدة لهذه المعاهدة . ويدعو الشعب العراقي الكريم الى رفضها ، والعمل على مقاومتها ، وقد سبق للحزب أن اعلن في بياناته المتكررة بأن الشعب العراقي في حل مما يقره هذا المجلس من معاهدات واتفاقات او اي التزام آخر يكون العراق طرفاً فيه ، ويعتبره باطلاً وغير ملزم للعراق(٢٠)

والله من وراء القصد .

رئيس حزب الاستقلال

محمد مهدي كبه

بغداد كانون االثاني ١٩٤٨م

بيان الحزب الوطني الديمقراطي

نشرت الحكومة مشروع المعاهدة العراقية البريطانية . الذي تم التوقيع عليه في اليوم الخامس عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٨ م . في بورتسموث بانكلترا . من قبل السيد صالح جبر رئيس الوزراء . والمستار بيفن وزير خارجية بريطانية ومع أن الحزب الوطني الديمقراطي كان قد توقع نتيجة سيئة للمفاوضات التي سبقت عقد هذه المعاهدة ، في بيانه الذي اصدره بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٤٧ م ، والذي اعلن فيه:

«ان تعديل المعاهدة القائمة ، او عقد أية معاهدة جديدة ، نتيجة هذه المفاوضات الشاذة . وفي مثل هذه الظروف غير الملائمة ، ومن قبل وزارة لاتستند الى ارادة الشعب ، لابد اون يكون امراً مجحفاً بحقوق العراق ، ومخلاً بسيادته» غير أن الحزب قد وجد النتيجة اكثر سوءاً مما كان

يتوقع ؛لا لأنه كان يأمل من القائمين بهذا العمل ان يكونوا اكثر مراعاة للمصلحة العامة . بل لأنه لم يكن ليتوقع ان تبلغ بهم الجرأة الى حد لم يقيموا معه اي وزن للشعب العراقي . فكبلوه بقيود جديدة ، مفرّطين بحقوقه هذا التفريط ، ومستهينين بكرامته هذه الاستهانة .

وهكذا تم في تكتم مريب ، بعد وصول الوفد العراقي الى انكلترا ، لتكبيل العراق بقيود جديدة . والغاء سيادته ، وربطه بعجلة الاستعمار البريطاني ربطاً محكماً ، فجاءت ضربة على اماني الشعب العراقي ، في الوقت الذي كان يأمل فيه ان يحرر نفسه من القيود الثقيلة التي فرضتها عليه معاهدة ١٩٣٠ م ، تلك المعاهدة التي اخلت بسيادته الوطنية ، وأمانيه القومية . وفسحت المجال للتدخل الاجنبي في شتى شؤونه الحيوية ، فاذا به يقيد بقيود جديدة أشد وطأة من القيود السابقة . واذا به يورط في اشتباكات دولية اوجدتها المطامع الاستعمارية ، من دون ان يكون له فيها اي نفع ، بل ان له منها الضرر كله .

ان حجة الداعين اليوم الى ربط مصير العراق بالاستعمار البريطاني ، ليوهمون الشعب العراقي - كما كانوا يفعلون بالأمس - بأن العراق دولة صغيرة لا يمكن ان تعيش بمفردها ، دون التحالف مع دولة كبيرة تدرأ عنها خطر العدوان ، غير أن الكثير من الدولة الصغيرة ، التي ربما كان خطر الاعتداء محدقاً بها اكثر من العراق . لم تفكر ، بل تجد ضرورة - حرصاً منها على سيادتها واستقلالها - لعقد اي تحالف من هذا القبيل ، في مثل هذه الظروف العالمية . لأن الدول الصغيرة الحرة لم تعد تجد ضرورة لعقد مثل هذا التحالف المخل بسيادتها ، بعد أن وجدت المنظمات الدولية التي اغنتها عن مثل هذه المحالفات ، كما أن توازن العلاقات الدولية . ان احسنت الدول الصغيرة التصرف تجاهه ، يمكن أن يكون خير ضامن لسيادتها واستقلالها .

والحقيقة أن بريطانية التي ارادت منذ احتلالها للعراق ، ان تجعل منه موقعاً ستراتيجياً مهماً في الشرق الاوسط نضمان مصالحها ، وان تستغل منابعه ، وتسيطر على اسواقه التجارية ، قد لمست حرص الشعب على استغلاله وحريته ، منذ ثورته الكبرى[٢١] ، ونبذه الانتداب . فارادت أن تلبس سيطرتها الاستعمارية لباساً جديداً ، فسلكت طريق التعاقد ، فكانت معاهدة سنة ١٩٢٤ م التي فرضتها على الشعب العراقي قسراً واكراهاً ، ولم تكد تشعر بعد ذلك بان الشعب لا يمكن أن يحتمل اعباء تلك المعاهدة ، حتى استبدلتها بمعاهدة مشابهة لها بجوهرها هي معاهدة ١٩٣٠ م ، ولما شعرت بان الشعب العراقي لا يمكن ان يبقى مرتبطاً بهذه المعاهدة الجائرة ، بالنظر لانتشار الوعي الوطني فيه ، واشتداد المطالبة بالغائها ، فضلاً عن ان الاوضاع الدولية التي نشأت بعد الحرب لا تسمح ببقاء المعاهدات التي عقدت قبل الحرب على ذلك النحو . تقدمت بهذا المشروع ، الذي لم يكن الا مشروعاً استعمارياً جديدا يفوق كل مشروع سابق .

لتكبل العراق بقيود استعمارها . وتستغله لمصلحتها ، وتلغي سيادته لمصالح امبراطوريتها .

ولابد ان يكون انصار هذه المعاهدة قد شعروا بشدة وطأتها ، وفداحة خطبها ، فارادوا ان يستروا كل ذلك بايهام الشعب بان العراق سوف يمتلك مطاري الحبانية والشعيبة ، ويتصرف بهما تصرفاً حراً بموجب هذه المعاهدة . ولكن الحقيقة ان بريطانية ارادت ان تتخلص من مصاريف محافظة هاتين القاعدتين ، فعهدت بذلك الى العراق ، في حين انها احتفظت لنفسها بكل المنافع التي تتوخاها من ورائها . فقد نصت هذه المعاهدة على وجوب منح القوة الجوية البريطانية حرّية دخول القاعدتين المذكورتين ، واستعمالها حتى يتم تنفيذ معاهدات الصلح مع جميع اقطار الاعداء السابقين ، وذلك عند انسحاب قوات الحلفاء من جميع اراضي هذه الدولة . والواقع ان هذا لم يكن الا تحايلاً نموذجياً ابتدعته بريطانية للتغرير بالعراق . مع أنه كثيراً ماصرح رجال الحكومة البريطانية بان احتلال الحلفاء اراضي العدو قد يمتد الى آجال طويلة . وقد تتجاوز هذه الآجال مدة نفاذ هذه المعاهدة ، كما تدل المشاريع التي أعدها الحلفاء للمشكلة الالمانية .

وقد حتمت هذه المعاهدة الجديدة على العراق ان يدعو فوراً الجيوش البريطانية من جميع الصنوف الى دخول اراضيه ، كلما شعرت بريطانية (بتهديد عدائي محدق) أو كلما اشتبكت في حرب مع دولة اخرى . كما حتمت على العراق ان يمد هذه الجيوش بكل مافي وسعه من تسهيلات ومساعدات ، في اراضيه وجوّه ومياهه . وربما شملت هذه التسهيلات والمساعدات ماهو اكثر من ذلك ، في حين أن المعاهدة السابقة لم تنص على غير تقديم التسهيلات والمساعدات الى الجيوش البريطانية ، دون وجوب دعوتها لدخول اراضي العراقي . ولا يخفى مايحتمله تعبير (تهديد عدائي محدق) من مرونة واسعة تقبل التفسير ، بحيث تستطيع بريطانيا ان تعتبر كل توتر دولي ، او تحرّج في سياستها الخارجية تهديداً عدائياً ، فيلتزم العراق – او تلزمه في الحقيقة – بتوحيد مساعيه معها في اتخاذ تدابير الدفاع المشترك . الذي نصت عليه المعاهدة الجديدة ؛ فحتمت ايجاد مجلس خاص مؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من الحكومتين حول صلاحيات واسعة تمكنه من التدخل في جميع امور الدفاع التي لاتشمل – حسب المفهوم الحديث – الامور العسكرية فقط ، بل تتعداها الى كثير من الامور الاخرى من سياسية واقتصادية ، وقد تتناول حتى حرية المواطن العراقي . ومن الواضح ان العراق اصبح بموجب هذا الدفاع المشترك ملزماً بخوض غمار الحرب ، الى جانب بريطانيا ، على مقياس واسع ، باسم توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضاة ، **وفق** المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة ، في حين ان المعاهدة السابقة لم تجبر العراق على خوض غمار الحرب الى جانب بريطانيا ، وانما كانت مساعدة العراق لبريطانيا في الحرب تنحصر بتقديم مافي وسعه من

التسهيلات والمساعدات واستخدام سككه الحديدية ومطاراته وانهره وموانئه ووسائل مواصلاته فقط . كما حدث في بداية الحرب الماضية .

فيتضح مما تقدم ان المعاهدة لم تلغ من المعاهدة القديمة الا مالم يعد له حاجة . بعد الذي جاءت به المعاهدة الجديدة من فوائد مضاعفة لبريطانية . اما غير ذلك من سيئات المعاهدة القديمة . فقد بقي كما كان ولم يطرأ عليه أي تغيير ، فما زال العراق تابعاً لبريطانيا في سياسته الخارجية . بمقتضى ماحتمته المعاهدة الجديدة على العراق من «أن لايقف في البلاد الاجنبية موقفاً لايتفق وهذا التحالف الشاذ ، او قد يخلق مصاعب لبريطانيا» وبمقتضى الوضع الناشئ من الدفاع المشترك . وعلى هذا فلا يستطيع العراق أن يتخذ لنفسه موقفاً مستقلاً ، ولايزال عليه ان يحمي خطوط مواصلات الامبراطوية البريطانية ، ولايزال عليه ان يستقدم الفنيين والخبراء والمعلمين العسكريين من البريطانيين دون سواهم ، ولايزال عليه (من الوجهة العملية) ان يرسل بعثاته العسكرية الى الكليات العسكرية البريطانية دون سواها ، وان يقدم جميع موانته ووسائل مواصلاته الى بريطانيا كما كان عليه سابقاً .

ان الحزب الوطني الديمقراطي يرى في اقرار هذه المعاهدة اعتداء صريحاً على كيان العراق . وسيادته . ومستقبله السياسي ، وحائلاً دون نموه القومي ، ودون تحقيق امانيه الوطنية . ولذلك فانه يدعو الشعب العراقي الكريم الى احباط هذا المشروع الاستعماري الجديد ومقاومته بكل ما اوتي من قوة .[٢٢]

بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨

رئيس الحزب الوطني الديمقراطي - كامل الجادرجي

بيان حزب الاحرار

ناصر العراق الجبهة الديمقراطية في نزاعها الدامي الاخير . وكان يحدوه في ذلك أملان : الاول انه يقوم بنصيبه في انشاء سلم عالمي يرتكز على مبادئ العدل واحترام حقوق الشعوب . والثاني ان تتاح له الفرصة عند انتهاء الصراع لاستكمال سيادته . وقد عانى العراق في اثناء فترة الحرب صنوفاً من الحرمان . والواناً من الضنك . وكان مخلصاً في تنفيذ التزاماته الدولية . بل عمد الى اكثر مما تعهد به عندما وجد ان اشتراكه في الحرب لنصرة المبادئ الديمقراطية ، التي كان ينادي بها الحلفاء . ضرورة تقتضيها ظروف النزاع وملابساته ، فاشترك فيه ، وساهم بقسط وافر في المجهود السياسي الذي اعقب الحرب . ولكن الحوادث التي اعقبت وضع السلاح ، دلت على ان بريطانية لاتنوي ان تنهج نهجاً سياسياً جديداً ينطوي على اقامة علاقاتها معه على

اسس من الصداقة . التي لاتشوبها شائبة الاستغلال و بسط النفوذ . وكان حزب الاحرار اول من نادى بوجوب اعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٠ م . لاعتقاده الحازم بأنها لاتستقيم والمصلحة في شيئ او لاتؤمن حقوق الشعب العراقي في السيادة . فأدخل في منهجه تعديل «المعاهدة العراقية – البريطانية» بالشكل الذي يضمن للبلاد مصالحها الوطنية وامانيها . الا أن تسابق الحوادث بعدئذ . وجمع مجلس نواب لايمثل ارادة الأمة . وقيامه بتصديقه الاتفاقات الدولية التي لم تكن في مصلحة العراق . كل ذلك دفع الحزب للوقوف بوجه الحكومة الحاضرة التي افصحت عن نيتها في تعديل معاهدة ١٩٣٠ م فأعلن في بيانه الاخير معارضته لاجراء مفاوضات تقوم بها حكومة لاتتمتع بثقة الشعب ، ولاتستند الى رغبة الأمة . وقد جاء نشر المعاهدة الجديدة مؤيداً لوجهة نظر الحزب فيما ذهب اليه ، فهي اشد ارهاقاً . واعظم جوراً من معاهد١٩٣٠ م . التي قيل في تبريرها انها وضعت لتخليص البلاد من الانتداب الممقوت .

لقد درس الحزب المعاهدة الجديدة . واطلع على نصها باللغة الانكليزية . فوجدها مجموعة من قيود واصفاد يراد بها تكبيل العراق . وربط مصيره بالسياسة البريطانية المحفوفة بالمخاطر والاهوال . في هذا العالم المضطرب . دون أن تكون له مصلحة . لذلك وجد من الضروري أن يطلع على الشعب العراقي النبيل بهذا البيان ، موضحاً ما سيصيب العراق من حيف من جراء هذه المعاهدة .

ان الحزب يرى أن المعاهدة بمجموعها ، تحوي قيوداً جائرة تخل بسيادة العراق واستقلاله . وتجعل منه معسكراً للاستعمار البريطاني ، ويتجلى ذلك في نقاط شتى من المعاهدة وملاحقها اولاًسيّما في الامور التالية :

اولاً : – التحالف المستمر :

ان بريطانيا اتخذت من ابتداع فكرة «الدفاع المشترك» وسيلة لبسط سيطرتها على الدول التي ترمي الى استغلالها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً . بعد أن كانت تتوسل بحجة حماية خطوط الامبراطورية لتحقيق ذلك الاستغلال . ولقد امنت بريطانيا في تأمين فكرة الدفاع الاجمالي واستمرار الحلف ، عندما ادخلت في المادة السابعة . التي تتعلق بأمد المعاهدة . نصاً اشترطت فيه «تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمرين في الدفاع عن مصالحها المشتركة ..» عند التعديل رامية الى ربط العراق لعدة اجيال برباط مصالحها . وهو لانزاع (٢٣) في ضرره بالمصلحة الوطنية ، فضلاً عن مخالفته لاحكام القانون الدولي العام . الذي يفقدكل اتفاق دولي شرعيته عندما يتضمن نصاً ينطوي على سرمدية الاجل .

ثانياً – الدفاع المشترك :

تكونت فكرة الدفاع المشترك لدى بريطانية ، بعد التطورات الاخيرة التي ادت الى انسحابها من الهند ، التي كان وجودها فيها يستدعي ضمان مواقع ستراتيجية تكفل المحافظة على سلامة مواصلات الامبراطورية المترامية ، وقد ضمنت لها تلك القواعد على معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م التي منحتها قاعدتي الشعيبة والحبانية ، وأمنت لقواتها التسهيلات والمساعدات في تنقلاتها عبر العراق ، وهاهي تتقدم اليوم بمعاهدة تحقق لها ابسط نفوذها ، متذرعة بحجة الدفاع عن مصالح البلدين المشتركة . ان قبول فكرة الدفاع المشترك ، التي جاءت بها المعاهدة الجديدة ، معناه وضع العراق عسكرياً وسياسياً تحت النفوذ البريطاني طوال مدة المعاهدة ، والانتقاص من سيادة البلاد ، وحرمتها ، وتحميلها نفقات والتزامات مالية لاقبل لمواردها بتحميلها ، كما الزمت المادة الثالثة من المعاهدة ، العراق بوجوب المبادرة الى معاونة الفريق البريطاني ، في حالة اشتباكه في حرب لايكون للعراق فيها اية فائدة ، اللهم الا محافظة مصالح الامبراطورية الشاسعة بدماء ابنائه .

ثالثاً – لجنة الدفاع المشترك :

وتطمينا للرغبات البريطانية ، اناطت المعاهدة الجديدة تنسيق خطط [illegible] المشترك بلجنة الدفاع المشترك ، التي تؤلف من الطرفين بعدد متساو . وقد منحت هذه اللجنة صلاحيات واسعة في وضع الخطط السوقية ، والتشاور عند وقوع (تهديد بالحرب) وتنسيق التدابير التي تضمن ماجاء في المادة الثالثة عند اشتباك الفريقين في حروب مع دولة اخرى ، والتشاور فيما يختص بتدريب القوات العراقية ، وتدارك تجهيزاتها ، والتدريب المشترك ، وهذا يعني ان ارغام العراق على الدخول في الحرب ، وتحمل ويلاتها ، سيكون رهن اشارة هذه اللجنة ، وقد اعارت المعاهدة الجديدة للقواعد الجوية اهمية بالغة ، واعتبرتها كعامل اساسي للدفاع المشترك . وتبعاً لهذه الاهمية ، جاءت بنص يضمن بقائها في وضع تتمكن فيه بريطانيا من القيام بتعهداتها ، وفقة المادة الثالثة من هذه المعاهدة ، التي خولت لها ان تعد وحدات عسكرية للقيام بحركات تدريبية مشتركة في كل عام ، كما أنها الزمت العراق باجراء التسهيلات المتيسرة في قواعده الجوية لاغراض هذا التدريب المشترك .

ان حزب الاحرار يرى أن المعاهدة الجديدة جاءت خلافاً لرغبات الشعب . وسالبة لاستقلال العراق ، ومنقصة لسيادته . وهو يرى في عقدها بمثل هذا الظرف العصيب الذي يمر على البلاد العربية بصورة عامة وفلسطين بصورة خاصة . وبمثل هذه السرعة التي وقع فيها الوفد المفاوض ، انها جاءت لمصلحة طرف واحد ، وانها تكبل العراق في حاضره ومستقبله بقيود

لاقبل له بها . وهي تشكل خطراً على كيان المملكة وسيادتها ، وتقف حجر عثرة في سبيل تقدمها وتحقيق مصالحها الوطنية وامانيها القومية ، لذلك فان الحزب يدعو الشعب العراقي الكريم للوقوف بوجه معاهدة «بورتسموث» الجائرة والحيلولة دون تصديقها بكل الطرق والوسائل المشروعة .(٢٤)

بغداد - الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ م -
٧ ربيع الأول ١٣٦٧ هـ .
سعد صالح : رئيس حزب الاحرار

هوامش

(١)رئيس الديوان الملكي .

(٢) يقول توفيق السويدي في ص ٤٦٤ من مذكراته : ولما اكتمل عقدنا وشربنا الشاي، وزعت على كل منّا صورة لائحة باللغة الانكليزية ولما طالبتهم بنسخة عربية قالوا انهم لم يستعدوا لاتمامها..وبعد اخذ ورد بين الحاضرين،لم اجد في المعاهدة ما يستوجب الأعتراض الشديد عليها من حيث السياسة ... ولما اتينا الى الموضوع العسكري قلت اني لم أجده واضحا . فاجابني صالح جبر: «ان هذا الموضوع مدروس من قبل ومتفق عليه بهذا الشكل . وليس فيه مايستوجب الاعتراض «الأمر الذي دل بوضوح على ان المعاهدة وضعت قبل هذا الاجتماع . واتفق على موادها سلفاً . ثم اتخذت الاجتماعات وسيلة لاصفاء شرعية التفاوض عليها» .

(٣)مؤسسة بريطانية رغم اسمها .

(٤)سائر الصحف العراقية . مثل البلاد والاخبار والزمان وغيرها بتاريخ ١٩٤٨/١/٤ .

(٥)لم تكن هناك جامعة آنذاك .

(٦)جريدة الاخبار . ١٩٤٨/١/٦ .

(٧)جمال بابان . وزير العدلية .

(٨)الواقع أن هؤلاء مع طلبة الحقوق وغيرها من الكليات تجمعوا امام باب الكلية المغلق بموجب قرار مجلس الوزراء في اليوم السابق .

(٩)وهل يعقل انسان أن الحكومة ستعطيهم «اجازة»؟!

(١٠)أية معاهدة ياترى ؟

(١١) من الواضح ان البيان تعمد ذكر عدد الاصابات بين المتظاهرين

(١٢)بعد أن اقتحموا الباب المغلق كما يبدو .

(١٣)وزير الخارجية «انورين بيغن» وكانت حكومة بريطانيا آنذاك من حزب العمال برئاسة «اتلي» .

(١٥)في الحرب العالمية الثانية .

(١٦)هذه التعابير من قبيل التنكيث . فماذا تفعل القوات العراقية في المملكة المتحدة والمستعمرات والمحميات؟

(١٧)جريدة الزمان . الجمعة ١٩٤٨/١/١٦ .

(١٨) «ومن الواضح ان تعديل معاهدة سنة ١٩٣٠ م كان ضرورة من ضرورات المصالح البريطانية .قبل أن يكون مصلحة عراقية لان الانكليز قبل غيرهم شعروا بحكم ميثاق.سان فرنسيسكو باابطال هذه المعاهدة لذلك رأوا أن يعيدوا اليها صفتها الشرعية باسم التعديل» .

صدر الدين شرف الدين . سحابة بور تسموث

ص ٥٣ بيروت . ١٩٤٨ م .

(١٩) نصاً .

(٢٠) جريدة لواء الاستقلال. ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨ .

(٢١) ثورة العشرين .

(٢٢) جريدة صوت الاهالي . ١٩ كانون الثاني ١٩٤٨ .

(٢٣) خلاف . (٢٤) جريدة صوت الاحرار . ١٩٤٨/١/٢١ .



طلبة كلية الحقوق أثناء اعتصامهم



الطلبة يشكلون رأس النفيضة في المظاهرات



جمال بابان



المتظاهرون يحتلون ساحة باب الشيخ وفروعها بشكل مطلق (٢٧ / ١ / ١٩٤٨)



السيد كامل الجادرجي



السيد مهدي كبه

الفصل الرابع

معارك في كل مكان

نشرت مسودة «معاهدة بور تسمورث «في يوم الجمعة الموافق ١٦ كانون الثاني ١٩٤٨ ، فتدارستها الاحزاب السياسية القائمة . ونشرت بياناتها الشديدة اللهجة في نقدها ، وكان طلاب المعاهد العالية قد شرعوا في توحيد صفوفهم ، واعلان سخطهم على المعاهدة ، متأثرين ببيانات الاحزاب ، وانتقادات المعارضين ، فاصبح الجو مشحوناً بالخطر ، مؤذناً بالانفجار . ولما كان نشر المعاهدة بمثابة الفتيل الذي اشعل نار الحرب الثورية في البلاد ، قرر الطلاب اعلان الاضراب عن الدراسة ، والقيام بمظاهرات سليمة مدة ثلاثة أيام اعتباراً من صباح يوم السبت. أي اليوم الذي يلي تاريخ نشر المعاهدة .

ورأت الوزارة أن تترك الطلاب وشأنهم ، فلم يقع في يومي ١٧ و ١٨ مايخل بالأمن ، فاخذت الجهات المغرضة تعيّر الحكومية بالضعف ، وتتهمها بممالاة الطلاب ، وكانت بيانات الاحزاب الثلاثة قد الهبت مشاعر الطلبة ، فلما كان اليوم الثالث ، ١٩ منه ، سار المتظاهرون الى بناية مجلس الأمة فخرج اليهم بعض النواب في محاولة لاقناعهم بالتفرق ، فاذا بأحد طلاب الحقوق يقول جهاراً :

«أيها المجلس ! ان نوابك لم يأتوا اليك بارادة الشعب .

وانما جاء بهم اليك نوري السعيد في انتخابات مزوّرة ، وانكم لاتمثلون الشعب ، وان الوزارة التي تمخضت عن مجلسكم هي وزارة لايعترف بها الشعب[1]» .

وعندئذ ازداد الهتاف بسقوط المجلس ، وسقوط الوزارة القائمة ، فعاد النواب الى داخل البناية ، يرتجفهم الوجل ، سار المتظاهرون بأعلامهم وهتافاتهم حتى بلغوا «الباب الشرقي» فتفرقوا من دون ان يقع مايخل بالأمن ، وأعلنت لجان الكليات ان الاضراب قد انتهى ، وحقق

الغاية . فعلى الطلاب ان يستأنفوا دراستهم في اليوم التالي . واذا بصوت نائب رئيس الوزراء «بابان» يجلجل من الاذاعة اللاسلكية بهذا البيان :

بيان من نائب رئيس الوزراء:

«سبق ان اضرب طلاب كلية الحقوق . وشاركهم في هذا الاضراب زمرة من بقية المدارس . ورغماً عن ان ماقاموا به من الاضراب والمظاهرة التي ارادوا القيام بها[٣] كان مخالفاً للقانون . فان الحكومة . عاملت الطلاب برفق . واخلت سبيل الموقوفين منهم . واعادت فتح الكلية فوراً . عندما آنست منهم اصغاء للنصائح التي اسدتها لهم . ولكن ظهر «مع الاسف» ان بعض المخربين قد حملوا عطف الحكومة الذي ادته لابنائها على الضعف . فسوّغوا للطلاب اقامة المظاهرة التي حدثت هذا اليوم . ومع ان الحكومة كان بوسعها أن تستعمل سلطاتها القانونية لشل هذه الحركة . وقمعها بالقوة فوراً . فانها راعت شعور الطلاب وحافظت عليهم .

«اما الآن وقد انتهى الاضراب والمظاهرة . فاني اوجه كلمتي الى الشعب العراقي الكريم عامة . وطلاب وطالبات المدارس على اختلافها . معلناً ان الحكومة قد اصدرت اوامرها – ضمن سلطاتها القانونية – الى السلطات المختصة كافة . بمنع اية مظاهرة او اضراب مهما كان نوعه وصبغته . وانها عازمة على قمع كل حركة من هذا القبيل بشدة . محافظة على الأمن العام .

واني على ثقة بان الطلاب الذين يقدّرون الواجب الوطني . سيكونون اول من يصغي الى هذا النداء . ويتركون الامور الى ممثلي الأمة . وقادة الرأي . والساسة[٣] . الذين هم اجدر بملاحظة الشؤون العامة ... وان لايلجئوا الحكومة الى أن تستعمل صلاحيتها التي زودها بها القانون حفظاً للأمن وسلامة المجتمع[٤]» .

تأثير البيان

وتؤكد الاحزاب السياسة في ادبياتها ان هذا البيان استفز طالبات المدارس العالية وطلابها . فحملهم على تحدي السلطة . واعلان الاضراب العام مجدداً . والقيام بمظاهرات صاخبة شاملة في اليوم التالي . الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني . اما نائب رئيس الوزاء فيقول في بيانه للصحف بتاريخ ١٨ نيسان . والذي اشرنا اليه . بصدد هذه المظاهرة الجديدة :

«ان تلك المظاهرة كانت مرتبة ترتيباً دقيقاً ، وانها ستقام في اليوم التالي حتماً ، سواء القيت بياني ام لم القه ، بدليل ان الذين قاموا بها لم يشترك معهم اي فريق من طلاب الكليات العالية الذين قاموا بالمظاهرات السلمية المنظمة سابقاً ، عدا البعض من تلاميذ دار المعلمين العالية» .

وعلى كل حال ، فقد اصبحت بغداد في يوم الثلاثاء المذكور ، وهي على جانب كبير من التوتر . وبدأت طلائع المتظاهرين تتقدم نحو باب المعظم ، قادمة من الوزيرية والاعظمية ، وهي تنادي بسقوط الوزارة وسقوط العهد والاعظمية ، وهي تنادي بسقوط الوزارة وسقوط العهد القائم . فرددت[٥] هتافاتها جموع من المواطنين الذين احتشدوا في المنطقة . واذا بقوات الشرطة تصطدم بالمتظاهرين ، ويلعلع الرصاص فيسقط بعض القتلى والجرحى .

ولما نقل هؤلاء الى المعهد الطبي والمستشفى التعليمي القريبين ، اضرب طلاب كلية الطب عن دروسهم . وذهبوا تواً يعملون في تضميد الجرحى ، فاتخذت الحكومة التدابير التي اعتقدت انها كافية لمجابهة الموقف ولكن دون جدوى .

يقول «بابان» في بيانه :

«دخل عليَّ رجال الأمن المسؤولون وعلى رأسهم وزير الداخلية توفيق النائب – وصرحوا أن الموقف دقيق جداً ... وبينوا رأيهم بان ليس هناك اي أمل في استتباب الأمن . واعادة النظام الى مجراه . مالم لم نلجأ الى احدى الوسائل الاربع الآتية وهي :

اولاً : اعلان حالة الطوارئ .
ثانياً : الاستعانة بالجيش .
ثالثاً : استعمال السلاح في الهواء .
رابعاً : فسح المجال للمتظاهرين .

«فاجبتهم بعدم امكاني اعلان حالة الطوارئ ، لعدم وجود سلطة قانونية للقيام بمثل هذا العمل . كما لا يمكن باي حال من الاحوال اشراك الجيش بمثل هذه الامور[٦] ولا اوافق مطلقاً على استعمال السلاح[٧] حتى ولو ادى ذلك الى التخويف باطلاق الرصاص في الهواء . وهكذا استمرت المظاهرات . وانتهت مساء ذلك اليوم بعد ان وقع مع الاسف اربعة قتلى منهم تلميذ واحد» .

تهديد آخر

وارتأى وزير الداخلية ان يصدر هذا البيان، عسى أن يخفف من حدة التوتر، فأذيع من دار الاذاعة مراراً، ونشر في الصحف كافة:

«ان ماقام به الاشخاص . الذين اشتركوا في المظاهرتين اللتين اقيمتا بتاريخ ١٩ و ٢٠ الجاري من الأعمال المخلة بالأمن . والمعاقب عليها قانوناً، يحمل على الاعتقاد بأن اية مظاهرة أخرى . ولو كانت مسلحة . مما تخل بالأمن العام . واستناداً الى المادتين الثانية والثالثة من قانون التجمعات . فاننا نعلن بهذا ان اقامة اية مظاهرة او تجمهر . في الطريق ممنوع . وان السلطات المختصة سوف تقوم بما يلزم لتفريق المتظاهرين او المشتركين بالتجمع بالقوة . ومعاقبتهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و٧ المدونة ادناه من القانون المذكور».

وزير الداخلية: توفيق النائب

المادة الخامسة: يعاقب بالحبس من شهر الى سنة كل من اشترك في تجمع مسلح . اذا تفرق المتجمهرون بعد الامر والانذار بدون ان يستعملوا السلاح . ئاذا كان التجمع المسلح قد وقع ليلاً . فتكون العقوبة من سنة الى ثلاث سنوات .

وفي حالة تفرق المتجمهرين بعد الأمر والانذار الثاني، من غير أن يستعملوا السلاح . وكان التجمهر واقعاً نهاراً، تكون العقوبة من سنة الى ثلاث سنوات . اما اذا كان التجمهر قد حدث ليلاً . فتكون العقوبة الحبس بالاشغال الشاقة من ثلاث سنوات الى خمس سنوات . واذا جرى تفريق المتجمهرين بالجبر . او استعمل المتجمهرون السلاح، فلا تقل العقوبة عن الحبس بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

المادة السادسة: يعاقب بالحبس من (١٥) يوماً الى ستة اشهر . كل من اشترك في اجتماع غير مسلح . واذا لم يتفرق وينصرف المتجمهرون بعد دق البوق والطبل الذي يسبق الامر والانذار الثاني . اما جرى تفريق المتجمهرين بالجبر فتكون العقوبة الحبس من ستة اشهر الى سبنتين .

المادة السابعة: كل من خطب على ملأ من الناس . او الصق على الجدران اوراقاً مطبوعة . او غير مطبوعة[٨] ، او وزعها محرضاً الناس على التجمهر المسلح . او غير المسلح . يعاقب بنفس عقوبة مرتكب الجرائم المذكورة، ولكنه في حالة عدم ظهور أثر فعلي لهذه التحريضات، تكون العقوبة من اسبوع واحد الى شهرين . ويعد شريكاً كل من طبع او الصق على الجدران اوراقاً يعلم انها كانت تحتوي على مثل هذا التحريض» .

استقالة بالجملة

اسفرت حوادث ٢٠ كانون الثاني عن استشهاد أربعة متظاهرين . بينهم شمران علوان الطالب في دار المعلمين ، مع عدد كبير من الجرحى . فلما كان اليوم التالي . أتجهت وفود الطلاب والثكالى نحو المستشفى الملكي[٩] لاستلام جثث الضحايا . فاذا بسيارات الشرطة المسلحة تطارد الطلاب الى داخل بناية المستشفى . وتفتح النار . فتصيب مقتلاً من أثنين آخرين كان احدهما تلميذا في كلية الصيدلة المجاورة . اطار الرصاص دماغه . فحمله اخوانه ودخلوا به على العميد ، فلم يسعه الا تقديم استقالته . ومعه اساتذة كليتي الطب والصيدلة . ومديرو الاقسام في المستشفى ، حيث بلغ عددهم مئة وعشرة اطباء . ومالبثت الجمعية الطبية العراقية أن تقدمت بهذا الاحتجاج الى وكيل رئيس الوزراء :

«تستنكر الجمعية الطبية العراقية الاعمال التي قامت بها الشرطة . من الدخول الى المستشفى الملكي والكلية الطبية برشاشاتها ، وبنادقها . واطلاقها الرصاص على الطالبات . والطلاب العزل ، مما ادى الى استشهاد البعض ، وجرح الاخرين بجروح خطرة . ولم يكن قصد الطالبات والطلاب من اجتماعهم بالمستشفى سوى رغبتهم في تشييع بعض الشهداء الذين استشهدوا في مظاهرة ١٩٤٨/١/٢٠م . أن هذه الاعمال الارهابية التي قامت بها الشرطة . والتي تدعي أنها ماقامت بها الا أمتثالاً وتطبيقاً للقانون ، لايمكن أن تحدث الا في القرون الوسطى ... ونحن لاندري اذا استمرت الشرطة على هذه الحالة ماذا ستؤول اليه من نتائج ؟ ومما يجدر ذكره أن الطلاب قد بذلوا جهودهم لاقناع الشرطة بان هذا التشييع سوف لايؤدي الى مظاهرة . وقد طلبوا مرافقتهم لهم ، ولكن الشرطة باغتتهم باطلاق الرصاص والضرب على حين غرة .»[١٠]

الدكتور اسماعيل ناجي

سكرتير الجمعية الطبية العراقية

كما قدمت الجمعية احتجاجها على رمي المستشفى الملكي والكلية الطبية بالنار هذا نصه :
سعادة عميد الكلية الطبية العراقية المحترم تحية واحتراماً :

أن الحادث الارهابي الذي قامت به الشرطة . من دخولها المستشفى التعليمي . ورمي الكلية الطبية بالرشاش . بمناسبة تشييع الطلاب لجثمان أحد المتوفين بمظاهرة امس . هو حادث من

الحوادث التي لم يسبق لها مثيل . فلم تحترم الشرطة قدسية المعهد وحرمة المرضى . لذا نحتج على هذا العمل . ونرجو أتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن . وان اعضاء الجمعية الطبية سوف يحجمون عن الأنتماء والدخول الى هذا المعهد . حفظاً لحياتهم وصوناً لكرامتهم من تعديات الشرطة .(١١)

الدكتور اسماعيل ناجي
سكرتير الجمعية الطبية العراقية

تدبير وقتي

ولاحظت السلطات المسؤولة أن قيادات الاحزاب السياسية كانت تقوم بالتوجيه والتنظيم . وشعرت بالخطأ الذي ارتكبته قوات الشرطة في هذا اليوم (٢١ كانون الثاني) فاذا بمدير الشرطة العام الذي يتحمل جزءاً من مسؤولية ماحدث . يبعث الى عميد الكلية الطبية هذا الكتاب :

سعادة عميد الكلية الطبية المحترم

اطلعت هذه المديرية على الاحتجاج المنشور في الجرائد المحلية . المقدم من قبل سكرتير الجمعية الطبية . بسبب الحادث المؤسف الذي وقع في المستشفى الملكي . بنتيجة استعمال السلاح من قبل الشرطة (١٢) . حسبما ذكر في الاحتجاج .

بوسعي أن اؤكد لحضرتكم بصورة قطعية أن الاوامر التي تلقيتها من معالي وكيل رئيس الوزراء(١٣) ومعالي وزير الداخلية . بصورة مكررة . شفهياً وتحريرياً . منذ بدء الاضطرابات حتى هذه الساعة . كانت تقضي بصورة جازمة وصريحة . بعدم استعمال السلاح مهما كلف الامر . وانني بدوري عممت ذلك الى جميع قوات الشرطة بصورة مكررة ايضاً . هذا وبالنظر الى الاوامر التي تلقيتها . فقد تشكلت لجنة للتحقيق عن سبب الحادث المؤسف بصورة سريعة ودقيقة(١٤) لاظهار الفاعل وتطبيق اشد العقوبات القانونية . ومع ذلك ارى من الضروري أن أوجه الى سعادتكم هذا الكتاب للاطلاع على الحقيقة . راجياً اعتذاري وأسفي البالغ عما وقع وتقبلوا احترامي .

مدير الشرطة العام

محاولة انقاذ

هاج الرأي العام وماج . عندما بلغه نبأ دخول سيارات الشرطة المسلحة الى بناية المستشفى الملكي . وفتحها النار على الطالبات والطلاب ، ووقوع عدد آخر من القتلى والجرحى . وكان عميد الكلية الطبية قد اتصل هاتفياً برئاستي مجلس الاعيان والنواب وطلب المساعدة لفك الحصار على الطلاب المطوقين . فاتصل نائب رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، بوكيل رئيس الوزراء . ونقلا اليه رغبة فريق من الاعيان والنواب في الاستيضاح عن موقف الحكومة تجاه الحالة الراهنة .

«ورأينا هيئة الوزارة مجتمعة . وطلبنا منهم فك الحصار عن كلية الطب ، أو تكليفنا نحن نذهب اليها ونتوسط بين الطلاب والشرطة ونحسم القضية بالتي هي أحسن ، فلم يوافق وكيل الرئيس ولا الوزراء . وقال الوكيل أنهم مسيطرون على الوضع . ثم وجه الينا سؤالاً عما اذا كنا نوافق على اعلان الادارة العرفية اذا قرروها . فاجبته بأن ذلك ليس من شأننا ، بل هو من صلاحية الوزارة – فأنتم تقدرون الوضع وتسألون عنه امام المجلس – فذهبوا جميعاً الى البلاط ورجعنا نحن الى المجلس .[١٥]»

عرض نائب رئيس الوزراء على الوصي ضرورة عقد اجتماع تحت رئاسته . يحضره رئيسا الاعيان والنواب . ورؤساء الوزراء السابقون . وممثلو الاحزاب السياسية ، وبعض الشخصيات البارزة . لمعالجة الوضع المتأزم ، فلم ير «عبد الاله» مناصاً من الاخذ بهذا الرأي . بعد أن ظهر أن الامور كانت تسير من سيئ الى اسوأ . وعقد الاجتماع المنتظر في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاربعاء ٢١ كانون الثاني ، فحضره قرابة خمسة وعشرين سياسياً كان في مقدمتهم : محمد الصدر . وجميل المدفعي ، وحكمة سليمان ، وحمدي الباجة جي ، وارشد العمري . ونصرت الفارسي . وجعفر حمندي ، ومحمد رضا الشبيبي ، وعبد العزيز القصاب ، وصادق البصام . وعبد المهدي ، ومحمد مهدي كبة ، وكامل الجادرجي ، وعلي ممتاز الدفتري . ونقيب المحامين نجيب الراوي ، مضافاً الى هيئة الوزارة[١٦]

يجب أن يسمع

افتتح الوصي الاجتماع بقوله : «جمعتكم هنا لا بصفة حكومة أو معارضين بل بصفة مواطنين . الحكومة الحاضرة سعت لتعديل المعاهدة وجاءت بهذا الشكل . وهل هذا يقبل أو

برفض يعود للامة ؟ . وبسببها واسباب اخرى حدثت حوادث اليومين الاخرين ، والتي يجب أن نعطيها نهاية ، لأن استمرارها يسبب حوادث أكبر . واحب أن اسمع آراءكم لترشدوا الحكومة بالطريق الصالح لتوقيف الحوادث التي نراها الان ، واحب من كل واحد أن يبدي رأيه هنا كما يبديه في الخارج .»[١٧]

ثم أوعز الى «بابان» أن يبسط الموقف على حقيقته ، وان يذكر العوامل التي ادت الى الحالة الراهنة ، فدافع عن تصرفات الحكومة جملة وتفصيلاً ، واصر على القول بأن الشرطة «لم تستعمل السلاح» الا أن هناك قولاً باستعمالها «وهذا قد يجوز لأن الشرطة بشر» . وما الى ذلك من العبارات المطاطة . ثم تكلم المعارضون فأبدوا آراءهم بكل صراحة ، وجميعهم أنتقدوا المعاهدة وطلبوا رفضها .

عنتريات جبر

واعقبهم الموالون ، فاخذوا يتسترون وراء الالفاظ الغامضة ، وتغلبت الاكثرية على الاقلية ، فاذا بالوصي يوعز الى «بابان» أن يتصل بلندن فوراً ، ويطلب الى «جبر» أن يعود الى العاصمة مسرعاً . وقد تم هذا الاتصال بحضورنا فرد رئيس الوزراء – على عادته – ساخراً من حركة بغداد ، منكراً دعوة السياسيين الى مثل هذا الاجتماع قبل أخذ رأيه ، متوعداً بسحق المعارضة لدى عودته الى العراق[١٨] ، كما لوكانت الايام ايام الحرب ، والجيوش الاجنبية تحتل البلاد ، وتتحكم في الرقاب وتهدد بالسلاح كل من يتصدى للحكم المحلي بازعاج . على أن هذا الاجتماع لم يخل من فائدة فقد شعر «عبد الاله» بخطورة الموقف واستحالة فرض المعاهدة التي عقدت بمعرفته وارشاده بالقوة ، فغيّر موقفه بها بعد مداولات دامت خمس ساعات اقترح «الباجه جي» خلالها أن يصدر الامير بياناً صريحاً بانه لن يوافق على عقد اية معاهدة لايرتضيها الشعب ولا تحقق امانيه الوطنية[١٩] . وقد ايد هذا الرأي كل من «الشبيبي» و «الراوي» و«حمندي» و «الفارسي» بعد أن أعلن «العمري «بوضوح : «أن ضبط الموقف بالقوة غير صحيح لان السلاح كثير «وعلى هذا امر «الوصي» باصدار البيان التالي من قبل رئاسة التشريفات في الساعة الثامنة مساء ، وقد تولى صياغته كل من : المدفعي والبصام والراوي ، وعارضه «عبد المهدي» و «توفيق وهبي» وهو وزير سابق لانهما اعتبرا البيان بمثابة اقالة الوزارة .

البيان

«بناء على اهتمام حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بشؤون البلاد العامة ، والاوضاع الحاضرة ، ونظراً لرغبة سموه الملكي في الاستئناس بآراء بعض اهل الرأي ، فقد تفضل سموه الملكي بدعوة رؤساء الوزرارات السابقين ، ونائب رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس مجلس النواب ، وقسم من الاعيان والنواب من الوزراء السابقين ، وممثلي الاحزاب السياسية ، فاجتمعوا في البلاط الملكي في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم ، بحضور هيأة الوزارة ، وقد عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة لائحة معاهدة بورتسموث (العراقية الانكليزية) وقد اجتمعت اراؤهم على أنها لاتحقق أماني البلاد ، وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ، سيما وان مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة . ولهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم يعد الشعب العراقي بانه سوف لاتبرم اية معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية .»[٢٠]

***

ولما تطورت الحالة في بغداد ، واضطرت الامير عبد الاله – تحت ضغط الاحداث – أن يعلن ، ويعد على لسان رئيس التشريفات الملكية ، بعدم ابرام اية معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وأمانيها القومية ، طيّر رئيس الوزارة العراقية ، وهو في لندن ، الى وكيله في بغداد هذه البرقية :

«ارسل مراسل رويتر في بغداد برقية مضمونها : أنّ اجتماعاً عقد مساء هذا اليوم في البلاط الملكي حضره الوزراء وبعض الشخصيات ، وقد صدر بلاغ نتيجة هذا الاجتماع يتلخص في أن المعاهدة المعقودة بين الجهة البريطانية والجهة العراقية لاتطمن الرغبات الوطنية . وان مجلس الأمة سوف لايوافق على هذه المعاهدة ، اذا لم تكن مطمنة لتلك الرغبات . فنرجو اطلاعنا على مبلغ صحة هذا الخبر . واذا صح أن هناك اجتماعاً عقد أو قراراً صدر في موضوع المعاهدة ، فارجو أن تطلعونا مفصلاً على حقيقة الامر سلباً أو ايجاباً بالسرعة الممكنة .»

وقد صدر الرد في الحال على النحو التالي :

من معالي وكيل رئيس الوزراء الى رئيس الوزراء في لندن .

«لقد تأزمت الحالة وتحرجت بحيث اصبح اصدقاء الحكومة يجاهرون بآرائهم ضد المعاهدة ، وينعتونها باسوأ النعوت . وحذراً من سريان الازمة خارج العاصمة . كما حدث فعلاً في بعض الالوية من المظاهرات ضد الحكومة ، امر صاحب السمو الملكي سيدي الوصي المعظم عقد اجتماع في البلاط الملكي لتبادل الآراء ، ولاتخاذ التدابير المقتضية السريعة لتهدئة الحالة . وقد حضر هذا الاجتماع هيأة الوزارة ، ورؤساء الوزراء السابقون ، وقسم من الاعيان . والنواب . وممثلو الاحزاب ، فابدى كل منهم رأيه . وقد دام الاجتماع والمناقشة خمس ساعات . وكانت الاراء مجمعة على ضرورة رفض المعاهدة الموقعة في بورتسموث ، وارتأى ايضاً اصدار بيان من قبل التشريفات الملكية فيما يلي نصه :

«بناء على اهتمام صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم بشؤون البلاد العامة ، والاوضاع الحاضرة ، ونظراً لرغبة سموه الملكي في الاستئناس بآراء اهل الرأي ، فقد تفضل سموه الملكي بدعوة رؤساء الوزارات السابقين ، ونائب رئيس الاعيان ، وممثلي الاحزاب السياسية ، فاجتمعوا في البلاط الملكي العامر في الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم ، بحضور هيأة الوزارة ، وقد عرض المجتمعون آراءهم بخصوص مسودة معاهدة بورتسموث . وقد اجمعت اراؤهم على أنها لاتحقق اماني البلاد وليست اداة صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين . سيما وأن مجلس الوزراء لم يقر بعد تصديق المعاهدة المذكورة . لهذا فان صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم يعد الشعب بأنه سوف لا تبرم اية معاهدة لاتتضمن حقوق البلاد وأمانيها الوطنية .

«وكان لهذا البيان تأثير غريب بحيث قلب الوضع من التأزم الشديد . الى اعلان الفرح والسرور في الشوارع والازقة والبيوت ، وقد عادت الحالة العامة الى وضعها الطبيعي . ويؤسفني أن اصرح لكم بأننا كنا نتلقى من كل من نراه آراء معارضة صريحة للمعاهدة . وأمتعاضاً من قبولها بهذا الشكل من جميع الطبقات .» (٢١)

هوامش

(١) محمود القاضي في كتابه «كانون الثاني شهر الجهاد الوطني» ص ٨٦ بغداد ١٩٤٨ .

(٢) لعلّه يقصد توسيع نطاقها .

(٣) هذا التعبير لايشمل اقطاب المعارضة بالطبع . وكانت الاحزاب الثلاثة قد قاطعت انتخابات مجلس النواب التي اجراها «السعيد» في العام السابق والتي قام بتزويرها بالكامل من اجل التمهيد لامرار المعاهدة .

(٤) جريدة البلاد . ٢٠ / ١ / ١٩٤٨ . ومن الطبيعي أن البيان قد اذيع مساء اليوم السابق .

(٥) واذا كان استمرار الارتباط مع بريطانيا ، وبقاء الفنيين بالنسبة لبعض الساسة والمتذمرين امراً عدوانياً ، فانه كان فرصة صالحة للتعبير عن مشاعرهم في التألم من ذلك النقص تعبيراً ضد رئيس الوزراء البغيض شعبياً ، وضد الادارة التي تتجلى فيها النواقص الواضحة . وتحوم حولها شكوك الفساد .»

S. H. Longrigg, Iraq 1900 to 1950, p. 3440

(٦) كانت حركة الجماهير التي بدأت في ١٦ كانون الثاني قد تعاظمت في مستواها . وكانت تتزايد يوماً بعد يوم ، ومن هنا اتضح ان اعادة النظام يجب أن يلقى على عاتق الجيش – اذا كان احد يستطيع اعادة النظام – فوجد الوزراء الوصي ايضاً ان ليس من الحكمة استشارة هذه القوة التي لم يكن موقفها قد دخل في الحسبان . والتي كانت زعامتها مصابة من بعض الوجوه بكراهية الانكليز كراهية شديدة . واما معنوية الشرطة ، التي كانت الجماهير تعلنها ، والرؤساء قد تخلوا عنها ، فقد انهارت سريعاً .»

Longrigg P. 345.

(٧) اذا كان الأمر كذلك . فكيف سقط اربعة قتلى باعتراف وكيل رئيس الوزراء نفسه في بيانه هذا ؟

(٨) مخطوطة أو على شكل رسم أو كاريكاتير .

(٩) الجمهوري حالياً في باب المعظم .

(١٠) جريدة صوت الاهالي . ٢٢ / ١ / ١٩٤٨ .

(١١) نفس المصدر .

(١٢) اذن . استعمل من قبل من ؟

(١٣) يقول الاستاذ «الحسني» في ص ٢٦٥ من كتابه تاريخ الوزارات (ج ٧) ان «بابان» اكد له أن «عبد الاله» اصر على وجوب استعمال الشدة مع المتظاهرين وحصدهم حصداً . وأنه – اي جمال كان ينكر هذه الحقيقة ايام العهد الملكي الزائل . ارضاء للامير وتستراً على موقفه من قصة رفض الشعب للمعاهدة التي عقدت بمعرفته وتوجيهه .

(١٤) الاعتذار هو اعتراف صريح بالمسؤولية . والواقع لم تؤلف هذه اللجنة ولم نقرأ او نسمع عنها شيئاً .

(١٥) رئيس مجلس النواب عبد العزيز القصاب في كتابه «من ذكرياتي» ص ٣١٦ .

(١٦) يوجد نص محضر الاجتماع بايدينا . بيد أن ضيق المجال جعلنا نقتبس منه بعض الاقوال . وربما سنورده نصاً في طبعة قادمة .

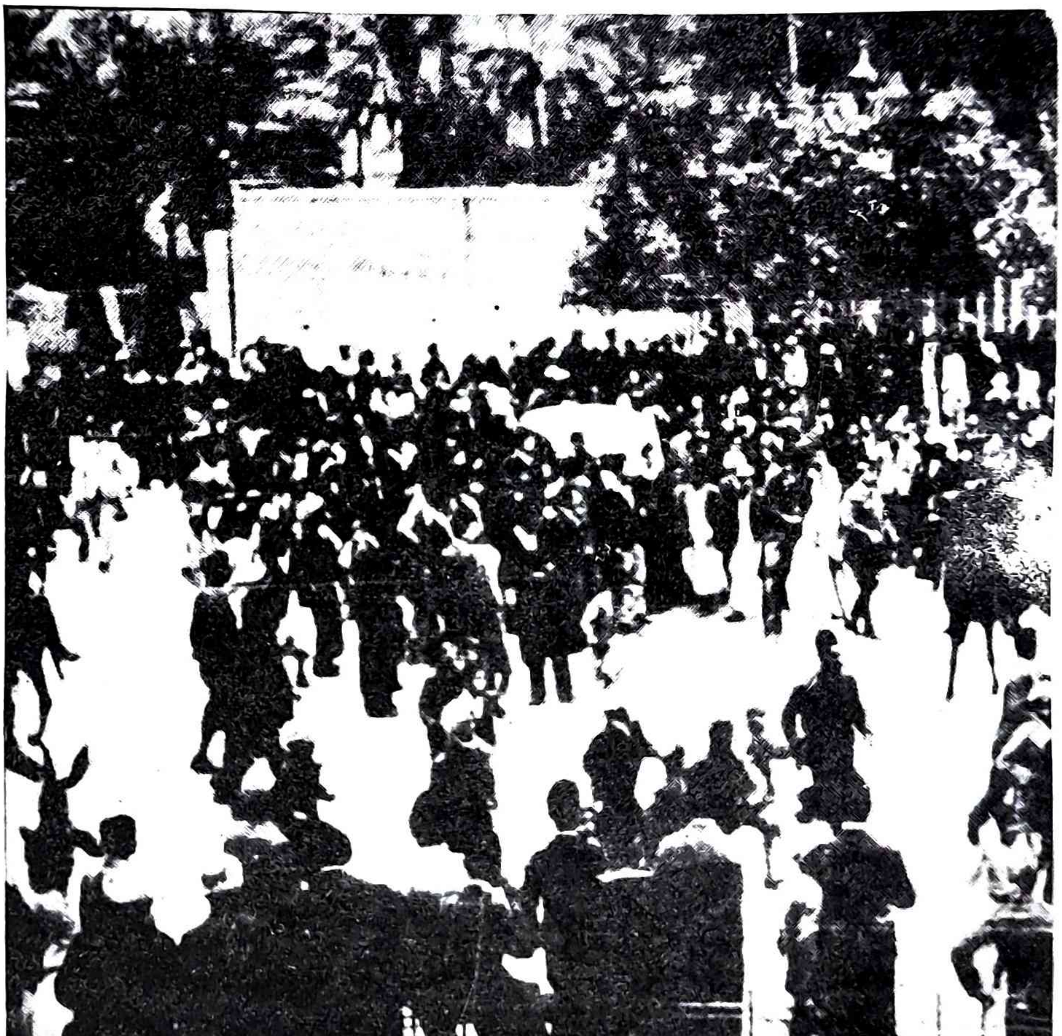
(١٧) من المحضر .

(١٨) من اقوال «بابان» للاستاذ الحسني .

(١٩) وهذا اقرار صريح من احد افراد الطبقة الحاكمة بأن مجلس النواب مزيف وهزيل وعلى استعداد لامرار اي مشروع يعرض عليه من قبل السلطة دون اهتمام بارادة الشعب او رغباته .

(٢٠) جريدة البلاد . ٢١ / ١ / ٤٨ ومن الطبيعي ان البيان نشر في جميع الصحف الصادرة ذلك اليوم .

(٢١) محاضر محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة . ج ٦ . ص ٢٧٠ - ٢٧١ .



المتظاهرون القادمون من مختلف شوارع الكرخ يقتربون من جسر الامين (الشهداء حالياً)



عبد العزيز القصاب
استقال احتجاجاً على القسوة



توفيق وهبي
وكيل وزير الدفاع كان يحرض
على زج الجيش في القمع



المتظاهرون يقتربون من ساحة الميدان قادمون من باب المعظم (٢٧ / ١ / ١٩٤٨)

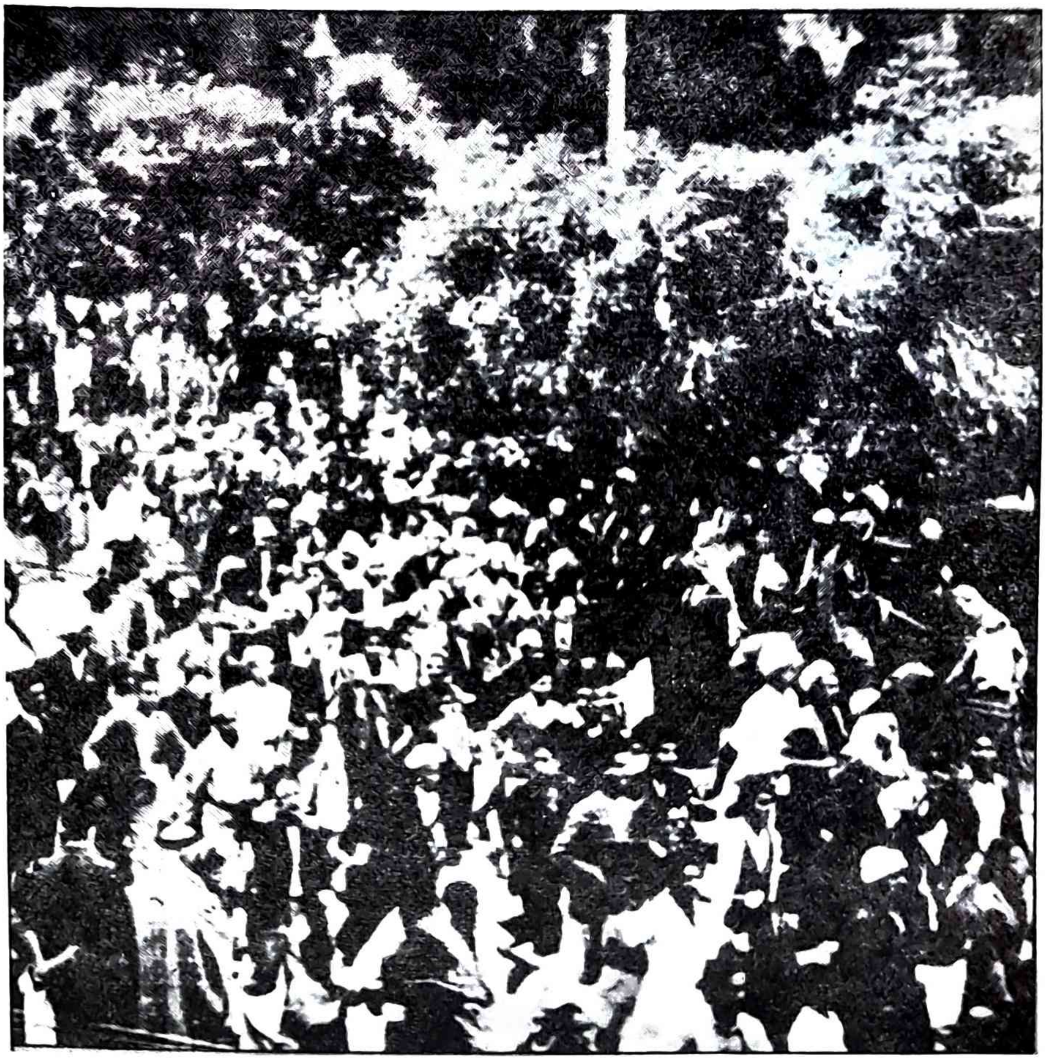


كامل الجادرجي



محمد مهدي كبة

يتحدثان عن بعض عوامل قيام الوثبة لمراسل المصور القاهرية (١٥ /٤ / ١٩٤٨)



اصطدام عنيف بين المتظاهرين (ويلاحظ من ملابسهم انهم يمثلون مختلف طبقات الشعب) والشرطة في الباب الشرقي امام الموقع السابق لتمثال السعدون (قرب حديقة الامة الحالية)



صالح صائب الجبوري

الفصل الخامس

الاعصار والانتصار

في صباح اليوم التالي . ٢٢ كانون الثاني . اذاع راديو لندن مايلي :

«صرح السيد صالح جبر رئيس وزراء العراق . انه موقن بأن البرلمان العراقي والشعب سيجدان في المعاهدة ما يحقق الاماني القومية تحقيقاً كاملاً . وان بعض العناصر الهدامة الذين اعتقلهم في عام ١٩٤١ . استغلت فرصة غيابه . واحدثت القلاقل في البلاد . وانه سيعود الى العراق فوراً وسيسحق رؤوس هذه العناصر حتماً .»[١]

لقد اهاج هذا التصريح الرأي العام مرة اخرى . فعادت المظاهرات سيرتها الاولى . وعلا الاستنكار في كل مكان . وبات الناس يترقبون عودة «جبر» ليروا رأيهم . وصدرت الاوامر الى الشرطة بعدم التعرض الى احد . حقناً للدماء . وخوفاً مما لاتحمد عقباه . وللابقاء على التهدئة التي خلقها بيان الوصي .

وصل «جبر» في الموعد المقرر . فنزل في مطار «الحبانية» ثم نقلته وصحبه المصفحات والمدرعات الى العاصمة . وذلك تواً الى قصر «الرحاب» حيث يقيم الوصي . وكان قد سبقه اليه نائبه . جمال بابان الذي يقول ان الرئيس اخذ يعنفه بحضور الوصي . وينسب اليه مسؤولية الاضطرابات لأنه سرّح الطلاب الذين كان قد اعتقلهم يوم سفره الى لندن . ولأنه (جمال) امر بفتح كلية الحقوق التي كان قد عطل الدراسة فيها . وانه لم يقم بقمع المظاهرات التي قامت في غيابه بالشدة التي تتطلبها هيبة الحكومة ومصلحة الامن العام .

ثم وصل «السعيد» و «السويدي» الى القصر بعد ذلك بساعة ، فكرر الاول اقوال «جبر» ونسب الى «بابان» مسؤولية الاضطرابات كلها . فقال رئيس الوزراء انه مستعد لتقديم استقالة وزارته فوراً . الا أنه يرى ان في امكانه ان يعيد النظام الى نصابه . وهيبة الحكومة الى سابق منزلتها اذا سمح له بحرية التصرف مدة ٢٤ ساعة . فصرح «جمال» باستحالة تهدئة الحالة وعودة الأمور الى نصابها مالم تستقل الوزارة فوراً وقد ايده في قوله هذا وزير الشؤون الاجتماعية جميل عبد الوهاب . الذي كان من رأيه ان الحالة بلغت من الخطورة ذروتها .[٢]

مبـــاغتـــة

وفي الساعة السابعة والنصف من مساء الاثنين ٢٦ كانون الثاني ، اي يوم العودة ، اتصل «جبر» بوزير عدليته هاتفياً ، وقال له انه سيصدر بياناً للشعب العراقي ، وتلا عليه نصه ، فرد الوزير على ذلك : ان هذا البيان لن يغير من الوضع شيئاً ، وانه لايقره على ذلك ، وانه مستقيل من منصبه الوزاري ، وما لبث ان بعث اليه بهذا الكتاب :

فخامة رئيس الوزراء :

لقد اعربت عن رأيي بكل صراحة في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء صباح اليوم ، وبينت ما آلت اليه حالة البلاد ، وذكرت الاسباب والدواعي التي ادت الى هذه النتيجة . وقد شعرت أن رأيي هذا لم يلتئم[٣] مع رأي فخامتكم وبعض الزملاء ؛ الأمر الذي ادى الى فقدان الثقة الواجب توفرها بين اعضاء الوزارة . وعليه اقدم استقالتي هذه من منصب وزير العدلية ، راجياً عرضها على سيدي صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم للتفضل بقبولها ولفخامتكم الاحترام .[٤]

بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٨ م
وزير العدلية : جمال بابان

وعلى أية حال ، ففي الساعة الثامنة مساء اذيع البيان التالي ، بعد أن تم طبعه وتوزيعه على اوسع نطاق ، وفيه مافيه من تعابير لينه تتناقض مع ما جرى بعد اذاعته بساعات وفي اليوم التالي :

«عندما اولاني سيدي صاحب السمو الوصي وولي العهد المعظم ، ثقته الغالية بتأليف الوزارة ، رأيت لزاماً عليَّ ان اضع في مقدمة منهجي ، تبديل المعاهدة الانكليزية – العراقية المعقودة بين العراق وبريطانيا العظمى سنة ١٩٣٠ م ، بمعاهدة جديدة تضمن للبلاد حقوقها وامانيها واستقلالها التام بكل هذه الكلمة من معنى ،[٥] وقد باشرت فعلاً في شهر مايس المنصرم بالمفاوضات لتحقيق هذه الاهداف ، وقد استمرت هذه المفاوضات بيننا حتى آخر شهر كانون الاول سنة ١٩٤٧ ، حيث توصلنا الى اسس صالحة للمفاوضات . وعندئذ تألف الوفد العراقي المعروف ، وسافر الى لندن لاستكمال المباحثات في هذا الشأن . وقد توصلنا الى عقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا العظمى ، وستطلع الأمة العراقية الكريمة على شرح بنود هذه المعاهدة ومراميها بالتفصيل ، وعندئذ سيكون للأمة الحكم الفاصل والكلمة الاخيرة في البث في امرها سلباً او ايجاباً ،[٦] وهذا حق ايجابي للامة كما سبق وتفضل سيدي صاحب السمو الوصي

وولي العهد المعظم واشار الى ذلك في الفقرة الاخيرة من بيان التشريفات الصادر بتاريخ ٢١ الجاري ، الذي نص على عدم ابرام اية معاهدة لاتضمن رغبات الشعب وامانيه الوطنية[٧] . وبعد بيان ماتقدم ارجو من اخواني ابناء الشعب العراقي الكريم ان يخلدوا الى الهدوء والسكينة ، ويتركوا كل مامن شأنه الاخلال بالأمن والنظام ، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع .[٨]

وبعد منتصف ليلة ٢٦ / ٢٧ كانون الثاني ، عقد اجتماع في مقر وزارة الداخلية ، حضره صالح جبر . تقرر فيه منع اية مظاهرة واستعمال الاساحة النارية لتفريق المتظاهرين ، كما ابرقت وزارة الداخلية الى المتصرفيات (المحافظات) كافة ان تفرق بالمظاهرات بالقوة اذا تعذر تفريقها بالعصي او باطلاق النار في الهواء ، واذا بقوات الشرطة تأخذ مواقعها ، وفي ظلام الليل ، في اهم المراكز الحساسة في العاصمة والمدن العراقية الكبرى الأخرى . ومن الواضح ان هذه القرارات جاءت بعد أن تبين أن الجماهير لم تكترث ببيان رئيس الوزراء ، بل قابلته بالسخط والغضب ، وان قناة القائمين بالحركة لم تلن ، اذ قامت المظاهرات في كل مكان ، وأخذ أزيز الرصاص يشق الآذان ، وهكذا نامت بغداد على فوهة بركان .

مجـــزرة

ما أن اشرقت شمس اليوم التالي الدامي ، حتى كانت العاصمة وكأنها ساحة حرب فقد احتلت قوات الشرطة مداخل الطرق الفرعية ، وانطلقت سياراتها المصفحة تجوب الميادين الرئيسية ، ونصبت المدافع الرشاشة من العيار الثقيل فوق البنايات العالية ، ومآذن بعض الجوامع . وما أن أزفت الساعة التاسعة ، حتى كانت جماهير الطالبات والطلاب وسائر الناس تتجمع في الساحات العامة في الاعظمية ، والرصافة والكرخ ثم شرعت في سيرها لتلتقي مع بعضها ، واذا بالشرطة تفتح النار وتصيب مقتلاً من اربعة من المتظاهرين ، واذا بقوتين من المتظاهرين تزحف احداهما من الاعظمية ، والثانية من جوار وزارة الدفاع ، فتجد الشرطة نفسها محاصرة بين هذين الطابورين ، فتأخذ طريقها ، هاربة ، الى شارع غازي (الكفاح حالياً) المحاذي لشارع الرشيد ، فينطلق المتظاهرون يضرمون النار في سيارات الشرطة المهجورة في ساحة باب المعظم ، ويندفعون الى شارع الرشيد جنوباً ، ويحرقون دراجتين بخاريتين للشرطة كانتا على مدخل مخفر «العباخانة» الواقع في فرع من الشارع ، واذا بمظاهرة كبرة تقدم من جانب الكرخ وتحاول العبور الى الرصافة ، فتفتح الشرطة نارها على المشاركين فيها من المنارتين القائمتين في المسجدين المطلين على الجسر من الجانبين ، فقامت مجزرة إدت الى خسائر كبيرة ، واستمرت

المعركة زهاء نصف ساعة وانتهت بقهر قوات الأمن وعبور المتظاهرين الى الرصافة .(٩)

وسرت اشاعات بين المتظاهرين بأن موظفي السفارة البريطانية في بغداد يشحذون هم الحاكمين للتنكيل بالمتضاهرين . وان كميات الخراطيش التي كانت تطلق عليهم بكثرة كانت تأتي من القاعدة البريطانية في الحبانية . فزاد حماس المتظاهرين ، واوغلوا في الاندفاع . واذا برئيس الوزراء يذيع هذا البيان في حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً :

الى الشعب العراقي الكريم :

لقد تضمن البيان الذي اذعته في الليلة الماضية على الشعب العراقي الكريم ، ان يخلد الى الهدوء والسكينة ، ويترك كل مامن شأنه الاخلال بالأمن والنظام ، ومخالفة القوانين الواجبة الرعاية والاحترام من قبل الجميع . وقد اذيع هذا البيان مرات عديدة ، ووزعت منه عدة الاف من النشرات . ولكن يظهر ان المحرضين على المظاهرات لازالوا مستمرين في تحريضاتهم ، الأمر الذي ادى الى حدوث المظاهرات في هذا الصباح ايضاً ، فرأيت من المفيد ان اكرر رجائي في ضرورة ترك المظاهرات ، والخلود الى السكينة ، ومحافظة النظام ، خاصة من طلاب الكليات والمدارس . والطلب الى اوليائهم ان يمنعوهم من الانخراط في المظاهرات ، التي قد يؤدي انخراطهم فيها الى أن تتعرض ارواحهم الى الخطر ! اذ ان من اهم واجبات الحكومة ضمان استتباب الأمن ، وفي سبيل ذلك لا مفر لها من ان تستعمل الحكومة كل الوسائل الفعالة لتحقيق هذا الغرض ، اذ أن فقدان الأمن يؤدي الى تعريض الناس الى المخاطر والمهالك ، وهذا لايمكن لحكومة مسؤولة ان تتسامح فيه بشكل من الاشكال .(١٠)

الجيش يرفض

كان هذا الانذار المتسم باليأس مثل البترول الذي يصب على النار ، فيزيدها اشتعالاً ، فقد الهب مشاعر المتظاهرين ، وافقد الاهلين رشدهم ، فاندفعوا الى الشوارع العامة يحرقون بناية جريدة «التايمز» الانكليزية ، وكل ما له علاقة بالانكليز ، ويصوبون النار على صور الحاكمين ، فاصدر وزير الداخلية ، توفيق النائب أوامره الى متصرفيه لواء بغداد ، والى قوات الأمن ، بأن يصوبوا النار الى الصدور ، وان تحصد الارواح حصداً حتى يعاد النظام ؛ ولكن قوات الشرطة وجلت وخافت وساورها الريب ، فاخذت تتحايل على هذه الأوامر . ولو انها نفذتها حرفياً ، لما قل عدد القتلى عن العشرة الاف قتيل ، لأن هذه القوات اطلقت مالايقل عن نصف مليون خرطوشة في هذه الحوادث .

وادركت متصرفية بغداد خطورة الموقف ، فكتبت الى وزارة الداخلية برقم ١٨ وتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ م تقول :

نظراً لما يتطلبه الوضع الراهن . وضرورة المحافظة على النظام والأمن وفق مقتضيات المصلحة العامة ، واستياء الجمهور من اعمال الشرطة التي وقعت في الايام الماضية ، وازدياد التوتر بين مختلف الطبقات عن هذه الاعمال . وانخذال القوات المعنوية لافراد الشرطة ، لما لا قوا من الاهانات سباً وشتماً ، ومنعاً من حدوث اعمال من شأنها الاخلال بالأمن ، فاننا نرجو التفضل بالتوسط لتزويد شرطة لواءنا بفوج واحد من كتيبة واحدة واعلامنا(١١ ») .

متصرف لواء بغداد

وكان طبيعياً ان توافق وزارة الداخلية على هذا الطلب ، لأن ذلك كان في جملة ماانفق عليه في اجتماع عقد بعد منتصف الليلة المنصرمة في مقر وزارة الداخلية ، فوجهت الوزارة المشار اليها كتاباً الى وزارة الدفاع برقم س ١٦٥ وتاريخ ١٩٤٨/١/٢٧ م ان ترسل فوجين من المشاة مع سرية واحدة من المدرعات على وجه السرعة لانقاذ الموقف .

على أية حال ، لابد العودة الى مذكرات العميد (الفريق اول) الركن صالح صائب الجبوري رئيس اركان الجيش والتي نشرت مقتطفات منها في عدد كانون الثاني ١٩٧٧ من مجلة «آفاق عربية» اذ يقول عن احداث ذلك اليوم :

«حوالي الساعة ١٣٫٣٠ (١٫٣٠ ويرجى ملاحظة أن العسكريين يستعملان توقيت اربع وعشرين ساعة بدلاً من اثنتي عشرة ساعة) كلمني وكيل وزير الدفاع توفيق وهبي تلفونياً ، وطلب فوج من المسيب بالقطار الى بغداد . فهمت ان الحكومة تريد ادخال قوات الجيش الى الشوارع بدلاً عن الشرطة ، وبما أني لا اتفق مع الحكومة باستخدام الجيش ضد الاهلين ، انصلت بسمو الوصي تلفونياً من قصر الرحاب وافهمته ذلك قال لي ان النتيجة قريبة لأن الوزارة على وشك الاستقالة ، وطلب مني ان ابقى بالقرب من التلفون واكون على اتصال مستمر معه . بعد قليل اتصل بي سمو الوصي وطلب معرفة الواجب المنوي اعطاؤه الى الفوج . هل لتبديل حراسات الشرطة للاستفادة من افرادها ؟ او للقيام مع الشرطة بالواجب داخل البلد ؟اتصلت بوكيل.وزير الدفاع توفيق وهبي وطلبت منه تعيين واجب الفوج ... قال يأتي الفوج الى بغداد وبعده يتلقى الاوامر من متصرف لواء بغداد ... اتصلت بسمو الوصي وبينت له ماقاله لي توفيق وهبي وكررت عليه رأيي في الموضوع – لااتفق مع الحكومة باستخدام الجيش ضد الاهلين – اتفق سموه معي على عدم اشغال الجيش بواجبات الشرطة ، وطلب مني أن اماطل في تنفيذ الطلب لأن استقالة الوزراء في طريقها اليه ... بعد ذلك كلمني وزير الداخلية

توفيق النائب طالباً خيالة من الجيش فأجبته بان كتيبة الخيّالة موجودة في معسكر المنصور[١٢] وليس في بغداد . في حوالي السابعة ١٤،٣٠ (٢،٣٠) كلمني توفيق وهبي طالباً جلب فوجين الى بغداد مع سرية مدرعات او كتيبة مدرعات للقيام بواجب دورية في العاصمة . اجبته بحدة : عند وصول كتاب رسمي بهذا الخصوص ولكن رأيي بصراحة ووضوح بأنني اخشى من استخدام الجيش مثل الشرطة او مع الشرطة في داخل البلدة . واعتقد أن لذلك نتائج وخيمة احذرّ منها . ضحك بألم وقال : سأكلمك من وزارة الداخلية او من مكتب رئيس الوزراء لتبين لهم ما يمكن أن يقوم به الجيش . وكرر كلامه بأن الشرطة تعبانة جداً ويجب معاونتها . في الساعة ١٥،٢٠ (٣،٢٠) وصل الكتاب التالي بيد أحد المفوضين وقد اوصله الى المرافق.

من وزارة الداخلية الى وزارة الدفاع رقم م . خ /١٦٥
تاريخ ١٩٤٨/١/٢٧

ان الوضعية الحالية في العاصمة تتطلب معاونة الشرطة بفوجين من المشاة وسرية واحدة من المدرعات نرجو اتخاذ مايلزم لتهيأة هذه القوة باسرع وقت واعلامنا .

توفيق وهبي

في الساعة ١٧،٣٠ (٤،٣٠) وصلتني برقية آمر موقع الموصل حول المظاهرات هناك التي اخذت تهدد الأمن وطلب المتصرف معاونة الجيش وتخصيص سرية لمعاونة الشرطة من الاماكن المهمة من البلدة . في الساعة ١٧،٤٥ كلمت سمو الوصي تلفونياً ، وقرأت برقية آمر موقع الموصل وكتاب مدير الشرطة العام .

موقف

وفي غمرة هذا النضال العنيف ، اجتمع لفيف من النواب ، فتدارسوا الوضع الراهن ، ورأوا أن التقدم بالاستقالة الاجماعية من نياباتهم قد يحمل رئيس الوزراء على تغيير موقفه ، او قد يحمل الوصي على استعماله حقه الدستوري فيأمر باقالته ، لهذا تقدموا بهذا الكتاب:

رئاسة المجلس النيابي المحترم

لنا الشرف ان نعلمكم ، نحن الموقعين على هذا من اعضاء المجلس النيابي ، بأننا قررنا

الاستقالة من عضوية المجلس المذكور للاسباب التالية :

لقد قوبلت معاهدة بورتسموث بأشد مظاهر الاستنكار ، واثارت كوامن السخط والاشمئزاز ، لما تفرضه على الأمة العراقية من رق واذلال ، وذلك منذ اللحظة التي نشرت فيها حتى الآن . ومما ضاعف سخط الأمة العراقية ، استهانة الحكومة بارواح ابناء البلاد من شباب مثقف وغيرهم ، حيث حصدت ارواحهم حصداً ، الى غير ذلك مما بدرت معه بوادرالاضطراب العام في جميع جهات المملكة(١٣) . وبناء على ذلك ، وعلى خطورة الحال ، ارتأى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم دعوة رجال دولته ، ومن جملتهم هيئة الوزارة الحاضرة ، الى عقد جلستهم التاريخية في البلاط الملكي ، وذلك في ليلة ١٩٤٨/١/٢١ م . ومن ثم اجمع رأيهم على لى أن معاهدة بورتسموث ، بما تلحقه من ضرر بمصالح البلاد ، واجحاف بحقوقها ، هي السبب المباشر في وقوع الاضطراب العام ، ذلك الاضطراب الذي توخى سمو الوصي تلافيه بعقد الاجتماع المذكور ، فأقترن ما رآه الحاضرون في ذلك الاجتماع بموافقة سموه ، وبوعده القاطع(١٤) للشعب العراقي بأنه سوف لاتبرم اي معاهدة لاتضمن حقوق البلاد وامانيها الوطنية –كما جاء في نص البيان التاريخي المذكور– وعلى اثر اذاعة البيان ، هدأت الحالة عائدة الى مجاريها المعتادة ، لولا أن رئيس مجلس الوزراء تحدى ببيانه الذي اذاعه فور وصوله من لندن الى بغداد في ١٩٤٨/١/٢٦ ، شعور الأمة العام ، ورغبات سمو الوصي ، وأمر بتصويب النار الى صدور ابناء الشعب ، لمجرد تعبيرهم عن شعورهم ازاء المعاهدة ، فسقط عدد غير قليل من القتلى والجرحى ، ومازال الأمر يتفاقم بشكل لم سبق له مثيل في أدوار البلاد التارخية ، حتى الادوار الموغلة في الظلام .

وحيث اننا الموقعون على هذا من اعضاء المجلس النيابي نستنكر اشد الاستنكار الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الحاضرة لارغام الشعب على قبول معاهدة اجمع على السخط عليها لاجحافها بحقوقه ، كما اننا نستنكر وسائل الارهاب التي عمدت اليها الحكومة ، ومن ذلك استخدام السلاح ، وتصويب النيران الى صدور الناس . هذا من جهة ولما كنا من جهة اخرى لايسعنا الا أن نبر بقسمنا ، والوفاء بعهدنا الذي قطعناه للشعب ، الذي نمثله في المجلس ، لنا الشرف ان نؤكد لكم باننا مستقيلون من عضوية المجلس النيابي هذا ولكم مزيد الاحترام(١٩) .

بغداد في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ م

صورة منه : الى رئاسة الديوان الملكي لعرضه على صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم .

نائب بغداد نصرة الفارسي ، نائب بغداد محمد رضا الشبيبي ، نائب بغداد ذيبان الغبّان ،

نائب بغداد جعفر حمندي . نائب الحلة عبد الهادي صالح ، نائب بغداد عبد الرزاق الشيخلي ، نائب المنتفك ريسان الكاصد[١٦] ، نائب الموصل احمد الجليلي ، نائب الدليم مشحن الحردان ، نائب البصرة عامل الكامل ، نائب السليمانية انور جميل ، نائب السليمانية بابا علي الشيخ محمود ، نائب بغداد علي الدليمي . نائب كربلاء محمد مهدي الجواهري ، نائب اربيل محمد النقيب ، نائب بغداد جاسم مخلص ب الديوانية اركان العبادي ، نائب بغداد عبد العزيز الجميل .

بالجملة

واسرع «عبد العزيز القصاب» رئيس مجلس النواب ، فقدم كتاب استقالته الآتي :

التاريخ ١٩٤٨/١/٢٧ م

الرقم ٢٥٨

الى المجلس النيابي

بناء على الظلم والقسوة التي حصلت من قبل رئيس الوزراء صالح جبر ، وزملاءه ، تجاه الشعب ، وبناء على الضحايا الكثيرة التي حصلت ضد افراد الشعب العزّل ، وذلك لسبب ابرام المعاهدة الانكليزية – العراقية ، الجائرة المجحفة بحقوق الشعب ، أقدم استقالتي من رئاسة مجلس النواب ومن العضوية ايضاً[١٧] .

رئيس مجلس النواب : عبد العزيز القصاب

اصيب وزير المالية «يوسف غنيمة» بالجفول والاضطراب ولم يستطع الصمود لتحمل مسؤولية المجزرة التي كان يشاهدها بأم عينيه ، فتقدم بكتاب استقالته التالي :

فخامة رئيس الوزراء !

بناء على الوضع الراهن ، وعدم تمكني من القيام بواجبات الوزارة لتوعك صحتي ، ارجو ان ترفعوا استقالتي من وزارة المالية الى سيدي صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد المعظم ، راجياً ان تعملوا على قبولها . ارتضوا ياصاحب الفخامة ان تقبلوااحتراماتي الفائقة مع جزيل شكري(١٨* .

بغداد ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨ م

وزير المالية : يوسف غنيمة

وحذا حذوه وزير الشؤون الاجتماعية «جميل عبد الوهاب» فتقدم بكتاب استقالته من منصبه أيضاً ، وكان من رأيه في اليوم السابق أن تستقبل الوزارة ، وتحقن الدماء بعد أن بلغت الحالة درجة الخطورة .

في الوقت الذي كان الرصاص يلعلع في كل مكان، وكانت ابناء استقالة رئيس مجلس النواب، والوزيرين، وبعض النواب في طريقها الى الوصي، كان في مجلس «عبد الاله» الذي ظل في الرحاب دون ان يذهب للدوام الاعتيادي في البلاط كان على بينة تامة بالمخطط المرسوم، كان في مجلسه سياسيان هما :

السعيد ومحمد الصدر فكان رأي الأول ان يوطد الأمن والنظام ، وان تصان كرامة الحكومة وسمعتها مهما غلا الثمن . اما الاخير فكانت نظرته ان الشعب قد فقد رشده ، وان زمام الامر يكاد يفلت من يد الحكومة، فلا مناص من حقن الدماء باقالة الوزارة .

«وكادت خطة نوري السعيد ان تستولي على الموقف ؛ اذ كتبت صورتان لارادتين ملكيتين : احداهما تعلن الاحكام العرفية ، والثانية تمنع التجول [١٩]» .

ولكن الصدر ظل ينصح ويوضح[٢٠] ان بغداد قد تصبح اثراً بعد عين . ولاسيما ان الاضطرابات شملت مدناً كانت الوزارة تعتقد بولاء اهلها وتمسكهم بها ، وان مكاتب الارشاد البريطانية في كركوك ، والسليمانية ، وغيرهما اصبحت طعمة لنيران المتظاهرين . يضاف الى ذلك ان استقالة ثلاثة من الوزراء ، اولهم بابان ، يجعل بقاء الوزارة غير شرعي ، بالنظر لصراحة المادة (٦٤) من الدستور التي تنص على ان «لايقل عدد الوزراء عن السبعة بضمنهم رئيس الوزراء ...» فاقتنع «عبد الاله» بوجهة النظر هذه ، بعد أن كان منحازاً لرأي السعيد[٢١] ، فتلفن رئيس الديوان لرئيس الوزراء بأن الوصي «متعب للغاية «فرد» جبر «انه يريد انقاذ البلد من الفوضى قبل كل شئ ، فلما افهمه «احمد مختار» بان عدد الوزراء اصبح دون النصاب الدستوري ، شعر هذا بان الساعة آتية لاريب فيها ، فأسرع الى تقديم الكتاب التالي :

سيدي صاحب السمو المعظم

لقد ظهر من البيانات التي أدلى بها وزير العدلية ، ووكيل رئيس الوزراء ، في جلسة صباح امس ، التي عقدها مجلس الوزراء بمحضر من سموكم في قصر الرحاب العامر ، ان اخطاء متعددة قد وقعت فأدت الى الوضع الحاضر . وقد عينت هذه الاخطاء ولاحاجة لتكرار عرضها الآن . هذا ولما شعرت ان البعض من الزملاء المحترمين يميل الى عدم الاستمرار بتحمل المسؤولية ، رأيت من واجبي ان افسح المجال لسموكم المعظم لمعاجلة الوضع ، وذلك باختيار من ترونه سموكم لتحمل المسؤولية. وبينما كنت اريد تقديم استقالتي، وكانت مهيأة، امر تموني سموكم مساء

البارحة بضرورة الاستمرار ، بغية توطيد الامن ، ومحافظة النظام بالدرجة الاولى ، فامتثلت أمر سموّكم ، وباشرت من فوري باتخاذ الاجراءات التي اعتقد انها تؤدي بالنتيجة الى القضاء على الاضطراب والفوضى ، ولكني تناولت في ليلة البارحة استقالة وزير العدلية ، وفي صباح اليوم استقالة وزيري الشؤون والمالية ، وهذا ماتوقعته ونوهت به لسموكم ليلة البارحة ايضاً . فأرى الآن ان لا مناص من ان اتقدم باستقالتي راجياً قبولها. ولابد لي بهذه المناسبة ان اتقدم لسموكم المعظم بجزيل الشكر للثقة الغالية التي اوليتموني اياها ، وللمساعدات الجمة التي شملتمونا بها ، زملائي وأنا ، خلال المدة التي تولينا فيها المسؤولية ، وثقوا ياسيدي بأني سأبقى ذلك العبد المخلص [٢٢].

رئيس الوزراء - صالح جبر
بغداد ١٩٤٨/١/٢٧ م

هوامش

(١) لم تجرؤ على نشر التصريح سوى جريدة «الحوادث المسائية لصاحبها «عادل عوني» المعروف باندفاعه في خدمة الانكليز وقد جاء النشر في نفس اليوم . وفي ص ٤٧٤ من مذكرات السويدي جاء مايلي : «ان السيد صالح جبر بعث الى المستر ايدن وزير خارجية بريطانية بورقة كتب عليها – انه يعتقد ان ماورد في اخبار بغداد مبالغ فيه ، وان الرأي العام العراقي لم يطلع على حقيقة الموقف . وهو مدفوع بتحريض الكثيرين من الموتورين والمغرضين والهدامين – وكان الغرض من هذه الوثيقة تمكين بيفن من تخفيف حملة مجلس العموم البريطاني على احداث العراق . «ويضيف السويدي الى ماتقدم قوله : «ثم بدأت حركة جديدة من قبل الحكومة البريطانية ، مطالبة رئيس الوزراء بالسفر فوراً الى بغداد ليتمكن من تنوير الرأي العام عن الوضع الراهن —— فاعدت طائرة خاصة سافرت في ٢٥ كانون الثاني من لندن ووصلت بغداد في ٢٦ منه ، حيث هبطت في مطار الحبانية ، وهناك بدأ رئيس الوزراء اتصالاته لمعرفة الوضع الراهن ففهم ان الهياج كان عظيماً يأخذ تدريجياً صفة صاخبة قد تؤدي الى مالاتحمد عقباه . اذا هو وصل بغداد في ساعة ووقت معلومين . «ومن المؤكد ان صاحب المذكرات استقى هذه المعلومات اذ كان عضواً في الوفد العائد كما يعرف القارئ .

(٢)«ومن الحاضرين من قال : ان هذه ليست مظاهرات في الحقيقة ، وانما ثورة عاتية يجب معالجتها بتدبير مناسب ، سواء كان ذلك بالقوة او بالتفاهم . ومن قال انها لاتستحق العناية والتخويف ، اذا تحلت الحكومة بالحزم والشجاعة وقضت عليها بالقوة . ومن القائلين باستعمال الشدة لصيانة كرامة الدولة وانقاذ سمعتها : رئيس الوزراء ويؤيده في ذلك نوري السعيد . غير أن هذه الرأي لم يلق تحبيذاً «من قبل عدد كبير من الوزراء» .

مذكرات السويدي . ص ٤٧٥

(٣)يتقف .

(٤)جريدة الزمان ، ١٩٤٨/١/٢٧ .

(٥)وهذا اقرار صريح بأن معاهدة ١٩٣٠ تخل بحقوق البلاد وامانيها واستقلالها التام !

(٦)يلاحظ هنا أن «صالح جبر» اصر على اطلاق نعت «العظمى» على بريطانيا واستخدم تعبير «الامة» بدلاً من «الشعب» العراقي ، كما أنه لم يحدد الطريقة التي ستكون فيها «الامة الحكم الفاصل» في البت بأمر المعاهد سلباً او ايجاباً ، هل هي بواسطة استفتاء ، او عن مجلس النواب الذي اعترفت بتزييفه القريب والبعيد ، أو المدافع الرشاشة ؟

(٧)يعلم القارئ أن البيان المشار اليه قد رفض المعاهدة بصراحة بناء على مشورة المجتمعين في البلاط الملكي ذلك اليوم . وأن اصرار رئيس الوزراء على الدفاع عن المعاهدة بكل صلافة هو الذي ادى الى انفجار غضب جماهير الشعب والاطاحة به وبمعاهدته بالتالي .

(٨)جريدة البلاد ، ١٩٤٨/١/١٧ . ويلاحظ أن الصحف الناطقة بلسان الاحزاب العلنية الثلاثة قد امتنعت عن نشر البيان ، ويقول «السويدي» في ص ٣١٧ من مذكراته بهذا الصدد : «وفي الحقيقة كان وقع البيان على الجمهور سيئاً ، عندما اعلن بالراديو ، لأنه اعتبر تحدياً للناس من رئيس الوزراء ، وتهديداً لهم باستعمال القوة ، اذا لم ينصاعوا له ولايضاحاته ، فزادت المشاكل ،وزاد الهياج ، وتفاقمت الامور اكثر فاكثر لا في الليلة نفسها فحسب ، بل في اليوم التالي ايضاً» .

(٩)«لقد رأيت من شرفة المجلس النيابي أن المتظاهرين من الطلاب وغيرهم ، عبروا جسر المأمون (الشهداء حالياً) وعندما وصلوا الى وسطه ، اخذت الشرطة ترميهم بالرصاص من منارة جامع حنان في جانب الكرخ ، ومن منارة جامع الاصفية في جانب الرصافة ، فاصبح المتظاهرون على الجسر بين النارين ، وشاهدت قسماً غير قليل من الاشخاص يرمون انفسهم في نهر دجلة تخلصاً من الرصاص .

مذكرات عبد العزيز القصاب» ، ص ٣١٧ .

ومن بين الذين سقطوا في معارك ذلك اليوم ، قيس ابراهيم الآلوسي وهو طالب كما اصيب «جعفر الجواهري» شقيق الشاعر «محمد مهدي الجواهري» الطالب بكلية الحقوق في دمشق والذي قدم الى بغداد بمناسبة عطلة نصف السنة بجرح خطير اودى بعد أيام بحياته وقد رثاه شقيقه بقصيدة مشهورة .

(١٠) جريدة الحوادث المسائية . ١٩٤٨/١/٢٧ .

(١١)جريدة لواء الاستقلال ، ١٩٤٨/٢/١٥ في رسالة من «علوان حسين» مدير الشرطة العام السابق حول الموضوع .

(١٢) في محافظة ديالى .

(١٣) لم تقتصر الاضرابات والمظاهرات على بغداد فحسب ، فقد اصطدم جمهور كبير من الكربلائيين ، والنجفيين بالشرطة ، وقامت في البصرة ، والناصرية ، والحلة ، والكاظمية ، وبعقوبة ، وكركوك والموصل اضطرابات ومظاهرات عرضت الموقف الحكومي للحرج . وفي السليمانية ، هاجم المتظاهرون دائرة العلاقات البريطانية وكسروا الابواب والكراسي والحواجز والمذياع .

(١٤)في محاولة لوضع الوصي امام مسؤولياته وان اثبت الواقع أنه ضالع في التآمر مع «جبر» .

(١٥) جريدة الاخبار ، ١٩٤٨/١/٢٨ .

(١٦) الاسم السابق لمحافظة «ذي قار» .

(١٧) جريدة الزمان ، ١٩٤٨/١/٢٨ .

(١٨) المصدر السابق .

(١٩) سحابة بورتسموث ، ص ١٥٢ .

(٢٠)ينبغي عدم نسيان ان «الصدر» كان وجهاً بارزاً بين الطبقة الحاكمة ، ولكنه ادرك ، بحكم التجارب والسن . ان نظام الحكم باسره معرض للاقتلاع اذا لم يتم التخلص من وزارة «جبر» وربما المعاهدة نفسها .

(٢١) «ان الوصي لم يكن جاداً في الخطوة التي اتخذها باجتماع البلاط ولم يصدر بيانه الا لخداع الشعب وتخديرهم واطفاء جذوة الحماسة في نفوسهم لكسب الوقت ريثما يعود الوفد المفاوض من لندن وعلى رأسه رئيس الوزارة لاعادة الكرّة في ضربهم . والقضاء على المعارضة ، والاستمرار في انجاز تصديق المعاهدة» .

مذكرات محمد مهدي كبه . ص ٢٣١ .

(٢٢) تستحق صيغة الاستقالة اهتماماً خاصاً ، ذلك أن رئيس الوزراء وجه الاتهام صراحة الى «عبدالاله» بانه هو الذي «أمره بضرورة الاستمرار ، بغية توطيد الامن ، ومحافظة النظام بالدرجة الأولى «اي ممارسة ما يمكن من اساليب العنف وهذا ما وقع فعلاً في اليوم التالي . وفي ذات الوقت يبدو أن الوصي قد اتخذ الاحتياطات خشية الاطاحة بالنظام برمته اذ يبدو أنه هو الذي اوحى «لبابان» و «غنيمة» و «عبد الوهاب» بتقديم استقالتهم بعد أن اصبح من المستحيل التحكم في الموقف . ومن الغريب أن كتاب الاستقالة ظل طي التجاهل طوال ما تبقى من العهد الملكي ولم يظهر للوجود الا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

الفهرست



عن المؤلف

. من مواليد محافظة ذي قار / العراق / ١٩٣٥
. حاصل على بكالوريوس لغات من جامعة بغداد وعلى دبلوم تقوية لغة من جامعتي لندن وكامبرج.
. عمل في جميع المجالات الاعلامية في العراق غير ان ابرز ما يعتز به برنامج «القاموس السياسي» الذي ظل يذاع من اذاعة بغداد يومياً طوال تسع سنوات.
. متفرغ حالياً للبحث والتأليف.
. صدرت له الكتب التالية:

١ – اسرار عراقية في وثائق انكليزية وعربية والمانية (نفد).
٢ – جوانب مثيرة من تاريخ العراق الحديث (طبعة ثانية).
٣ – حكايات تاريخية عراقية (طبعة ثانية).
٤ – صفقة جواسيس في برلين (طبعة ثالثة).
٥ – اسرار عراقية وعربية وعالمية.
٦ – غوامض من تاريخ العراق والعرب والعالم.
٧ – محمود سلمان... طريق المجد الى ارجوحة الابطال. (طبعة ثانية).
٨ – قضايا ملتهبة في السياسة العراقية (نفد).
٩ – صفحات مطوية من تاريخ العراق (نفد)

. لديه كتاب جاهز للطبع بعنوان « وثائق سياسية سرية عراقية ومصرية».

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد (٦٦٧) لسنة ١٩٨٨

هذا الكتاب

سرد دقيق فريد من نوعه لحدث من اعظم الوقائع الثورية في تاريخ بلادنا المعاصر: الوثبة ١٩٤٨. فلقد تحدت جماهير شعبنا العزلاء وفي مقدمتها الطلبة اجهزة السلطة المزودة باحدث انواع الاسلحة واشدها فتكا، وكلما ازداد النظام غيا قابلته الجماهير بالتحدي في كل مكان.

ان الذي اشعل الفتيل هو عقد معاهدة بورتسماوث على يد صالح جبر، وبعد اثنين وعشرين يوما من الكفاح المتواصل ليل نهار، انهارت مظاهر السلطة على ايدي مسلحي الحجارة والقناني وفر جبر بجلده ومعه معاهدته.

محمود شبيب

السعر ٢٫٠٠٠ ديناران السعر

يطلب : من مكتبة دار البيان ـ شارع المتنبي هاتف ٤١٦٠٥٧٣
ومن مكتبة دار الثقافة ـ شارع السعدون ٨٨٨٧٠٦٣

مطبعة الديواني ـ بغداد
هاتف : ٨٨٧٦١٩٧